العدد
603

الاقتصاد

اقتصاديات..
مركز عالمي للسفر الجوي

الملف..
مناطق الخير!

ثروات..
تسريح التقنيين!

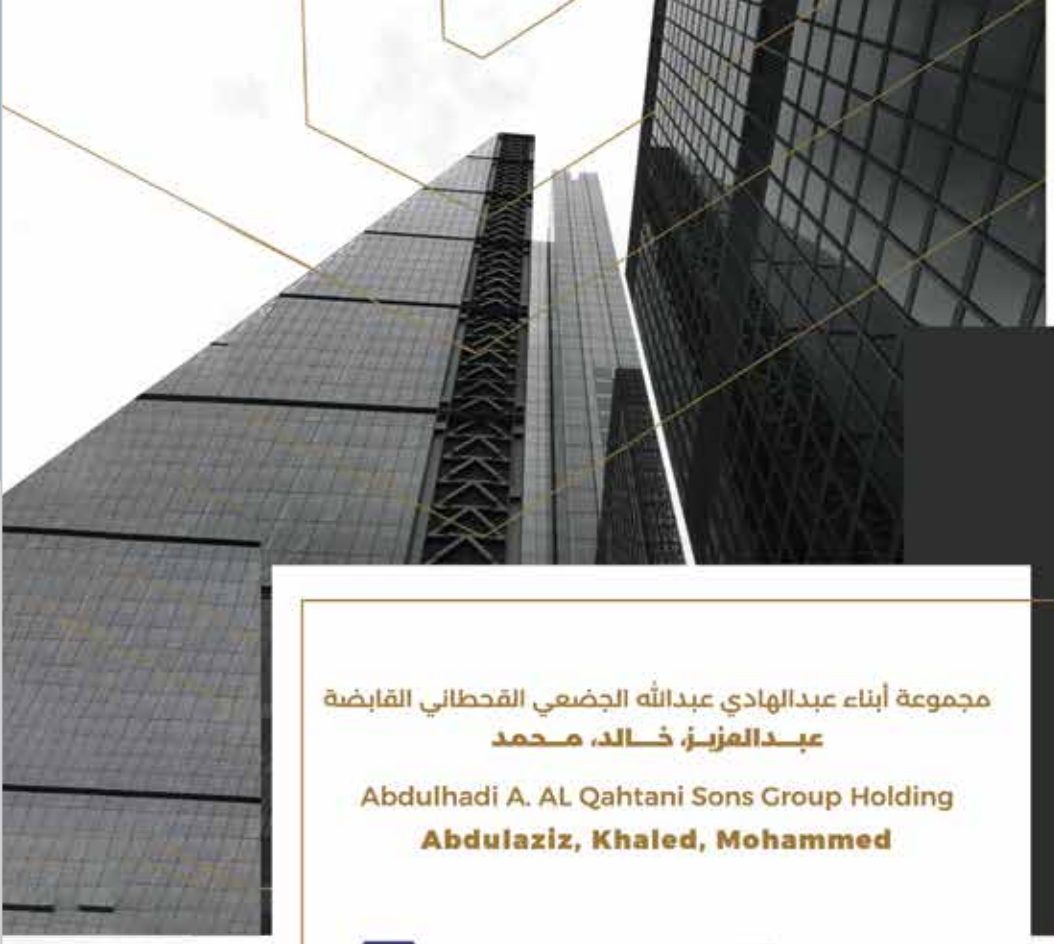

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبدالعزيز، خالد، محمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة العلب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Can Manufacturing Co.
(Limited Liability)

C3I

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كومیدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

SledgeHammer International
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION...

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

قيمنا هي مبادؤنا الراسخة التي اخترنا أن تقود خياراتنا وأعمالنا مهما كانت الظروف. قيمنا هي أساس هويتنا وما نمثله وهي مقاييسنا للنجاح.

النزاهة

الريادة

الوحدة

القيادة

التنوع

المهيدب Al Muhaidib

الخدمات الخاصة
Private Services

رُقي الخـــدمة

خدمات مركز الخدمات الخاصة

- حجز مواعيد لدى كتابة العدل.
- التسجيل في قائمة ودليل الدرجة الممتازة تلقائيا.
- سرعة في انجاز المعاملات.
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات وبرامج التسويق (الأدلة التجارية, الإعلانات).
- مطبوعات الغرفة مجانا للعملاء.
- إصدار بطاقات خاصة تعريفية لصاحب المنشأة أو التنفيذيين.
- خدمة إرسال رسائل نصية SMS للعملاء بفعاليات وأنشطة الغرفة.
- تخصيص مساحات إعلامية بإصدارات الغرفة لتغطية نشاطات.
- مواقف سيارات خاصة بعملاء المركز.
- تنسيق احتياجات العملاء من خدمات الإدارات الأخرى بالغرفة

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
نعمل معا ... لغد أفضل

P.O. Box 719 Dammam
Saudi Arabia - 31421
t +966 3 859 8090
f +966 3 859 8199
private@chamber.org.sa
http://chamber.org.sa/private

إلتزام تام بالجودة

مجموعة **البواردي** القابضة

ALBAWARDI GROUP HOLDING

ص. ب: ١١٢ , الدمام ٣١٤١١, المملكة العربية السعودية
هاتف: ٣٣٣٣ ٨٣٣ ٣ (٩٦٦)+ فاكس: ٦٦٦٦ ٨٣٣ ٣ (٩٦٦)+
البريد الإلكتروني: info@albawardi.com الموقع الإلكتروني: www.albawardi.com

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR

حَلِّق بِحُلمِك

انضم لحاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال

- مكاتب عمل خاصة ومشتركة
- بيئة عمل نموذجية
- توجيه وارشاد مستمرين
- لقاءات مع المستثمرين
- تنمية مشروعك الواعد

@acbincubator
www.chamber.org.sa/Incubator

للتسجيل

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

عبدالرحمن عبدالله النعيم للاستشارات الهندسية
AbdulRahman Abdullah Al-Naim Consultant Eng.
Office مكتب

Listen | Design | Deliver

contact@alnaimconsultant.com
920009272

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 603

مايو/يونيو 2023م (شوال/ذو القعدة 1444هـ)
السنة السادسة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت احسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيز بن محمد العثمان
فهـد بن عبدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

حقبة التغيير

كانت المملكة قد تقدمت تحت عنوان (حقبة التغيير: المضي بكوكبنا نحو استشراف المستقبل) بملفها الرسمي إلى المكتب الدولي للمعارض بباريس لاستضافة (إكسبو 2030م)، ذلك الحدث العالمي الأبرز منذ القرن الـ 18، والمعني بتسليط الضوء على أحدث الإنجازات والتقنيات العالمية، والترويج للتعاون بين دول العالم في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارة والثقافة والفنون، فضلاً عن نشر العلوم والتكنولوجيا.

ويمثل (إكسبو الدولي) حدثًا عالميًا على درجة كبيرة من الأهمية تتنافس العديد من الدول كل خمس سنوات لاستضافته، فبجانب أهميته الاقتصادية للدول يشكل فرصةً كبُرى للتعريف بالبلدان وهويتها ومساعيها الإنسانية والتنموية، فإنه ملتقى عالمي للمعرفة والتواصل والحوار حول الإنسانية وصنع مستقبلها، وهو ما يفسر لنا اهتمام وحرص قيادتنا العليا على استضافة هذا الحدث العالمي؛ فقد شارك ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، في حفل الاستقبال الرسمي الذي أقامته المملكة مؤخرًا في باريس للتعريف بمدى جاهزيتها وخططها ومشاريعها للاستضافة، التي خصصت لها ما يُقدر بنحو 7.8 مليار دولار، مستهدفةً جذب 40 مليون زائر، ومليار زيارة افتراضية عبر تقنية الميتافيرس.

وثمة مؤشرات عدة تقودنا – بإذن الله – للفوز باستضافة هذا المحفل العالمي في عام 2030م، ذلك العام الذي يتزامن واحتفالنا بتحقيق مستهدفات رؤيتنا المباركة، كقوة الملف الذي تم تقديمه للجمعية العمومية للمكتب الدولي للمعارض، وتضمن بنودًا وخططًا نالت إعجاب الجميع، وعدد الدول الكبير التي أعلنت دعمها بالتصويت للمملكة للفوز بالاستضافة، فضلاً عن تلك الحالة التي تعيشها المملكة، ونعيش نحن كمواطنين ومقيمين تفاصيلها على أرض الواقع، من نمو وتطور اقتصادي وبيئة استثمارية لا حدود لها وانفتاح ثقافي على كافة المستويات، ما يستدعينا جميعًا إلى الاستعداد بحماس لهذا الحدث العالمي الذي يواكب تطلعاتنا ومستهدفاتنا تجاه البشرية أجمع ويأتي في نفس توقيت التتويج للجهود الكبرى التي تبذلها بلادنا من أجل المستقبل.

وأود التأكيد، بأنه على الرغم من أن هذا الترشح يُعد تحديًا، ولكننا كلنا ثقة - بالله تعالى - وبقدراتنا ومدى رغبتنا الحقيقية في مشاركة العالم لتجربتنا والتزامنا بتقديم نسخة استثنائية من (إكسبو الدولي) وتجربة عالمية فريدة في تاريخ تنظيم هذا الحدث العالمي، وأن يكون هو منصة احتفالنا مع العالم أجمع بتحقيق مستهدفاتنا لعام 2030م.

الملف

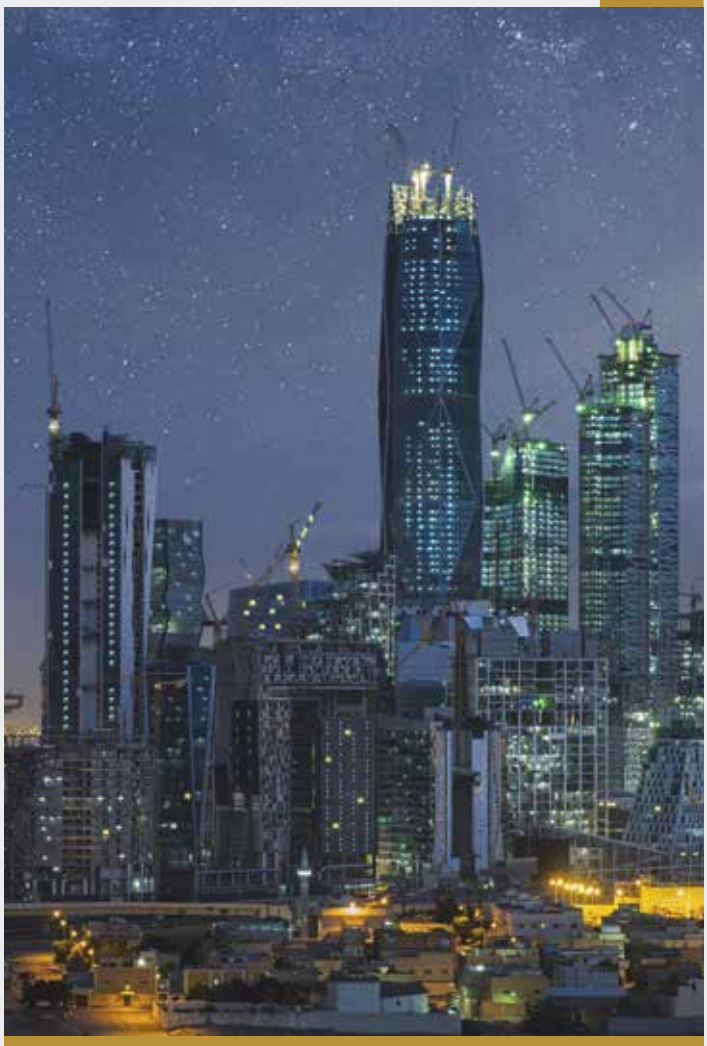

مناطق الخير! 10

أسواق

النفط إلى أين؟ 36

ترويض "الكريبتو" 42

الأسهم تترقب! 48

اقتصاديات

مركز عالمي للسفر الجوي 18

صناعة تتجدد 24

اتفاق التعاون والاستقرار 30

تحليل

هل سينكسر الدولار وتتراجع هيمنته على الاقتصاد العالمي؟ 54

كريتيف

"الميتافيرس".. هل تراجع الشغف؟! 56

1/5 سيارات العالم كهربائية! 62

تقرير

إعلان الرياض 76

لاقندر

"البيوجاز" طاقة الأرياف 66

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 82

ثروات

تسريح التقنيين! 72

رأي

بدائل الطاقة أم اقتصاد البدائل؟ عبدالعزيز المقبل 35

الذكاء المثير للأسئلة محمد اليامي 47

الذكاء الاصطناعي وأسواق المال! صباح التركي 61

مناطق الخير!

الاقتصاد: خالد الشايع

منعطف جديد في فلسفة التنوع الاقتصادي، أخذت تخوضه المملكة ضمن رؤيتها المترتبة على الاستغلال الأمثل للموارد، بإعلانها تخصيص مناطق جغرافية مستثناة من القوانين الاعتيادية، كالضرائب والجمارك وقوانين العمل والقيود القانونية الأُخرى على الأعمال التجارية، وذلك بهدف تصنيع وإنتاج البضائع بأسعار منافسة عالميًا.

رأس الخير

ورغم كثرة المناطق الاقتصادية أو الحرّة حول العالم؛ إذ تُقدر منظمة "اليونكتاد" ـ وهي منظمة تمثل جزءًا من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تتناول قضايا التجارة والاستثمار والتنمية ـ عدد المناطق الاقتصادية حول العالم بأكثر من 5,400 منطقة مُوزعة على 147 بلدًا، إلاّ أن تحقيق الاستفادة القصوى منها يتحقق بالعديد من الإجراءات سواء الفنية ذات الارتباط باختيار المنطقة جغرافيًا، أو الإرادة السياسية باعتبارها صاحبة الدور الحاسم في إنجاح المناطق الحرة أو الجهة الموكل إليها عمليات التنفيذ والتشغيل، فضلاً عن وفرة المواد الخام والسوق، وثبات العملة والمعاملات الضريبية، وثبات القوانين، ووضوح التقاضي والتحكيم.

وتهدف المناطق الحرة في مضمونها (في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء) إلى دعم وتنويع الاقتصاد المحلي، وتنمية الصادرات، وتحسين الإنتاجية، بالتالي فإن ثمة فوائد جمة لها كونها عاملا حيويا في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تلعب دورًا في دعم الابتكار وريادة الأعمال، كونها تتميز بمرونة الاستثمار، وإعادة تدوير البضائع.

ولذلك فهذه المناطق تحظى باهتمام كبير لدى العديد من الدول حول العالم، فالصين مثلاً تنظر إلى مناطقها الاقتصادية على أنها جزء أساسي من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية الخاصة، وكانت قد أعلنت في عام 2016م عن خطط لإنشاء 100 منطقة اقتصادية خاصة جديدة، إضافة إلى مناطقها الـ 2,014 منطقة قائمة، وكذلك الهند التي تستثمر أيضًا بشكل كبير في تدشين المناطق الاقتصادية ولديها مخطط لإنشاء 300 منطقة.

الميزات الخاصة

وقد كان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، قد أعلن في منتصف أبريل 2023م، عن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة، متوزعة بين الشرق والغرب والجنوب والوسط، في خطوة تهدف لأن تكون المملكة واجهة صناعية واقتصادية عالمية، من خلال جذب المستثمرين الأجانب، والمصانع الكبيرة لفتح خطوط إنتاج خاصة في تلك المناطق.

وتتمثل خطة المملكة ببناء أربع مناطق حرّة، تتوزع على المنافذ البحرية، تهدف لتثبت مكانتها الاقتصادية خاصة وأن لكل منطقة مميزات تختلف عن الأُخرى، إذ لم يأت اختيارها عشوائيًا، بل بعد دراسة عميقة لأهميتها ومردوداتها ومواقعها الجغرافية، وتشرف عليها هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة التي تأسست عام 2010م لتتولى مهمة الإشراف الكامل على هذه المدن والمناطق إداريًا وماليًا، بما في ذلك مسؤولية التنظيم والإشراف وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة عالية وفق نظام النافذة الواحدة للمستثمرين والسكان.

ملكية أجنبية 100%

وبحسب المعلن عنه، فإن المناطق الأربع الجديدة ستسمح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% واستقطاب أفضل الموارد البشرية العالمية، وتشمل حزمة من الحوافز كمعدلات ضرائب تنافسية، وإعفاءات من الرسوم الجمركية عن الواردات ومدخلات الإنتاج والآلات والمواد الخام، وستتمتع بنظم تشريعية ولوائح خاصة للنشاطات الاقتصادية من شأنها أن تجعل هذه المناطق من الأكثر تنافسية في العالم لاستقطاب أهم الاستثمارات النوعية، وتتيح فرصًا هائلة لتنمية الاقتصاد المحلي، واستحداث الوظائف، ونقل التقنية، وتوطين الصناعات، كما ستفتح مجالات واسعة لتنمية مجتمع الأعمال السعودي، حيث تتكامل المناطق الاقتصادية الخاصة مع الاقتصاد الأساسي، وتوفر أرضية خصبة لتحقيق مستهدفات الاستراتيجيات القطاعية التي تخدم رؤية 2030م، مما سيتيح للشركات السعودية الاستفادة من القيمة التي تضيفها المناطق الاقتصادية الخاصة على جميع مستويات سلاسل الإمداد، وفي مختلف القطاعات.

تميزها بمرونة الاستثمار جعلها عاملا حيويا في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدان المتقدمة والنامية

"اليونكتاد": عدد المناطق الاقتصادية حول العالم تُقدر بأكثر من 5,400 منطقة مُوزعة على 147 بلدًا

الموقع ودقة الاختيار

ويبدو أن اختيار المناطق الاقتصادية الجديدة تم بناءًا على دراسات جغرافية مستفيضة، إذ تقع الأولى بالعاصمة الرياض وهي تتميز بتوسطها في قلب المملكة ومركزها التجاري الأكبر ومكانتها التكنولوجية المتقدمة، وبالتالي فهي تمثل تجسيداً مباشرا لسياسة "الحوسبة السحابية أولاً" في المملكة، وتؤكد هذه المنطقة التزام المملكة بالمضي في طريق الابتكار الرقمي وتعزيز قطاع التكنولوجيا سريع النمو، وترتكز وتتبنى المنطقة نموذج أعمال قائمًا على الابتكار يسمح للمستثمرين بإنشاء مراكز بيانات مادية وبنية تحتية للحوسبة السحابية في مواقع متعددة داخل المملكة، الأمر الذي يرسخ مكانة المنطقة السحابية كمنصة إقليمية رائدة بارزة للشركات العاملة في إنترنت الأشياء، وتقنية "بلوكتشين"، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وابتكارات ويب 3.

وتقع المنطقة الثانية بمنطقة رأس الخير الصناعية حيث القرب من المنطقة الشرقية التي تمثل المركز الصناعي للمملكة على مقربة من طرق إنتاج النفط والغاز في الخليج العربي، وتعد منفذًا فريدًا للأسواق الإقليمية والعالمية الرئيسية، فيما توفر روابط السكك الحديدية المباشرة لمناجم المملكة قدرة عالية على الوصول إلى المواد الخام بسهولة، بالإضافة إلى ذلك، تمنح المنطقة الفرصة للمستثمرين ليكونوا جزءًا من مجموعة ديناميكية وعالمية، وقيادة الابتكارات في مجالات التزود بالوقود وبناء السفن، وإن تواجد كبرى الشركات العالمية يسمح للموردين بالانضمام إلى المجموعة البحرية الرائدة في المنطقة.

المركز المالي، الرياض

فيما تتميز الثالثة وهي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بوجود أحدث ميناء تجاري متكامل الخدمات في المملكة، والذي منحه البنك الدولي عام 2022م لقب أكثر الموانئ كفاءة على مستوى العالم، كما تعمل المدينة على تعزيز مكانة المملكة كوجهة رئيسية لقطاعات التصنيع المتقدمة، مثل: مصنع السيارات الكهربائية (لوسيد)، كما تقدم ساحة الموردين خدمات فورية لتوفير سلاسل التوريد للشركات الدولية، وتمتد طموحات المدينة لتشمل مجال التقنية الطبية، حيث توفر فرصة مهمة لتصنيع المنتجات محليًا بدلاً من استيرادها، ومن ثم الوصول إلى أسواق إقليمية متنامية.

وتتميز الرابعة وهي المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان بوقوعها بجوار مناجم التعدين والموارد المعدنية، وعلى مقربة من ثالث أكبر ميناء بحري في المملكة لتشكّل موقعًا جاذبًا للصناعات التعدينية والثقيلة، كما تتميز المنطقة بأراضيها الخصبة والمناسبة لإنتاج الغذاء والتي توفر إمكانيات كبيرة لتصنيع المنتجات الغذائية ومعالجتها وتوزيعها لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد ومواجهة تحديات الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، كما أن موقع جازان الجغرافي الذي يشرف على طرق التجارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب يتيح فرصة للشركات التي تتطلع للتوسع في القارة الإفريقية.

برنامج طويل الأمد

وتأتي هذه المناطق الاقتصادية الأربع الجديدة كجزء من برنامج طويل الأمد، وهو ما أكده أمين عام هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، نبيل خوجة، بأن هذه المناطق الأربع مجرد البداية لبرنامج طويل الأمد، يستهدف إطلاق مزيد من المناطق في الأعوام المقبلة، موضحًا أن ذلك سيكون من خلال استراتيجية وطنية للمناطق الخاصة، تحلل المشهد الاقتصادي العام على المستوى الوطني لاقتراح إنشاء مناطق جديدة بناء على أهداف استراتيجية لاستقطاب قطاعات جديدة، تزيد من تنافسية المملكة وتضعها في مصاف الدول الأكثر جاذبية للاستثمار العالمي.

وقال خوجة إن هذه المناطق يتم دعمها بحزم تحفيزية عدة كتخفيضات في ضريبة الدخل على الشركات، وإعفاءات من ضريبة الاستقطاع، ورسومًا جمركية مؤجلة على البضائع الداخلة إلى هذه المناطق، وإعفاء من الرسوم التشغيلية للموظفين وأفراد عائلاتهم، مشيرًا إلى أن قيمة الحوافز قد تتخطى حاجز الـ2.7 مليار دولار، إضافة لإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة بحسب القطاع أو النشاط التجاري، وتمتعها بلوائح تنظيمية مرنة وداعمة للأعمال بخصوص استقدام العمالة الأجنبية، كما أن الشركات العالمية ضمن المناطق الاقتصادية ستستفيد من المكانة الرائدة للمملكة في سلاسل توريد المعادن وقطاع التعدين، والبنية التحتية المتكاملة وعالية الكفاءة في مجال النقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن الأمان والاستقرار وسهولة مزاولة الأعمال فيها.

بدر الرزيزاء

"تأتي المناطق الاقتصادية الأربع كجزء من برنامج طويل الأمد يستهدف إطلاق مزيد من المناطق في الأعوام المقبلة

مزايا تنافسية خاصة

وكان رئيس غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء قد علّق على إطلاق هذه المناطق الاقتصادية بقوله: إن الاقتصاد الوطني في طريقه الصحيح لأن يصبح على رأس الاقتصادات الأكثر جذباً للاستثمارات الخارجية، وإن إطلاق المناطق الاقتصادية خطوة رائدة تُضاف إلى حزمة البرامج المُمَكِّنة التي تقدمها الدولة باستمرار لأجل تحويل المملكة إلى وجهة للاستثمار العالمي، لما تتمتع به من ميزات تنافسية سواء تشريعية أو إجرائية أو تحفيزية، وكل ذلك يدعم مستهدفات الرؤية وتطلعاتها بتنويع الاقتصاد الوطني.

وبيّن الرزيزاء أن تدشين المناطق الاقتصادية من شأنه الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافهما، وأن اختيار هذه المناطق خصيصًا لما لكل منطقة منها من مزاياها التنافسية الخاصة، يؤكد أن الأمر لم يقتصر على مجرد إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بل تخطاه إلى استراتيجية اقتصادية شاملة مبنية على برنامج طويل المدى يستهدف جذب الشركات وتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو للقطاعات النوعية، بإيجاد بنية تحتية عالمية وتوفير فرص مميزة للاستثمار ضمن إطار منظومة متكاملة وشاملة، ما يفتح آفاقًا جديدة من الاستثمار الخارجي وتنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل أمام قوى العمل الوطنية.

وأكد أن المناطق الأربع بجانب أنها سوف تنعكس إيجابًا على جذب الاستثمارات الأجنبية، فإنها سوف تنعكس أيضًا على تنمية الصادرات والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، كونها تعزّز من القدرة التنافسية وتحفز من نمو وتطوير القدرات الصناعية الوطنية وتدعم تأسيس الشركات الناشئة والعمل على تسريع نموها.

عجلة الحراك الاقتصادي

ومن جانبه رأى رئيس لجنة الصناعة والطاقة في غرفة الشرقية، إبراهيم آل الشيخ، أن المناطق الاقتصادية ـ وفقًا لطبيعتها الحرة ـ ستكون موجهه للشركات العالمية للاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي، وتكون قريبة من عملائها سواء داخل البلاد أو خارجها، والاستفادة من المواد الخام والأيدي الوطنية العاملة.. مشيرا إلى فوائد كُبرى تنطوي عليها هذه المناطق، كونها موجهة للتصدير والتصنيع، وهو ما سيفيد موانئ البلاد ودفع عجلة الحراك الاقتصادي أكثر، وتعزيز الاستفادة من موقعنا الاستراتيجي الواقع على الخليج العربي والبحر الأحمر،

وقال آل الشيخ إن أهم ما يركز عليه أصحاب المصانع هو سلاسل الإمداد خاصة بعد أزمة كورونا؛ إذ بات هناك أزمة في تأمين سلاسل الإمداد في كل أنحاء العالم، وهذه المناطق الجديدة ستكون حلاً مثاليًا لهذه المشكلة، فهذه المناطق سوف توفر للمصنعين اختصارا للمسافات بحيث سيكونون قربين من مصادر الطاقة والمواد الخام، وعلى بعد ساعات من قرابة الـ300 مليون مستهلك بالجوار.

ولفت إلى أن استراتيجية الدولة (بموجب رؤية 2030) تعتمد على الابتكار، وذلك من خلال دراسة حاجة العالم من المواد التي يتم توفيرها دون تقليد أحد، وبالتالي سيكون التصنيع بالكامل في المنطقة الحرة، وليس مجرد إعادة تصدير.

نبيل الخوجة

ابراهيم آل الشيخ

مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

علي الجعفري

د. أسامة كردي

خالد برشيد

جازان

د. م. عبدالعزيز العطيشان

إزدواجية الفائدة

ويؤكد المحلل المالي والخبير في الأسواق العالمية، على الجعفري، على أن المناطق الاقتصادية الخاصة أو الحرة، تمثل دفعة قوية للاقتصاد المحلي، وأنها تعطي الدولة ميزة تنافسية، كمناطق مخدومة لوجستيًا، لافتًا إلى أنها مزدوجة الفائدة سواء لاقتصاد الدولة أو المنتجين المحليين، فضلاً عن أنها مفيدة لتسويق المواد الخام على المصنعين، وتحقق عوائد كبيرة سواء على الاقتصاد الكلي أو الجزئي،

وتابع قائلاً: إن هذه المناطق سيكون فيها مصانع متخصصة وفي بعضها سيكون هناك مواد خام يمكن تحويلها لصناعات تحويلية، ومصانع تنتج المواد النهائية، وأيضًا مصانع تجميع لصناعات مختلفة، مؤكدًا بأن كل هذه المصانع ستجد طريقها بسهولة للأسواق المحلية والمجاورة القريبة.

وأضاف الجعفري بأن هذه المناطق سوف تفتح الآفاق للمصنعين نظرًا لحاجتها من المصانع الجديدة لتلبية الطلب على الصناعات الجديدة وتوفير سلاسل الأمداد لها، مؤكدًا بأنها ستزيد من مساحة الفرص الاستثمارية، نظرًا لتوفر المواد الخام، وحتى لو كانت صناعات تجميع، كما يحدث للشركات الأمريكية التي تجمع منتجاتها في الصين، إذ أن توفر الطاقة يعد أحد أهم العوامل الجاذبة للمصنعين فضلاً عن توافر البنية التحتية والخدمات اللوجستية.

وبحسب الجعفري، تم توزيع المناطق الاقتصادية بشكل جيد، لتكون موزعة على البحر الأحمر والخليج العربي، وهي مناطق تعتمد فعليًا على الصناعات الموجودة فيها، لتنويع إمكانيات كل منطقة على حدة، وحسب الخدمات اللوجستية التي تحتاجها كل دولة تحاول أن تنشأ مناطق صناعية حرة فيها للاستفادة من إمكانياتها، وتجذب المستثمرين، ونحن في المملكة لدينا فرصة مثالية لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك المناطق الخاصة.

التجارب العالمية

ومن جهته أكد الخبير الاقتصادي وعضو مجلس الشورى السابق، الدكتور أسامة كردي، على إن التجارب الاقتصادية العالمية أثبتت أن إنشاء مثل هذه المناطق الاقتصادية الحرة والتجمعات ترتد بالإيجاب على تنمية الاقتصاديات الوطنية، خاصة إذا كانت مدنا متخصصة في قطاعات معينة، مشيرًا إلى تجارب المملكة السابقة في الجبيل وينبع ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية ونجاح هذه التجارب، فالخبرات الوطنية في إدارة هذه المدن تنبئ بنجاح برنامج المناطق الخاصة المعلنة.

وشدد كردي على أهمية التفريق بين المدن الصناعية التي تركز على القطاعات الصناعية فقط، وبين المناطق الاقتصادية التي تحتضن كل المشاريع الاستثمارية التي تشكل الصناعة وتشمل الخدمات المختلفة، والتجميع وإعادة التصدير، وأيضًا الخدمات اللوجستية والنقل، مضيفًا بأن المدن الاقتصادية الجديدة، سيكون هدفها جذب المستثمرين من الخارج، وأن تكون متخصصة في كل منها، وثمة شعور بدأ يلاحظ حول العالم بأن المستثمرين الأجانب يجذبون بعضهم البعض ويريدون أن يكونوا قريبين من بعضهم البعض وهذا سيساعد على جذب الاستثمارات.

تجربة استثمارية استثنائية

فيما أكد المتخصص العقاري خالد بارشيد، أن المستثمر المحلي سيستفيد بدوره من هذه المناطق الجديدة من خلال تنمية الاقتصاد المحلي بنقل التقنية الحديثة وكذلك توطين الصناعات، واستحداث الوظائف، وأنها ستفتح مجالات واسعة لتنمية مجتمع الأعمال حيث تتكامل المناطق الاقتصادية الخاصة مع الاقتصاد الأساسي، وتوفر أرضية خصبة لتحقيق المستهدفات التي تخدم رؤية المملكة 2030م مما سيتيح للشركات الوطنية الاستفادة من القيمة التي تضيفها هذه المناطق على جميع مستويات سلاسل الإمداد، وفي مختلف القطاعات.

وأضاف بأن هذه المناطق ستدعم الحراك الاقتصادي عندما تصبح منصات لوجستية وصناعية متكاملة، تتمحور حول المستثمر، لتوفير تجربة استثمارية استثنائية، وترسخ مكانة المملكة كبوابة عبور لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وحلقة وصل بين أسواق الشرق والغرب، مما يجعل المملكة وجهة عالمية للاستثمار، ومركزا حيويا يدعم سلاسل الإمداد العالمية.

وقال بارشيد إن التحول للاقتصاد الصناعي في المملكة بات مطلبا شديد الأهمية لكافة رجال الأعمال والمستثمرين المحليين خاصة وأن هذه المناطق تُمثل مرحلة أولى من برنامج طويل المدى يستهدف جذب الشركات الدولية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز نمو القطاعات النوعية المستقبلية، بالتالي فإن الفكرالاستثماري الحالي يحتاج إلى أن نسرع به وذلك من خلال إيجاد بنية تحتية عالمية المستوى، تدعمها منظومة متكاملة ومتطورة من اللوائح والأنظمة.

تأهيل القطاعات الاقتصادية

وبدوره أكد عضو مجلس الشورى، الدكتور المهندس عبدالعزيز العطيشان، على أنه ولكي نحقق الفائدة الأكمل من هذه المناطق، لابد أن نؤهل جميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الهندسي، الذي سيكون عليه دور كبير لتوفير المخططات الهندسية، فهذه المناطق تدعونا إلى أن نغير الصورة السائدة التي تعتمد على المكاتب الهندسية العالمية، وأن تكون الأولوية للقطاع الهندسي المحلي، قائلاً:"نحن كاستشاريين هندسيين نأمل أن تتبلور هذه الفكرة في هذه المناطق، وأن يتم دعم المكاتب الهندسية المحلية، في مختلف المجالات، دون أن نلغي مسألة التعاون مع المكاتب العالمية لزيادة الخبرة والجودة، حتى نصل لمستوى عال من المهنية". ■

طيران الرياض
RIYADH AIR

مركز عالمي للسفر الجوي

الاقتصاد - هيئة التحرير

سوقٌ ضخمٌ يشهد نموًا مطردًا عالميًا، يتوقع أن يُسجل بكامل قطاعاته معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 5% حتى عام 2027م، وثمة تقرير للمجلس العالمي للمطارات يُشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت محط أنظار العالم خلال السنوات الأخيرة ستستقبل مطاراتها بحلول عام 2040م قرابة الـ 1.1 مليار مسافر، ما دفع المملكة إلى وضع خطة تستهدف جذب 330 مليون مسافر سنويًا و70 مليون سائح، ورفع مستوى الربط الجوي للوصول إلى 250 وجهة من وإلى مطارات المملكة؛ وأيضًا زيادة حجم الشحن الجوي السنوي من 900 ألف طن في عام 2019م إلى 4.5 ملايين طن بحلول عام 2030م، وزيادة الاستفادة مما تمتلكه من عناصر ومستلزمات الإنتاج من أجل توطين صناعة الطائرات ومستلزماتها، وذلك ضمن استراتيجية شاملة بأن تصبح مركزًا عالميًا للسفر الجوي.

وتسعى المملكة إلى أن تكون مركزًا عالميًا للنقل واللوجستيات ونموذجًا للتنقل المتكامل؛ إذ تعتزم استثمار 500 مليار ريال لتطوير قطاع النقل البري والجوي، من خلال مشروعات تطوير وتوسعة وإنشاء المطارات والموانئ وخطوط السكك الحديدية والبنية التحتية بحلول نهاية العقد الحالي، ولا شك أن خطط التطوير التي تُنفذها المملكة، يُعزّزها الأداء القوي الذي حققه قطاع الطيران والقفزات الهائلة في أعداد المسافرين خلال السنوات الماضية؛ فبحسب تقرير الربع الأول لعام 2023م لمحرّك البحث (ويجو) للسفر والسياحة، جاءت المملكة في المركز الثاني بعد مصر في الوجهات الدوليّة الأكثر شعبية بالنسبة للمسافرين من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

الطاقة الاستيعابية

وكانت الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة وفقًا - لبيانات الهيئة العامة للإحصاء - بلغت عام 2022م نحو 112 مليون مسافر بنسبة زيادة 84% مقارنة مع عام 2019م وبزيادة 12% عن مستهدفات العام ذاته، حيث يصل عدد المطارات إلى 29 مطارًا متنوعًا (دوليًا، إقليميًا، محليًا)، ترتبط بنحو 149 وجهة دولية، وتوفر حوالي 600 ألف فرصة عمل، هذا وبلغ عدد الركاب الذين تم نقلهم من مطارات المملكة (رحلات دولية، ومحلية) نحو الـ 88 مليون راكب عام 2022م بمعدل نمو بلغ 82% مقارنةً بعام 2021م، وبلغ حجم الشحن الجوي 617 ألف طن، وتصدّر مطار الملك عبد العزيز الدولي باقي مطارات المملكة، بعدد ركاب بلغ نحو 32 مليون راكب، يليه مطار الملك خالد بالرياض ومطار الملك فهد بالدمام، بنحو 32 مليون راكب و27 مليون راكب على التوالي، وثمة توقعات بأن تصبح المملكة الأسرع نموًا على مستوى الشرق الأوسط بنسبة 11% سنويًا خلال العقد القادم.

مواصلة الجهود

وفي إطار مواصلة المملكة خطواتها لتكون مركزًا عالميًا للسفر الجوي شهدت المملكة خلال الفترة الماضية تطورات بالغة الأهمية، تحمل دلالات سرعة الوصول للهدف، كالإعلان عن بناء أكبر مطار في العالم (مطار الملك سلمان)، الذي سيقام على مساحة 57 كم^2، ويتسع لـ 6 مدارج، والعديد من المرافق اللوجستية والتجارية والترفيهية، ومن المتوقع أن يُسهم المطار في رفع

"الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة بلغت م نحو 112 مليون مسافر عام 2022 بنسبة زيادة 84% مقارنة مع عام 2019م"

"أكبر مصهر من نوعه في العالم للتيتانيوم في مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، بطاقة إنتاجية 500 ألف طن من الخام و250 ألف طن من الحديد سنويًا"

الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول 2030م و185 مليون مسافر بحلول 2050م، والإعلان عن تأسيس صندوق الاستثمارات العامة لناقل وطني جديد (شركة طيران الرياض)، التي تتخذ من العاصمة الرياض مركزًا رئيسيًا لإدارة عملياتها التشغيلية ومنطلقًا لرحلاتها، عبر امتلاك اسطول طائرات متطورة،

تستهدف من خلاله إطلاق رحلات تصل لأكثر من 100 وجهة حول العالم بحلول العام 2030م، وتطبيق أفضل ممارسات الاستدامة والسلامة عالميًا المعتمدة في مجال الطيران، إلى جانب توفير أحدث التقنيات الرقمية للريادة في هذا المجال.

ناهيك عن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على انضمام المملكة إلى مذكرة اتفاق المنظمة الإقليمية لمراقبة السلامة الجوية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تستضيف المملكة مقرها الرئيس، وهو ما يعزّز مكانة المملكة عالميًا كدولة مؤثرة في صناعة الطيران المدني الدولي، وعما أعلنته الهيئة العامة للطيران المدني، عن منح رخصة ناقل جوي وطني اقتصادي، لتشغيل رحلات داخلية ودولية من مطار الملك فهد الدولي بالدمام، ودعت المستثمرين إلى التقدم للحصول على الرخصة الجديدة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على قطاع الطيران المدني في المملكة، فضلاً عن إسهامه في خلق فرصة مناسبة على مستوى الأسعار، والارتقاء بجودة الخدمات.

طيران مستدام

ويرى خبراء متخصّصو النقل الجوي أن خطط المملكة لتطوير قطاع الطيران المدني أصبحت واقعًا ملموسًا؛ إذ يقول الخبير البريطاني المتخصص في النقل الجوي، آلان درون إن العالم يراقب كيف تتحول خطط المملكة لتطوير قطاع الطيران المدني إلى واقع ملموس، من خلال صناعة طيران مستدامة، تراعي المعايير الفنية والبيئية العالمية، لتنويع اقتصادها، وأن تنفيذ هذه الطموحات ما هي إلا "مسألة وقت"، خاصة مع الدعم القوي من القيادة السياسية، وخططها لاستثمار 100 مليار دولار في هذا القطاع الحيوي.

ويمكن التأكيد على أن التطور الحاصل في قطاع الطيران المدني يمثل فرصًا واعدة للمستثمرين والشركات العاملة في هذا المجال، وأن هذا القطاع مرشح لمزيد من النمو وجذب الاستثمارات المحلية والدولية خلال السنوات المقبلة، وبلا شك سيشهد قفزات هائلة، خاصة مع الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية، بالتوازي مع الحرص على تطبيق أعلى المعايير والأنظمة والتقنيات والبرامج المتطورة.

صناعة الطائرات

وفي سياق متصل، اتخذت المملكة خطوات واسعة، مستهدفة العمل على توطين صناعة الطائرات، واستغلال ما تمتلكه من عناصر ومستلزمات الإنتاج ذات الأهمية البالغة في هذا القطاع، حيث أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف، أن المملكة تمضي قدمًا في مشاريع جدية تتعلق بصناعة هياكل الطائرات وقطع الغيار المرتبطة بها؛ إذ يقول المدير التنفيذي للمبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد أسعد الجموعي إن المملكة تذخر بكميات هائلة من معدن الألمنيوم الذي يستخدم في صناعة هياكل الطائرات، مشيرًا إلى أن المملكة تعمل مع عدد كبير من الشركات الكبرى لتطوير سلسلة القيمة في مجال الألمنيوم، وهذه ميزة لا تستطيع أي دولة منافسة المملكة فيها، بالنظر إلى انخفاض تكلفة إنتاج وتصنيع الألمنيوم، مقارنةً بغيرها من الدول.

التيتانيوم الإسفنجي

ولتطوير سلسة قيم التيتانيوم، التي تحتل المملكة المركز الرابع عالميًا في إنتاجه بنحو 15.5 ألف طن متري سنويًا، بما يعادل 10% من الإنتاج العالمي، أعلنت وزارة الاستثمار عن اتفاقية تعاون مع شركتي التصنيع الوطنية وبوينغ الشرق الأوسط، ما يدعم الخطط الرامية إلى الوصول إلى المرتبة الخامسة عالميًا في إنتاج التيتانيوم الإسفنجي، الذي يدخل في صناعات عدة، منها الأقمار الصناعية والصواريخ والغواصات النووية، وتهدف اتفاقية التعاون إلى استكشاف فرص التعاون المحتملة في مجال الاستثمار والتنمية بين الشركتين، وتسهيل مشاركتهما مع القطاع الحكومي، ومعالجة التحديات التي قد تعترض طريقها، وكانت الشركة قد قامت ببناء أكبر مصهر من نوعه في العالم للتيتانيوم في مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، بطاقة إنتاجية 500 ألف طن من الخام و250 ألف طن من الحديد سنويًا.

مركز فريد

وفي إطار سلسلة التصنيع يوجد في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض، مركز محاكاة لتصميم وصناعة الطائرات، وهو مركز فريد من نوعه في العالم، فكبرى شركات الطيران تفضل القيام بمحاكاة تصميمها قبل أن تدخل مرحلة الاختبار والطيران، وهناك منافسة قوية بين الدول وشركات الطيران في مجال تصنيع الطائرات، كما أن بعض الدول التي اختارت بأن تقوم بالإنتاج المشترك، ومنها المملكة التي تقوم بتصميم بعض الطائرات وتتعاون مع دول أخرى لتصنيعها، ويؤكد خبراء على أن صناعة الطيران تحتل أهمية خاصة في الاستراتيجية الوطنية للصناعة (التي تتضمن 12 قطاعًا حيويًا، منها الصناعات التعدينية والكيماويات والأغذية والأدوية والسيارات وغيرها)، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطيران المدني، التي تستهدف أن تحتل المملكة المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وتبني أعلى المعايير الدولية في مجال النقل واللوجستيات، وتطوير البنية التحتية وفق أحدث النظم الفنية والتقنية العالمية، ونقل 300 مليون مسافر والربط مع 250 وجهة حول العالم بحلول 2030م. ■

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

بدائل الطاقة أم اقتصاد البدائل؟

ارتكزت كل الثورات الصناعية والاقتصادية السابقة على أساسات صلبة من موارد الطاقة التي كان لها دور تشغيل وتحريك عجلة الصناعة والخدمات وبناء المجتمع.

الوفرة والنفاذية وتواجد التقنيات اللازمة كانت هي السمة البارزة في موارد الطاقة للثورات الصناعية والاقتصادية وجميعها رفعت من مستويات المعيشة وجودة الحياة، حاليًا مع الحديث المتداول بكثرة حول ثورة صناعية واقتصادية قادمة تحرّكها الطاقة البديلة يفتقر إلى نموذج تصنيعي أو اقتصادي يرتكز على أساسيات موارد الطاقة البديلة التي هي في الأساس تتطلب طاقات تصنيعية وهندسية وتعدينية هائلة لتوفر البدء بالاعتماد عليها.

احتدام النقاش في ساحة الطاقة البديلة ومناداة النشطاء لضرورة التبني السريع لما يسمى بالطاقة النظيفة من أجل المناخ وخفض الانبعاثات لم يعد قضية رأي عام، بل خرج إلى كونه صراعا لبناء المستقبل، هذا البناء يتطلب بناء اقتصادات قوية ترتكز في أساساته على محرّكات صناعية وخدماتية تقتحم الأسواق.

وحدها الطاقة هي المصدر المنفرد لأدوات التشغيل سواء كانت تصنيعية أو خدماتية، فالانتقال إلى مصادر طاقة بديلة يتطلب أيضًا انتقال في نموذج الاقتصاد المبني على التشغيل، حاليًا نلاحظ أن نموذج التشغيل غير مبنٍ على نفاذية سهلة لموارد الطاقة البديلة ولا وفرة تتيح سهولة وصول الشعوب إليها.

لم تثبت الطاقة البديلة وتحديدًا طاقة الرياح والطاقة الشمسية بأنهما ذات اعتمادية عالية كمصدر احتياطي أو بديل أو حتى مساند وهو ما يجعلها بعيدة من أن تكون مصدرا رئيسيا للطاقة قادر على تلبية التطلعات التنموية الاقتصادية، بل على العكس فهي تحتاج إلى اقتصاد تعديني وتصنيعي هائل من أجل تصنيعها.

هنا نستوقف لمراجعة النموذج الاقتصادي للطاقة البديلة الذي لم يتجاوز مرحلة البداية منذ طرح هذه المصادر في الثمانينات، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأفكار، كإحلال الطاقة البديلة أو تبديل الوقود لا يمكن اعتباره نموذجا اقتصاديا، بل هو استبدال مؤقت، فالنموذج الاقتصادي يخلق العوائد وينمّي المداخيل ويحقق قيمة مضافة لرأس مال المستثمر.

الحكومات أصبحت تستخدم أدوات الدين من أجل دعم الطاقة البديلة، لربما تكون هذه الأسباب التي تدفع بـ "لوبيات" الطاقة البديلة لاستخدام أعذار الانبعاثات وارتفاع درجة حرارة الأرض كذريعة لتمرير الأجندات لكن ذلك لا يلغي عدم جاهزية الطاقة البديلة لأن تكون محركا لثورة صناعية جديدة، فعليًا ما نراه من ناشطي المناخ ليست نداءات من أجل تحقيق مستويات معيشة أفضل، بل على العكس هناك نداءات بخفض مستويات المعيشة من أجل إحلال الطاقة البديلة وهو ما يتنافى كليًا مع مهمة تحريك ثورة صناعية جديدة. ■

اقتصاديات

صناعة

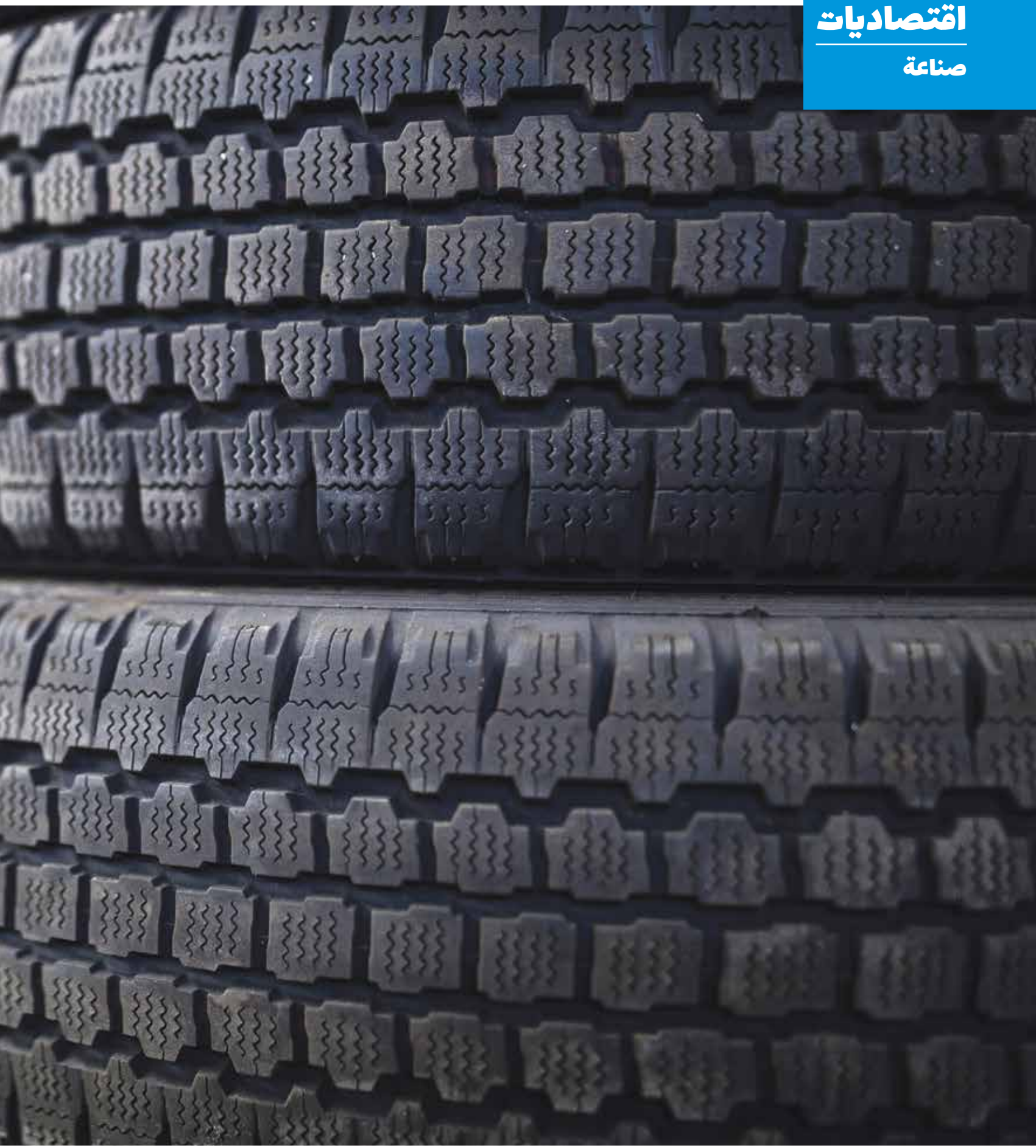

صناعة تتجدد

الاقتصاد - هيئة التحرير

إنها صناعة الأمس واليوم والغد، يرتبط تطورها بتطوّر صناعة النقل، وتعد من أهم أجزاء السيّارة إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فعن طريقها يتم تنقل السيارة وحمل الأثقال وتوجيهها وإيقافها؛ إنها الإطارات التي يعود اختراعها إلى الأسكتلندي جون بويد دنلوب، الملقب بالأب الروحي للإطار الحديث، وارتكز تطوّرها بعد ظهور الإطار المطاطي بدون أنبوب عام 1955م، على تحسين الكفاءة والأداء، فأصبحت صناعتها اليوم في إطار المنافسة القوية بين كبرى الشركات المصنعة تشهد تقدمًا كبيرًا وأفكارا ابتكارية سواء في صناعتها أو إعادة تدويرها.

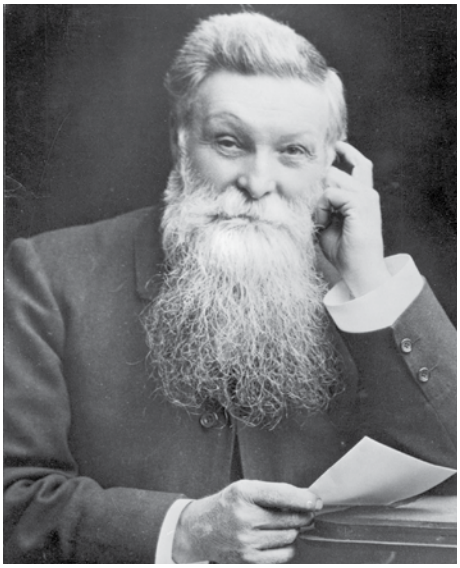

جون بويد دنلوب

ويمكن القول بأن صناعة الإطارات بلغت درجة ملحوظة من التقدم، وبلغ حجم الإنتاج العالمي نحو 2.3 مليار وحدة عام 2022م، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7 مليار وحدة بحلول 2028م وثمة مؤشرات بأن تحقق السوق العالمية للإطارات معدل نمو في حدود 2.8%، وسط هيمنة كبيرة من عدة شركات عالمية، أبرزها شركة "ميشلان" الفرنسية، "بريدجستون" اليابانية، "كونتيننتال أيه جي" الألمانية، "جودييير" الأمريكية، "سوميتومو" اليابانية، "بيريللي" الإيطالية، "هانكوك" الكورية.

وتتوقع بعض الدراسات أن تبلغ قيمة سوق الإطارات حوالي 380 مليار دولار بحلول عام 2027م بمعدل نمو سنوي مركّب في حدود 6.7%، مدفوعًا بارتفاع الطلب العالمي على السيارات والتوسع في صناعة السيارات ذاتها، لافتةً إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قادت صناعة الإطارات بأكثر من مليار وحدة في عام 2021م حيث تستحوذ الصين وحدها على 40% من سوق الإطارات في هذه المنطقة. وأما سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن عددا من الدراسات تتوقع أن تحقق أعلى معدل نمو سنوي بنسبة تقترب من 10%، ليصل إلى حوالي 27 مليار دولار.

ارتفاع الطلب

وضمن هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن نمو التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت في العالم قد ساهم في ارتفاع الطلب على شاحنات توصيل الطلبات والمركبات التجارية، بنسبة 14%، خاصة وأن ثمة تنافسا شديدا بين الشركات المصنعة لابتكار أنواع جديدة يطلق عليها "الإطارات الذكية"، التي تراعي معايير السلامة البيئية، كما أنّها مزودة بأنظمة لمراقبة حالة الإطارات والتحكم في درجة الحرارة والضغط داخلها، وتستخدم إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، لمراقبة جودة وصلاحية الإطارات، بما يساهم في خفض تكلفة الصيانة الدورية وإطالة عمرها الافتراضي.

وكانت عدة شركات، قد أعلنت ـ في الآونة الأخيرة ـ عن نوع جديد من الإطارات يطلق عليه "الإطارات المتقدمة أو المبتكرة"، والتي تتميز بالأداء القوي المناسب بشكل أكبر للسيارات الفاخرة، حيث بلغ حجم هذا النوع المتطور من الإطارات 306 ملايين دولار في 2022م مع توقعات بأن يصل إلى 1.1 مليار دولار في 2030م بمعدل نمو سنوي مركب 18%، واعتبرتها تقارير ثورة في عالم صناعة الإطارات، حيث إنها مقاومة للثقوب، وتحقق تجربة قيادة مريحة، مع انخفاض ملحوظ في استهلاك الوقود.

ورغم ذلك، تواجه صناعة إطارات المركبات في العالم تحديات في الوقت الراهن، خاصة في ظل الظروف الدولية الحالية، تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الطاقة، وضعف سلاسل إمداد وتوريد المواد الخام، وهو ما يؤدي إلى عرض منتجاتها بأسعار أعلى، مقارنةً بأسعار

BRIDGESTONE Your Journey, Our Passion

Continental

SUMITOMO TYRES

PIRELLI

GOODYEAR

MICHELIN

المنتجات المصنّعة في بعض المناطق مثل منطقة الشرق الأوسط، حيث انخفاض تكاليف الإنتاج والعمالة، وهو ما يخلق ميزة تنافسية للمنتجات المحلية، ووفقًا لدراسة جدوى نشرتها إحدى هيئات استثمار الدول العربية حول نشاط تصنيع إطارات السيارات، وفيها أظهرت أن إقامة مصنع صغير على مساحة 20 ألف متر مربع، يعمل فيه 50 عاملا وإداريا، تصل تكلفته الاستثمارية إلى 12 مليون دولار، وتبلغ تكلفته السنوية 8.5 مليون دولار، بمعدل عائد على الاستثمار في حدود 29%، وفترة استرداد لرأس المال تقدر بنحو 2.8 سنة، وهو بذلك يمثل فرصة ذهبية لصغار المستثمرين للدخول إلى عالم صناعة الإطارات.

فاتورة الاستيراد

وحسب تقديرات، فقد بلغت مبيعات السيارات عالميًا 80 مليون سيارة عام 2021م وأن هذا الرقم مرشح للزيادة إلى 100 مليون سيارة بحلول عام 2025م وفي منطقة الشرق الأوسط، تصدرت المملكة قائمة مبيعات السيارات بحوالي مليون سيارة، بنسبة 40% من مبيعات السيارات في المنطقة، وما يتبع ذلك من ارتفاع الطلب على الإطارات بأنواعها المختلفة.

ويبلغ حجم سوق الإطارات في المملكة بحسب أخر إحصاءات عام2022م نحو 22.2 مليون وحدة، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 25 مليون وحدة بحلول 2028م بمعدل نمو سنوي 2.1% خلال الفترة (2023م – 2028م)، وهو ما يشير إلى الطلب المتنامي على السيارات، ما دفع العديد من شركات تصنيع الإطارات الإقليمية إلى

الدخول في شراكات وتحالفات استراتيجية مع شركات دولية لتوسيع محفظة منتجاتها في المملكة.

وأمام فاتورة استيراد الإطارات في المملكة والتي تُقدر بحوالي 800 مليون دولار، بدأ العمل على جذب استثمارات ضخمة في هذه الصناعة، واتخذت حكومة المملكة خطوات رائدة في مجال توطينها، كإعلان الهيئة الملكية في ينبع منتصف العام الماضي، عن توقيع اتفاقية استثمارية، لإنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الإطارات بأنواعها المختلفة، باستثمارات تبلغ 1.1 مليار دولار، بمنطقة الصناعات الخفيفة بمدينة ينبع الصناعية، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في مرحلته الأولى عام 2025م وبطاقة إنتاجية 5 ملايين إطار سنويًا، حسب أحدث التقنيات العالمية، وهو ما سيوفر 1200 فرصة عمل، فضلاً عن اعتماده على 70% من المواد الخام المحلية.

كما أعلنت شركة السهم الأسود (بلاتكو) لصناعة الإطارات، عن إنشاء مصنع لها في مدينة ينبع الصناعية، بالتعاون مع شركة "كومهو" الكورية الجنوبية، بتكلفة تصل إلى 1.4 مليار يورو، لإنتاج 15 مليون وحدة سنويًا، على أن تبدأ أعمال البناء في الربع الثاني من عام 2024م، وأصبحت المملكة قبلة الباحثين عن الدعم والحوافز الاستثمارية الممنوحة للمشروعات الصناعية، حيث أعلنت شركة "بيراميدز" المصرية، عن البدء في إنشاء أول مجمع صناعي لصناعة الإطارات في المملكة، على مساحة 350 ألف متر مربع، ومن المتوقع الانتهاء من الإنشاء وبدء الإنتاج مطلع عام 2025م.

إنشاء تخصصات

ويعد توافر المواد الخام اللازمة لصناعة إطارات السيارات أحد أهم العوامل التي تجعل هذه الصناعة جاذبة للاستثمارات في المملكة، ما يتطلب ضرورة العمل على إنشاء تخصصات في تكنولوجيا صناعة إطارات السيارات، أسوة بالدول الأوروبية، لتوفير العناصر الفنية اللازمة لدعم وتطوير هذه الصناعة، من خلال إعداد كوادر من المهندسين والكيميائيين والفنيين في مختلف التخصصات، ومراكز أبحاث لتعمل على تأهيل صناعة الاطارات وتجعلها قادرة على المنافسة.

وفي هذا السياق، أشاد الخبير الدولي في قطاع البتروكيماويات، جون فيريتي، بالخطوات التي تتخذها المملكة في تأسيس منصة استثمارية مستقرة وجاذبة في ذات الوقت، والعمل على تنويع اقتصادها والعمل على تطوير صناعات القيمة المضافة، اتساقًا مع رؤية 2030م، لافتًا إلى أن صناعة المطاط تشهد تطورًا ملموسًا، وتوفر فرصا استثمارية جديدة للمواطنين والأجانب، الذي يسعون إلى تصنيع منتجاتهم بالقرب من أسواقها النهائية، وهو ما يُسهم بدوره في تطوير صناعة الإطارات.

"توقعات بأن يصل حجم سوق الإطارات عالميًا إلى 380 مليار دولار عام2027م، وتنافس محموم بين الشركات للهيمنة على السوق وابتكار أنواع جديدة

"800 مليون دولار فاتورة الاستيراد السنوية في المملكة وخطوات رائدة لتوطين الصناعة وأن تصبح مركزا إقليميا لصناعة إطارات السيارات

تدوير الإطارات

ولا يقتصر الأمر فقط على الشق الصناعي، فثمة مساعٍ جادة لإعادة تدوير الإطارات باعتباره الحلّ الأمثل لمشكلة التخلص منها بطريقة آمنة، وفي نفس الوقت تحقيق استفادة اقتصادية منها؛ إذ يصف الخبير عمليات إعادة تدوير الإطارات بـ "الذهب الأسود"، حيث يمكن استخدامها في مجالات عدة، منها صناعة بلاط الأرضيات المطاطي والعشب الصناعي، أو كوقود لمصانع الأسمنت، وأمام ما تستهلكه المملكة من إطارات سنوية تقدر بحوالي 20 مليون إطار، أعلنت شركة "أرامكو السعودية" عن إعادة تدوير هذه الكمية الضخمة من خلال نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، لإعادة تدوير الإطارات المستعملة إلى مطاط يعاد استخدامه في إعداد الأسفلت، وهو ما يساهم في خفض كمية الانبعاثات الصادرة عن القار (البيتومين) عند التعرض لأشعة الشمس، كما عددت الشركة المزايا المختلفة للطرق المغطاة بمطاط الأسفلت، مقارنةً بالأسفلت العادي، وأبرزها زيادة العمر الافتراضي للطرق، والحد من الضوضاء أثناء عبور المركبات.

ويمكن التأكيد على أن لدى لمملكة المقومات والامكانيات اللازمة لتصبح مركزًا إقليميًا لصناعة إطارات السيارات والمركبات، حيث توافر عناصر الإنتاج اللازمة، والبيئة المشجعة للاستثمار، مما يساعد على تلبية الطلب المحلي المتنامي، وتصدير الفائض إلى الأسواق العربية والأفريقية، بما يدعم الخطط الرامية إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل القومي. ■

اتفاق التعاون والاستقرار

الاقتصاد - هيئة التحرير

بعد غياب دام طويلاً يعود الزعفران، وتعود معه جسور التجارة والاستثمار والرغبة المتبادلة بين المملكة وإيران في التقارب واستثمار المشتركات بينهما؛ ففي خطوة محورية ونقطة تحوُّل جديرة بالاهتمام أعلن البلدان استئناف العلاقات بينهما والتنسيق لإعادة افتتاح السفارات والقنصليات، ما يؤشر بأن يكون البعد الاقتصادي حاضرًا بقوة، وربما يكون هو الأقوى والأكثر نشاطًا، خاصةً في ظل رغبة الطرفين في تطوير الشراكة الاقتصادية بينهما.

وقد ظهر ذلك جليًا خلال البيان الصادر عن البلدين، والذي أكد اتفاقهما على تشجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة، وتبادل زيارات الوفود التجارية، فضلاً عن تفعيل الاتفاقية، التي تم توقيعها عام 1998م، وتشمل التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والتكنولوجيا، والعلوم، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ويأتي قرار عودة العلاقات السعودية الإيرانية ـ وفقًا لوصف وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود ـ إدراكًا وإيمانًا بأن دول المنطقة يجمعها مصير واحد، وقواسم مشتركة، تجعل من الضروري أن يتشاركوا سويًا من أجل ازدهار واستقرار الشعوب، وهناك العديد من جوانب التقارب ومجالات التعاون، التي يمكن البناء عليها، وتُشكل منطلقًا لنمو العلاقات وتوطيد سبل التعاون بين البلدين، ففضلاً عن علاقات الجوار والعلاقات التاريخية الممتدة بينهما، فإن كلاهما أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وهما من أكبر منتجي النفط بالعالم، كما أنهما يمتلكان احتياطيًا ضخمًا من النفط والغاز الطبيعي.

مكاسب اقتصادية

ووفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022م، فإن المملكة التي تُعد ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، لديها احتياطي هائل يزيد عن الـ 260 مليار برميل، فيما تمتلك إيران التي تحتل المركز الثالث عالميًا حوالي 208 مليارات برميل من احتياطي النفط، ولدى كلا البلدين اقتصاد يتميز بالعديد من الإمكانيات الضخمة، فقد سجل اقتصاد المملكة عام 2022م أعلى معدل نمو له منذ نحو 11 عامًا، محققًا 8.7%، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 2.97 تريليون ريال (أي ما يعادل نحو 793.3 مليار دولار).

وعلى الجانب الآخر، فقد صنَّف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الإيراني في المرتبة الـ 21 عالميًا، بعد أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لإيران ما يقرب من 600 مليار دولار.

ودن شك فإن خطوة إعادة العلاقات، فضلاً عن أنها ستسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فإنها ستحقق مكاسب اقتصادية للبلدين، إذ أن التعاون بين المملكة وإيران، يمكن أن يكون له دوره في استقرار أسواق النفط العالمية، خاصة أن كِلا البلدين أعضاء في (أوبك بلس) ولديهما احتياطيات نفطية ضخمة، ويمكنهما التعاون والتنسيق، فيما يتعلق بإدارة مستويات إنتاج النفط واستقرار أسعار النفط العالمية.

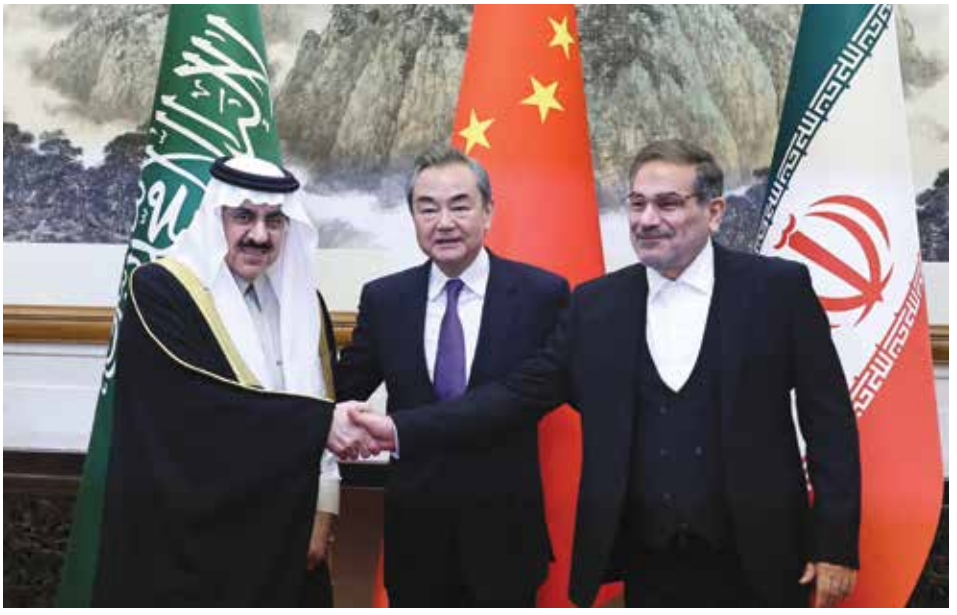

خطوة إعادة العلاقات بين المملكة وإيران، فضلاً عن أنها ستسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فإنها ستحقق مكاسب اقتصادية للبلدين

تأسيس غرفة تجارية مشتركة بين المملكة وطهران سيكون خطوة مهمة تُسهم في انطلاق وتسريع معدلات التبادل التجاري بين البلدين خاصة في ظل شغف القطاع الخاص لبدء التعاملات الاقتصادية

الأسواق الكبيرة

وقد أدت الطفرة النفطية، التي شهدتها السوق العالمية، إلى زيادة قدرة المملكة على توجيه استثمارات خارجية في العديد من الدول، وبالفعل أكد وزير المالية، محمد الجدعان، إمكانية ضخ استثمارات سعودية في إيران، مشيرًا إلى أن هناك الكثير من الفرص للاستثمارات في إيران، فالمملكة يمكنها الاستفادة من موقع إيران الجيوسياسي لتنشيط تجارة الترانزيت والتعاون التجاري مع الدول الواقعة شمال إيران، وعلى الجانب الآخر، فإن إيران يمكنها إقامة شراكات مع المملكة، في ظل حاجة طهران إلى الخبرة السعودية في مجال النفط، فرغم أن إيران منتج كبير للنفط، إلا أنها بسبب العقوبات تراجع فيها مستوى الكثير من مصافي إنتاج النفط، كما أن الأسواق الكبيرة في البلدين، يمكن أن تكون عاملاً دافعًا وجاذبًا للاستثمارات من الجانبين، ويُمكن لطهران أيضًا أن تستفيد من إعادة علاقاتها مع المملكة، فبجانب أنها تحتاج إلى الاستثمار في الأسواق الكبيرة كالمملكة وتصدير منتجاتها ذات الطلب العالي في، فإن خطوة عودة العلاقات تمثل خطوة محورية تنطلق منها لتحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية وتنشيط قطاعاتها الاقتصادية وإقامة مشروعات مشتركة، ويُعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع النفط والغاز وللاقتصاد بشكلٍ عام.

غرفة تجارية مشتركة

وأن القرار الصادر بالعمل على تأسيس غرفة تجارية مشتركة بين المملكة وإيران لا شك أنه سيكون خطوة مهمة تُسهم في انطلاق وتسريع معدلات التبادل التجاري بين البلدين، خاصة في ظل شغف القطاع الخاص لبدء التعاملات الاقتصادية، وكان بالفعل القطاع الخاص الإيراني بحسب عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الإيرانية كيوان كاشفي بدأ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المملكة والإعداد لتبادل زيارات وفود رجال الأعمال.

ورغم من أن التجارة البينية بين المملكة وإيران كانت متواضعة حتى عام 2022م، إذ تقدر بنحو 15 مليون دولار، مقارنة بقيمة التبادل التجاري بين البلدين عام 2015م حوالي 300 مليون دولار، أو حتى مقارنة بدول الجوار؛ حيث تجاوزت الصادرات الإيرانية لدول الخليج الأخرى 8.8 مليار دولار خلال العام نفسه، فإنه من المتوقع بعد قرار استئناف العلاقات أن يزداد التبادل التجاري

بين البلدين في العديد من الخدمات والسلع مثل تجارة الترانزيت والبتروكيماويات والسلع الزراعية وتجارة المواد الغذائية والزعفران والسجاد والمنسوجات ومواد البناء والمواد الخام والأولية، مثل: الحديد، لتلبية احتياجات مشاريع الإنشاءات والتشييد والبناء في المملكة.

أفاق جديدة للقطاع الخاص

ويبدو أن عودة العلاقات بين المملكة وإيران يمكن أن تفتح أفاقًا جديدة أمام الشركات في الجانبين، فلو نظرنا للفرص أمام رجال الأعمال السعوديين، سنجد أن الواردات الايرانية بلغت في 2022م أكثر من 50 مليار دولار، حيث تستورد إيران حوالي ربع وارداتها من الصين وما نسبته 10.5% من تركيا و5% من الهند و3.2% من ألمانيا، هذا فضلاً عن الإمارات، التي وصلت صادراتها لإيران في بعض السنوات إلى أكثر من 30%.

أما أبرز السلع التي تحتاجها إيران وتستوردها من الخارج فهي الحبوب، وعلى رأسها الذرة والأرز وفول الصويا، والآلات والمعدات الكهربائية، مثل أجهزة الحاسب الآلي ومكيفات الهواء، فضلاً عن الأجهزة البصرية والتقنية والطبية والأدوية، والمواد البلاستيكية وكذلك البذور الزيتية والأعلاف ونفايات الصناعات الغذائية، في حين تأتي المنتجات المعدنية على رأس السلع التي يمكن استيرادها من إيران وكذلك المعدات الأساسية والمواد الخام، ثم صناعة اللدائن والمنتجات النباتية.

ومن جانب آخر، تمتلك إيران مستودعات كبيرة من الزنك والنحاس والحديد والفضة والمنجنيز، وهو ما يجذب العديد من الشركات الدولية للاستثمار في هذه القطاعات.

أما أبرز القطاعات الاستثمارية في المملكة والتي يمكن أن تجتذب الاستثمارات الإيرانية، فأولها قطاع الصناعة، والذي بات يرتكز على المدن الصناعية بنية تحتية متكاملة ومتطورة، وخدمات عالية الجودة، وكذلك قطاع الصناعة الكيميائية، الذي يُعد أبرز

سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقطاع المعادن والتعدين، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والطاقة والمياه، والنقل، والخدمات اللوجستية، والصحة.

مبادرة الحزام والطريق

وتُعد مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير، أحد أبرز المبادرات على مستوى العالم خلال السنوات الأخيرة، وهي مبادرة صينية لتطوير البنية التحتية والاستثمارات في 152 دولة ومنظمة دولية في بقاع العالم المختلفة، بهدف الاستفادة الكاملة من الأسواق الدولية والمحلية.

وتمثل عودة العلاقات بين المملكة وإيران ركيزة استقرار لتلك المبادرة في منطقة الخليج، ويرفع من أسهم الرياض وطهران ويزيد من أهميتهما في خطط الصين، خاصة أن بكين كانت هي الراعية لعودة تلك العلاقات بين البلدين، كما تتيح تلك المبادرة، بيئة تجارية آمنة والاندماج أكبر في العلاقات الاقتصادية التجارية مع دول العالم المختلفة.

وغني عن القول، إن استئناف العلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية بين المملكة وإيران، يمثل أحد أهم عوامل استقرار العلاقات بين البلدين في مجالات عدة، وعلى رأسها المجالات التجارية والاقتصادية.

وقد نصّ بيان الاتفاق بين الجانبين على تنفيذ الاتفاقات ومذكرات التفاهم السابقة والموقعة بينهما ليعكس رغبة الطرفين في تسريع وتيرة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، بدلاً من الدخول في مفاوضات جديدة لتوقيع اتفاقات بديلة.

التحديات والصعوبات

ورغم عزم البلدين الواضح على توطيد تلك العلاقات، إلا أنه من الواضح أن هناك بعض التحديات والصعوبات، التي يمكن أن تؤخر أو على الأقل تبطئ من خطط الدولتين لتحقيق ذلك.

ومن أبرز هذه التحديات، العقوبات المفروضة على طهران، وخاصةً فيما يتعلق بالنظام المالي في إيران وما يترتب على ذلك من صعوبات في التعاملات التجارية والمالية.

كذلك، فإن البلدين مطالبان بتنويع منتجاتهما وصادراتهما وإطلاق منتجات تعتمد على التكنولوجيا الجديدة، إذ أن تشكيل النفط لنسبة كبيرة في صادرات البلدين يقلل من مجالات التبادل التجاري بينهما باعتبارهما اقتصادين متنافسين يتشابه إنتاجهما وسلعهما.

وفي كل الأحوال، فمما لا شك فيه أن عودة هذه العلاقات يمكن أن يساعد في توفير البيئة الملائمة لنمو الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال التعاون والتنسيق بين البلدين من أجل الحد من الصراعات الإقليمية والحل السلمي للنزاعات، ومن ثم الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك دعم النمو الاقتصادي في البلدين. ■

أسواق
النفط

النفط إلى أين؟

الاقتصاد - هيئة التحرير

دخلت أسواق الطاقة عام 2023م بحذرٍ شديدٍ، بسبب تقلبات أسعار سوق النفط وتحديات الإنتاج، وكذلك الأوضاع والاضطرابات السياسية والأمنية حول العالم.

ويأتي ذلك، ليزيد الأمور تعقيدًا، فيما يتعلق بقراءة السوق والتوقعات والتقديرات الخاصة بأسعار النفط، والتي باتت مهمة شاقة وأمرًا في غاية الصعوبة، وهو ما دفع الكثير من الخبراء في سوق النفط لتفادي مسألة التنبؤ بأسعار النفط، بسبب قدم نظريات السوق من جهة، وبسبب التطورات المتسارعة على أرض الواقع، وتعدد العوامل والمحددات وربما تضاربها في بعض الأحيان.

وهكذا، فإن الأمر - إلى جانب دراسة العوامل المتعلقة بإنتاج النفط وأسواق الطاقة ومعدلات النمو الاقتصادي وغيرها - أصبح يتطلب دراسة تأثيرات قضايا سياسية وأمنية أُخرى، وكمثال، فإن أي انخفاض كبير في إمدادات النفط نتيجة أحداث سياسية أو أوبئة أو كوارث من المؤكد أنه سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

بين الارتفاع والانخفاض

ففي عام 2011م ومع اندلاع الاضطرابات في كل من ليبيا وسوريا واليمن، فضلاً عن عدم الاستقرار في العراق، انقطعت إمدادات لها قيمتها في سوق النفط، أبرزها النفط الليبي عالي الجودة لتتجاوز الأسعار الـ 100 دولار للبرميل، ثم ارتفعت في 2012م إلى 112 دولارا، مع ارتفاع الطلب والتوقعات الإيجابية للنمو الاقتصادي، ولكن مع تزايد المعروض من النفط لدرجة "التخمة"، بدأت الأسعار في الانخفاض لتصل في 2016م إلى حوالي 27 دولارا، وبعدها بدأت رحلة صعود أخرى، ليصل في 2019م إلى حوالي 65 دولارا.

ومع تفشي جائحة كورونا، وتراجع نمو الاقتصاد العالمي كان واضحًا انخفاض الطلب على النفط خلال عام 2020م وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذي دفع الدول المنتجة للنفط إلى الخفض التدريجي لإنتاجها؛ حيث تراجع الإنتاج بنحو 6.6 مليون برميل يوميًا، (أي بنسبة 6.7%) عن معدلات الإنتاج التي بلغت في 2019م حوالي 98.5 مليون برميل يوميًا، ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت أسعار النفط من حوالي 95 دولا للبرميل لتصل إلى 127 دولارا، قبل أن تؤدي وفرة الإمدادات في النصف الثاني من عام 2022م إلى الانخفاض مرة أخرى لتصل في منتصف مايو 2023م إلى حوالي 75 دولارا.

تحديد أسعار النفط

وغني عن القول، إن الصعوبات الواضحة في تحديد أسعار النفط تؤدي إلى اختلاف توقعات المحللين والبنوك الاستثمارية، والمؤسسات المعنية، بشأن اتجاه الأسعار على المدى القصير، وعلى سبيل المثال، فقد رأى البعض أنها ستتأرجح خلال عام 2023م بين الـ 70 و80 دولارًا، بينما راهن آخرون أنها ستصل إلى مستوى 120 دولارًا للبرميل.

وبشكلٍ عام، وقبل سرد تفاصيل ومبررات كل اتجاه لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التي ستؤدي دورًا في تحديد أسعار النفط خلال الفترة الحالية، أهمها: الأوضاع الاقتصادية ومعدل نمو الاقتصاد العالمي ومستوى الطلب على النفط، وحجم الانكماش الاقتصادي وانعكاسه على مستوى الطلب على النفط، وحالة المناخ والطقس حول العالم، وخاصةً في أوروبا وفي أمريكا وارتفاع أو انخفاض الحاجة إلى المشتقات النفطية، وكذلك استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والعقوبات الدولية الاقتصادية على موسكو، ورد فعل روسيا على السقف السعري والحظر المفروضين عليها، وتأثير الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على النفط والمشتقات النفطية،

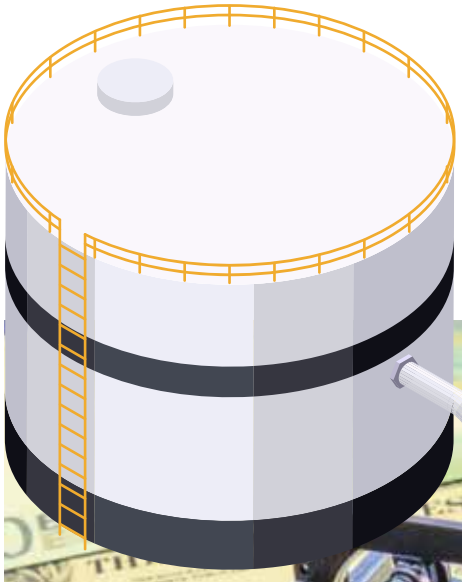

"إذا دخل الاقتصاد العالمي مرحلة الركود فإن احتمالية انخفاض الأسعار ستكون قائمة

"أسواق النفط ستشهد شدًا وجذبًا بين العديد من القوى خلال الفترة القادمة

"منظمتا "أوبك" و"أوبك بلس" لديهما قدرة الحفاظ على توازن الأسواق واستقرارها

RystadEnergy

Morgan Stanley

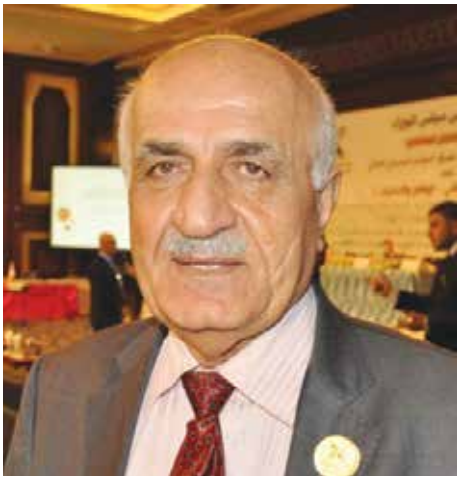

باسم أنطون

ومدى الانفتاح الاقتصادي للصين وعودتها إلى الإنتاج بعد إنهاء سياسة "صفر كوفيد".

وأن أحد العوامل الحاسمة هو قرارات وسياسات منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وتحالف الدول المنتجة للنفط المتحالفة معها "أوبك بلس"، والتي تتخذ قراراتها في ضوء دراسة كلّ العوامل السابقة، وتقرّر - بناء على ذلك - ضخ كميات إضافية في السوق أو خفض الإنتاج، فعندما أعلن تحالف "أوبك بلس" تخفيضات الإنتاج بشكل مفاجئ في أبريل الماضي ارتفعت الأسعار بنحو تسع دولارات للبرميل لتصل إلى ما فوق 87 دولارًا، إلا أن أسعار خام برنت فقدت مكاسبها منذ ذلك الحين، وتراجعت أسعاره وجرى تداول العقود الآجلة لخام برنت دون 78 دولارًا للبرميل.

تحالف أوبك بلس

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الاحتمال الأكبر لاتجاه أسعار النفط خلال المدى القصير، هو ارتفاع الأسعار للعديد من العوامل، ومنها أن "أوبك بلس" قد تحاول رفع أسعار النفط عن طريق خفض حصص الإنتاج في عام 2023م أو عن طريق الحفاظ على حصص الإنتاج، كما هي في مواجهة الطلب المتزايد على النفط.

وكان بالفعل، قد اتفق تحالف "أوبك بلس" بأن تخفّض المملكة إنتاجها بقدر أكبر في يوليو الجاري، في إطار اتفاق أشمل لخفض الإمدادات حتى 2024م في وقت يحاول فيه التحالف التصدي لتراجع أسعار النفط، وبالإضافة إلى تمديد التخفيضات الحالية البالغ حجمها 3.66 مليون برميل يوميا، اتفق التحالف على خفض أهداف الإنتاج الإجمالية بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا إضافية اعتبارًا من يناير 2024م ليتراجع إجمالي انتاج التحالف إلى 40.46 مليون برميل يوميًا، وشملت التغييرات خفض حصص الانتاج الخاصة بروسيا ونيجيريا وأنجولا لتتماشى مع مستويات الإنتاج الحالية.

أما العامل الثاني هو أنه من المرجح أن يزيد الطلب في ظل رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في شراء كميات كبيرة من النفط لتعويض العمليات التي تمّت ببيع كميات قياسية من احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي، فيما يرتبط العامل الثالث ببدء الصين بالفعل في إنهاء سياسة "صفر كوفيد" وسياساتها التقييدية بشأن الجائحة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط، ومن ثم ارتفاع الأسعار.

تأثير الانفتاح الصيني

وثمة من يُقلل من تأثير الانفتاح الصيني، مثل شركة أبحاث الطاقة "ريستاد إنرجي"، التي اعتبرت أن ربط ارتفاع وانخفاض أسعار النفط بسياسة الإغلاق في الصين أمر مبالغ فيه، وأن التأثير سيكون طفيفًا على طلب بكين على النفط على المدى القصير، وإنه يظل سيناريو انخفاض أسعار النفط قائمًا، في ظل وجود مؤشرات على قرب دخول الاقتصاد العالمي لمرحلة ركود، ففي حالة حدوث ذلك، سينخفض الطلب على النفط، وتتراجع أسعاره.

ويرى أنصار هذا الفريق، الذي يتوقع انخفاض أسعار النفط، أنه حتى لو حدث ارتفاع في الأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهو ما سيقضي على الطلب، ومن ثم ستتراجع الأسعار مرة أخرى.

ومن ناحيةً أُخرى، فإن أسعار النفط قد تنخفض في حالة إنهاء الخلافات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا واستئناف شراء الغاز الطبيعي والنفط الروسي الرخيص، وكذلك في حالة إنهاء الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران ورفع العقوبات المفروضة.

فيذكر أنه عندما اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، في وقت لم يكن فيه الاقتصاد العالمي قد تعافى بعد من جائحة كورونا، توقع البعض أن يتجاوز سعر برميل النفط الـ 150 دولارًا وربما الـ 200 دولار، خاصّة بعد قرار الاتحاد الأوروبي حظر استيراد النفط الروسي، إلا أن الأمور لم تسر في هذا المسار، حتى الآن، وتأرجحت الأسعار في مايو 2023م في حدود الـ 75 دولارا.

ثبات العوامل السياسية

وعلى الرغم من توقع بنك مورجان ستانلي ارتفاع سعر خام برنت إلى 110 دولارات للبرميل في 2023م وتوقع بنك الاستثمار الهولندي أن يصل إلى 104 دولارات، إلا أن التقديرات الأكثر واقعية، هي ألا يتجاوز سعر برميل النفط حدود الـ 100 دولار خلال العام الحالي.

وفي هذا السياق، يرى الخبير في شؤون البترول "باسم أنطون"، أن التوقعات بارتفاع أسعار النفط في 2023م إلى 120 دولارًا للبرميل هو أمر غير منطقي، لأن مستويات الطلب الحالية على النفط لن تكون قادرة على الوصول بالأسعار إلى هذا المستوى، ومن جهة أخرى فإنه سيكون أمر ا غير مقبول للعديد من الجهات الدولية، لما سيؤدي إليه ذلك من تضخم في أسعار جميع السلع والبضائع.

وهكذا، فإن من المرجح أن ترتفع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2023م مقارنةً بالنصف الأول من العام نفسه، بحيث تتأرجح الأسعار بين 75 و90 دولارًا بشرط ثبات العوامل السياسية، وعدم حدوث طفرات اقتصادية، أو صدور قرارات

أُخرى بخفض الإنتاج، وهو الأمر الذي يتوافق مع توقعات بنك أوف أمريكا، الذي توقع أن تكون الأسعار في مستوى الـ 90 دولارًا.

الاحتمال الأقوى

ومن المتوقع، وفقًا لدراسة صادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوابك" أن ينمو الطلب على الطاقة حتى عام 2040م بمعدل يتراوح بين 25 - 28% من الطلب في 2019م بحيث يشكل النفط والغاز نحو 53% من قطاع الطاقة المستقبلي.

ومن جانب آخر، فإن من الواضح أن أسواق النفط ستشهد شدًا وجذبًا بين العديد من القوى، خلال الفترة القادمة، خاصةً أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تسعى لاستمرار أسعار النفط المنخفضة على الأقل في المدى القصير، حتى تقتنص الفرصة وتقوم بزيادة مخزونها الاستراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى، منع زيادة معدلات التضخم، بل وتراجع تلك المعدلات، حتى تستطيع الخروج من مشكلاتها الاقتصادية ودعم مواطنيها في مواجهة ارتفاع الأسعار، وخفض سعر الفائدة ليكون عند مستوياته السابقة ما بين صفر و0.50%.

وهكذا، فإنه وعلى الرغم من المخاوف الماثلة فيما يتعلق بانخفاض أسعار النفط بسبب الركود، وعلى الرغم من المؤشرات المعاكسة، التي تنبئ بارتفاع الأسعار بسبب نمو الطلب العالمي على النفط ومحدودية نمو إنتاج النفط الصخري المحتمل، فإن الاحتمال الأقوى، هو اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

لكن من المؤكد أنه في حال ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات غير متوقعة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما سينعكس على انخفاض الطلب، مرة أخرى، وهي الدائرة المستمرة لنظرية العرض والطلب.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمتا "أوبك" و"أوبك بلس" الحفاظ على توازن الأسواق واستقرارها، وذلك مع تأكيد "أوبك بلس" أنها ستعتمد الأسلوب الاستباقي في قراراتها المستقبلية، تمامًا كما فعلت مؤخرًا عندما قرّرت تخفيض إنتاجها لخلق توازن في السوق. ■

أسواق

كريبتو

ترويض "الكريبتو"

الاقتصاد - هيئة التحرير

أنا لا أملك أيًا منها..أُحب الاستثمار في الأشياء التي لها مخرجات قيّمة"، هكذا قال الملياردير الأمريكي بيل جتيس عند سؤاله في موقع "ريديت" عن رأيه في العملات المُشفرة، وهو الرأي الذي يأتي في وقت تشهد فيه هذه العملات المشفرة حالة من الجدل والنقاش بشأن ترويضها وإعادة صياغتها من قبل حكومات العديد من الدول، وذلك للحد من مخاطرها وأبرزها عدم خضوعها للرقابة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، ومن ثم إمكانية استخدامها في تمويل أنشطة غير مشروعة كالإرهاب والجرائم المرتبطة بالإنترنت، والتهرّب الضريبي وتبييض الأموال، وغير ذلك.

وكانت العملات المُشفرة، قد ظهرت للمرة الأولى عام 2008، وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن حجم سوقها وأنشطتها المختلفة، لكن بعض التقديرات تشير إلى أنه يتراوح بين 2-3 تريليونات دولار، ويتم تداول أكثر من ألفي عملة حول العالم، وأكثر من 300 مليون مُتداول.

قانون "ميكا"

وأصبح ما يطلق عليه ترويض العملات المُشفرة مسألة تستحوذ على اهتمام كبير في دول الاتحاد الأوروبي، حيث اتخذت العديد من الإجراءات للحد من التأثيرات الضارة لها، إذ وافق البرلمان الأوروبي (بأغلبية 517 صوتًا مقابل 38 صوتًا) في أبريل الماضي، على أول قانون من شأنه تنظيم صناعة العملات المُشفرة أو ما يطلق عليه قانون "ميكا" أو "الأسواق في التشفير MICA"، والمتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في 2024م، كما اعتمد لائحة تحويل الأموال "TFR"، التي تسعى إلى تقليل إخفاء الهوية، بما يلزم الشركات المالية بفحص وتسجيل معلومات المرسل والمتلقي، وذلك في إطار دعم الجهود المبذولة لمكافحة غسيل الأموال.

ويعد قانون "ميكا"، الذي تمت مناقشته قرابة 3 سنوات، أول إطار تنظيمي أكثر شمولاً للأصول الرقمية حتى الآن، وهو ما يجعل الدول الأوروبية تتقدم خطوة على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث يمنح السلطات المالية الأوروبية الحق في فرض عدد من المتطلبات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن منصات التشفير ومصدّري العملات، في محاولة لحماية المستثمرين والمتعاملين، فضلاً عن صلاحيات حظر وتقييد هذه المنصات، إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، بالإضافة إلى إلزامها بالكشف عن استهلاك الطاقة والتأثيرات المتوقعة على البيئة جراء استخدام هذه الأصول الرقمية.

ثورة الأصول المشفرة

وقد حذر عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي فرانسوا فيليروي دي جالو من صعوبة تحديد مكان إنشاء منصات إدارة العملات المُشفرة، لكنه شدّد على حرص دول الاتحاد الأوروبي على تجنّب تبنّي أنظمة متباينة أو متناقضة، أو إيلاء أهمية لتنظيمها بعد فوات الأوان، مشيرًا إلى أن هناك دورًا كبيرًا للبنوك المركزية في تحديث أنظمة المدفوعات لديها، بما في ذلك البنى التحتية التي تستخدمها المؤسسات المالية.

ويؤكد خبراء على أن القانون سيساهم

بيل جيتس

فرانسوا فيليروي دي جالو

"الاتحاد الأوروبي يُقر قانون "ميكا" لتنظيم صناعة تشفير العملات، وهيئة الأوراق المالية الأمريكية تعتزم إدراج بورصات العملات المُشفرة

"الرئيس الأمريكي يدعو الوكالات الفيدرالية إلى فحص مخاطر وفوائد العملات المُشفرة وإصدار تقارير رسمية عن نتائجها

في انتعاش سوق العملات المُشفرة في الدول الأوروبية، واصفين إياه بـ "الثورة" في سوق الأصول المُشفرة، خاصة مع تباين الأنظمة واللوائح في كل بلد أوروبي في الوقت الحالي، حيث تضطر الشركات التي تقوم بتقديم عروض للعملات المُشفرة إلى الامتثال للوائح كل بلد على حدة، فضلاً عن أنه يوفر الحماية للمستهلكين وهو ما ينعكس على ارتفاع الطلب في هذا السوق.

وتسعى الدول الأوروبية إلى الحد من التأثيرات الخطيرة للعملات المُشفرة، من خلال المراقبة الصارمة لهذا السوق، حيث يشير خبراء إلى أن هذه العملات وخاصة البتكوين أصبحت ملاذًا آمنًا للجرائم الإلكترونية، بالنظر إلى صعوبة تتبعها، وأن تجارتها تتم بلا رقيب أو حسيب، والإقبال المتزايد عليها يجعل فوائدها تتجاوز تجارة المخدرات.

نهج شامل

وكذلك اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات عدة لتنظيم سوق العملات المُشفرة، ففي مارس 2022 دعا الرئيس الأمريكي جو بايدن الوكالات الفيدرالية إلى فحص مخاطر وفوائد العملات المُشفرة وإصدار تقارير رسمية عن نتائجها، خاصة المتعلقة بتحقيق الاستقرار المالي وحماية المستهلكين ومكافحة التمويلات غير المشروعة، وهي الخطوة التي اعتبرت بمثابة أول نهج شامل تتبناه الحكومة الأمريكية تجاه صناعة تشفير العملات.

وأعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في أبريل الماضي أنها تعمل على تعزيز خططها لإدراج بورصات العملات المُشفرة، وذلك بعد فترة قصيرة من انهيار عملاق تداول العملات المُشفرة (FTX)، بعد أن فقدت 662 مليون دولار من العملات في يوم واحد، وتحذير تقرير أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية من أن عمليات الاحتيال المرتبطة بالعملات المُشفرة تسببت في خسائر تصل إلى 1.6 مليار دولار عام 2021 فقط، معتبرةً أن غياب الرقابة والتنظيم لهذا السوق جعله بمثابة "حقل ألغام من الجرائم المالية"، لتضع هذه التطورات الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات أكثر سرعة في تنظيم هذا السوق.

وفي ذات السياق، تعتزم الحكومة البريطانية إصدار قانون لضبط التعامل بالعملات المُشفرة، وسط مساعٍ بأن تكون مركزًا عالميًا لهذا السوق، من خلال تحقيق التوازن والتكافؤ بين أنظمة ولوائح الخدمات المالية التقليدية والناشئة، كما أنها تدرس إصدار عملة وطنية مشفرة خاصة بها.

دفع عابر للحدود

وفي تحولٍ مفاجئ، أعلن البنك المركزي الروسي، (تعد روسيا ثالث أكبر الدول في تشفير العملات عالميًا) عن قبول وسائل الدفع العابرة للحدود بالعملات المُشفرة، واعتبرها "أمرًا لا مفر منه"، في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، علاوةً على سعيه - بالتعاون مع وزارة المالية- لتقنين استخدام العملات المُشفرة، بعد تأكيده سابقًا وفي أكثر من مناسبة عن عزمه فرض حظر شامل على استخدام وتعدين هذه العملات محليًا.

وفرضت الهند مؤخرًا أحكام غسل الأموال على قطاع العملات المُشفرة، والتي من شأنها تشديد الرقابة على الأصول الرقمية والخدمات المالية ذات الصلة، وهي خطوة تضاف إلى ما اتخذته العام الماضي من تطبيق قواعد ضريبية أكثر صرامة على قطاع التشفير، بما في ذلك تطبيق ضريبة على التداول.

ستيفان أبي شاكر

عملة "ليبرا"، والترويج لها بوصفها أكثر العملات الرقمية استقرارًا في العالم، أعطى دفعة كبيرة لهذه الجهود.

تأهيل المستثمرين

ويؤكد متخصصون على أن قيام بعض الدول من خلال بنوكها المركزية لإصدار عملاتها المُشفرة الخاصة ليس الخيار الأفضل لنجاح الجهود المبذولة لتنظيم سوق العملات المُشفرة، خاصة أن هذه السوق تعتمد على الحرية وآليات العرض والطلب، وهذه قواعد اللعبة التي ربما تفشل الحكومات في تغييرها، مشددين على ضرورة وضع آليات لمراقبة نشاط هذا السوق وحماية حقوق المتعاملين، وفي ذات الوقت، وضع الأطر المنظمة للعمل، مع إعطاء أهمية كبيرة لتأهيل صغار المستثمرين الراغبين في الانضمام إلى سوق العملات المُشفرة.

ودعا خبير العملات التشفيرية الفرنسي ستيفان أبي شاكر البنوك المركزية إلى التخلّي عن فكرة إصدار عملات تشفيرية خاصة، مشيرًا إلى أن عملة "البتكوين" التي تعد أكثر شهرة في العالم الآن ظهرت بعد أسابيع فقط من إفلاس بنك "ليمان براذرز" الأمريكي عام 2008، بما يعكس طبيعة هذه السوق التي تختلف عن الأنظمة والخدمات المالية التقليدية.

تعديلات تشريعية

وأشارت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن عالم العملات المُشفرة أصبح يحاكي الأنظمة المالية التقليدية، وأن بعض الدول أرادت اللحاق بالركب، وحققت إنجازات كبيرة لتنظيم هذا العالم من خلال إصدار تعديلات تشريعية وقوانين لمراقبة الأصول المُشفرة ومقدمي الخدمات، مثل: اليابان وسويسرا، وهناك دول أُخرى مازالت في مرحلة الصياغة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرةً إلى أن الموقف العالمي الذي يتراوح بين الترحيب تارة والتضييق تارة أخرى لا يكفل تكافؤ الفرص، وبالتالي نشهد هجرة المشاركين في سوق العملات المُشفرة إلى الدول الأقل تشددًا، لكن ما زال بإمكانهم التواصل مع أي شخص في العالم يستطيع الاتصال بالإنترنت.

أوضحت الدراسة أنه في السنوات الأولى للعملات المُشفرة، اهتمت دول العالم بالحفاظ على النزاهة المالية، للتأكد من عدم استخدام الأصول المُشفرة في المعاملات غير المشروعة، وبعدها برزت جهود لوضع نظام عالمي لجميع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لكن إعلان شركة "ميتا" المالكة لموقع "فيسبوك" في 2019 عن إطلاق

نظام عالمي شامل

وحتى تنجح الجهود الرامية إلى تلافي مخاطر العملات المُشفرة، ينبغي على الدول إصدار ضوابط ولوائح صارمة كتلك المعتمدة في القطاع المالي التقليدي، وتتضمن منح تراخيص لمقدمي خدمات الأصول المُشفرة والجهات العاملة في هذا المجال واعتمادهم، فضلاً عن ضرورة وضع نظام عالمي قوي وشامل، يضمن التنسيق المتواصل بين كافة الدول، خاصة مع طبيعة العملات المُشفرة العابرة للحدود، وهو ذاته ما دعا إليه رئيس الرابطة الروسية للعملات المُشفرة، أرسيني تشيلسن بضرورة توحيد كافة الإجراءات والضوابط في مختلف دول العالم، لمواجهة مشكلة تذبذب قيمة هذه العملات بين وقتٍ وآخر، مؤكدًا بأن ذلك هو التحدي الحقيقي الذي يواجه مسألة تقنين سوق العملات المُشفرة في العالم، مشيرًا إلى أن الدول مطالبة لتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية وكذلك التكنولوجية لاستيعاب هذا النوع المتطور من المعاملات المالية، وإحكام الرقابة للحيلولة دون تعرض صغار المستثمرين لعمليات النصب والاحتيال وضياع رؤوس الأموال. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

الذكاء المثير للأسئلة

احسب أن كل صاحب عمل أو مديره يفكر الآن في هذا الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح حديث الساعة، يهجس بعدة أسئلة وخيارات قد تحدث في العالم أو في السوق إجمالاً أو في قطاعه على وجه التحديد، وربما في شركته التي يملكها أو يديرها.

أن صاحب العمل أو مديره ينظر من زاوية التأثير، ما قد يصيبه من أثر من هذه التقنية أو التقنيات، وما يمكن أن يفعله هو بها ليصبح هو المؤثر في السوق أو في تعظيم أرباحه أو تقليص خسائره.

كان الناس يعملون بأيديهم وينتجون ويتبادلون المنافع، ثم جاءت الآلة وأصبحوا يعملون جزئيًا بأيديهم، وجزئيًا بعقولهم لإدارة الجزء غير اليدوي من العمل والإنتاج، واستمر تبادل المنافع مع تغير الشرائح من العمالة البحتة إلى العمالة والإدارة والصيانة والتشغيل، ثم صار كثير من العمل والإنتاج الصناعي وغيره آليا بشكل شبه كامل واستمرت المعادلة في التغير ولكن البقاء استمر لشرائح معينة، وازدادت الشرائح مع الوقت.

ما القاسم المشترك في كل هذه المراحل التي ذكرتها بتبسيط غير مخل يوصل الفكرة؟ إنه العقل الذي يدير، ومن قبله العقل الذي بدأ، بدأ فكرة العمل أو النشاط، ثم فكر كيف يستعين ببشر آخرين ليشاركهم عقولهم ويستفيد من تعليمهم وخبرتهم لتطوير أعماله وتعظيم أرباحه وأيضًا ليتمكن من تحقيق فكرة أخرى تراوده أو طموح آخر يداعب مخيّلته ولم يكن لديه الوقت لتنفيذه.

حسنًا، إنهم اليوم يحدثونك عن عقول اصطناعية، هكذا يمكن تسميتها طالما أنها تفكر، وتقوم بالتجميع، والسرد، وتعطيك نتائج لم يتم الجزم بدقتها أو حيادها إلى الآن، لكن المراحل التجريبية التي تعيشها معظم هذه التطبيقات بدأت في إثارة الاهتمام جنبًا إلى جنب مع إثارة الخوف، وربما إسالة لعاب البعض، كل حسب موقعه من هذا الشأن.

خلال السنوات الأخيرة انتشرت "الروبوتات" وأصبح الكل ينتجها، فلماذا لم يقم رجل الأعمال الحصيف بشراء مجموعة منها لتعمل في خدمات مختلفة وتؤدي الوظائف التي أصبحت قادرة عليها أيا كانت ؟

إنه سؤال وجودي مهم طرأ عليّ وأنا أرى بعض الموظفين يخشون من فقدان وظائفهم لصالح الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، وهو أمر وارد الحدوث بالتأكيد، لكن هل سيكون مثلما تصوره وسائل الإعلام أو تروج له الشركات المنتجة أو المشغلة لهذه التطبيقات والتقنيات؟

تخيل مديرا أو صاحب عمل يوظف شابة ملمة بالتقنية مهمتها أن تقوم بالطلب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي كل ما كان يطلبه من سكرتيره، ومن مدير التسويق كل العروض التقديمية للحملات الترويجية، ومن المدير المالي ميزانيات فصلية وسنوية، وهكذا دواليك، أليس هذا يجعله يوفر أجور جميع هؤلاء، وجميع الموظفين تحتهم، وجميع ما يستهلكونه من أجهزة وأنظمة، وحيزا مكتبيا، وكل ما تعرفون من مصاريف التشغيل والإدارة والعمليات والإنتاج إلى آخر القائمة، إذًا لماذا لا يفعل ذلك؟

في ثورة الإنترنت، وفي ثورة الإعلام الاجتماعي، ومعهما التطبيقات من كل نوع يحدث التأثير والتغيير، وتستمر الحياة والأعمال وتتكيف المنظمات والشركات، ويبقى الإنسان، وهذا ما سيحدث هذه المرّة، لكن الفارق أن كثيرًا مما سبق كان الإنسان بذكائه هو من يسخر أو يدير، وهذه المرة هناك ذكاء أو عقل كما أسميته لا نعرف على وجه اليقين أن كان سيكون دقيقًا ومحايدًا.

أعرف أن لكل مرحلة تطور مكاسب وخسائر، وهذه المرحلة تبدو الأكثر إثارة للأسئلة، لكن ألم يكن الإنترنت – مثلاً – مثيرًا للأسئلة؟ ومن قبله كانت الآلة كذلك؟ بالتأكيد نعم، وبالتأكيد سنرى ونعيش متغيرات كثيرة لعلنا ننجح كبشر في تطويعها لصالح نماء وازدهار البشرية والأوطان، وليس فقط تضخيم أرصدة الشركات التي تنتج وتروج لهذه التقنيات. ■

-4,85%
003 -13,04% 0
0001 -20,00% 0
0,0003 14,29% 0
0,0005 -12,50% 0

الأسهم تترقب!

الاقتصاد - خالد الشايع

ما بين العودة للانتعاش وتعميق الركود، يمر سوق الأسهم في المملكة بمفترق طرق خلال الأشهر الستة المتبقية من العام 2023م؛ فخلال النصف الأول من العام الجاري تأثر السوق بعدة عوامل أبرزها التغيير الحاصل في أسعار النفط العالمية، واستمرار ارتفاع معدل الفائدة الذي كان سببًا في تراجع السيولة من 14 مليار لمستويات الستة مليارات ريال فقط، ورغم عدم وضوح الرؤية حول الاقتصاد العالمي ومدى قدرة الدول الصناعية الكبرى في كبح جماح التضخم وعبور الركود الاقتصادي، جعل بعض التوقعات تذهب إلى أن سوق الأسهم بالمملكة ستستمر في مسارها العامودي، بعد أن وصلت أسعار الأسهم القيادية فيه للقيمة العادلة لها.

تراجعت قيم وأحجام التداول وبلغت القيمة المتداولة 270 مليار ريال بانخفاض 50% على أساس سنوي

الاكتتابات سلاح ذو حدين، تضيف سيولة لحجم السوق، ولكنها تؤثر على سيولة التداول اليومي

تركي فدعق

وقد أعطت مؤشرات عدة سواء لاقتصاد المملكة أو الاقتصاد العالمي المزيد من التفاؤل للمستثمرين، كتوقعات صندوق النقد الدولي بأن يتحاوز معدل نمو الاقتصاد في المملكة العام الجاري حاجز الـ 3.1%، بحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ونظرة الصندوق لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمملكة في العام الحالي مقارنة بتقديراته السابقة الصادرة في شهر يناير التي بلغت 2.6%، فضلاً عن التوقعات المتصاعدة نحو انحسار التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية والخروج من رفع أسعار الفائدة المستمر منذ قرابة العام، مع تحسن الطلب على النفط في ظل خروج الصين من الحظر الذي تفرضه بسبب "كوفيد-19".

فيما تأتي احتمالية دخول العالم في ركود اقتصادي بسبب إجراءات البنوك المركزية، وبطء عودة عمل الصناعة إلى الحالة التي سبقت الجائحة من تعطل في خطوط الإنتاج وارتباك شديد في سلاسل الإمداد، واستمرار تراجع أسعار النفط بسبب تقلبات الطلب، بأسوأ التوقعات بالنسبة لسوق الأسهم بتعميق ركوده الحالي.

وكانت قيم وأحجام تداول سوق الأسهم في المملكة قد تراجعت في الربع الأول من 2023م وبلغت القيمة المتداولة 270 مليار ريال بانخفاض 50% على أساس سنوي، وانخفض عدد الأسهم المتداولة إلى 10 مليارات سهم، بنسبة 27% على أساس سنوي، فيما بلغ عدد الصفقات المنفذة 20 مليون صفقة بانخفاض 15% على أساس سنوي.

رهينة لأسعار النفط

ويؤكد الخبير في الأسهم العالمية وعضو جمعية الاقتصاد السعودية تركي فدعق على أن توقعات سوق الأسهم قبل بداية العام، كانت رهينة لأسعار النفط، وهو ما جعل الواقع مختلفًا عما تم توقعه، بسبب تغير أسعار النفط عالميًا وتراجعها، ولأن التغيير يؤثر على موازنة الدولة وسوق الأسهم، وبالتالي على أرباح شركات البتروكيماويات.

ويتوقع فدعق أن يكون السوق في وضع أفضل، لأنه استمر لفترة طويلة عند

مستويات متدنية، وأن يتجاوز مستويات المقاومة التاريخية، ولكن مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة حتى منتصف العام المقبل، سيكون السوق على مفترق طرق، أما تعميق الركود الذي سيحدث عالميًا، أو العودة للانتعاش الاقتصادي عالميًا، لافتًا إلى أن مسار الأسهم في المملكة مختلف عن مسار الأسهم العالمية، بسبب نسبة تأثير التغيير العالمي في أسعار النفط والطلب على النفط، مضيفًا بأن هذا التغيير كان إيجابيًا عندما كانت أسعار النفط فوق الـ 100 دولار وعندما انخفضت عن ذلك، تغير الحال.

وعلى الرغم من هبوط مستويات السيولة لنحو ستة مليارات ريال، يتوقع المستثمرون تقييمات مغرية إذ يتداول مؤشر "تداول" بمكرّر ربحية عند 13.4 مرة، وهو المستوى الأدنى منذ مارس 2020م ودون المتوسط البالغ 14.7 مرة المسجل في العقد الماضي، كما أن "المكرّرات والأسعار الأرخص تجذب مزيدًا من الاهتمام من الصناديق المخصصة للأسواق الناشئة، التي لا تزال مراكزها الاستثمارية في المملكة وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي أقل من المتوقع.

ولكن يقابل ذلك تشاؤم لدى متعاملين في السوق، وذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الشهري، وترتبط سياسة البنك المركزي السعودي ارتباطًا وثيقًا بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بسبب ربط الريال بالدولار والأخير لا يبدو أنه وصل للمستويات المستهدفة من الفائدة، ونتيجة لذلك خفض بنك "مورغان ستانلي" في نوفمبر الماضي توصيته للأسهم السعودية إلى "أداء يعادل أداء فئة الأصل" مرجحًا استمرار قيود التمويل بين البنوك وإصدار السندات محليًا وسط ارتفاع الفائدة، وضعف التعافي في الأسواق الناشئة المتأثرة بالدورات الاقتصادية.

وقد تسببت كل هذه الأمور السلبية في ضغط على معنويات المستثمرين في أسواق المال، في الوقت نفسه لعب النفط الدور الأكبر في تزايد قلقهم في شأن آفاق الاقتصاد العالمي، بعد أن هبط سعر خام برنت إلى مستويات 75 دولارا في النصف الأول من العام الجاري، ما يؤكد بأن مستوى أسعار النفط سيكون حاسمًا في تحديد التوقعات بشكل عام للاقتصاد وأرباح الشركات، التي تؤثر في أسواق المال في نهاية المطاف.

علي المزيد

تدني السيولة

وعلى الرغم من هبوط مؤشر "تاسي" بنحو 10% فإنه بقى متفوقًا على مؤشر "أم أس سي أس" للأسواق الناشئة، الذي تراجع بنسبة 22%، مدعومًا بأن المملكة في طريقها لتسجيل أسرع نمو بين اقتصادات دول مجموعة الـ 20 خلال العام الحالي، إلا أن المحلل المختص في سوق الأسهم علي المزيد يؤكد على أن أداء الأسهم قد يكون عرضيًا ومن الصعب التأمل بارتفاعه متى ما استمرت أسعار الفائدة مرتفعة، مؤكدًا بأن السوق ما تزال متأثرة بارتفاع معدلات الفائدة، وعندما تكون الفائدة متدنية، فهذا يغري المستثمرين بالاقتراض والمضاربة في السوق، ويحقق ربحا صافيا مغريا، ولكن عندما تكون الفوائد مرتفعة فالمخاطرة تكون أكبر وهامش الربح سيذهب للبنوك، وهنا يفضل المستثمر إيداع أمواله في البنوك وتحقيق أرباح ثابتة"، لافتًا إلى أن الأمر المهم هو أسعار النفط، التي تنعكس على الاقتصاد ونموه وبالتالي نمو السوق.

ويرى المزيد أن المشكلة الأكبر هي تدني السيولة حاليًا، موضحًا إن الفائدة عندما كانت مدنية كانت السيولة قرابة الـ 11 مليار، بينما هي اليوم في حدود الخمسة والستة مليارات فقط، ومعظم المحافظ وخاصة الكبيرة منها تعمل بالقروض، والآن من الصعب الاستمرار في ذلك، مشيرًا إلى أن السوق الآن في القيمة العادلة، ما يعني أن سعر السهم منطقي وليس مرتفعًا ولا متدنيًا، وهي قيمة لا تعطي حافزًا للشراء أو البيع، وهذه القيمة تتحقق بعدة قياسات منها الأرباح الموزعة، مثلا سعر سهم الراجحي بحدود 75 ريالا، وهي قيمة متوازنة مع الأرباح الموزعة والتي كانت بحدود 1.5 ريال، وأمام كل هذا، من المتوقع أن تستمر السوق على وضعها الحالي، دون توقع بارتفاع كبير في القريب المنظور.

محمد الشميري

17 اكتتابًا

وكانت السوق قد شهدت خلال الأشهر الماضية نحو 17 اكتتابًا بلغت حصيلتها المجمعة 37 مليار ريال فيما سجلت السوق "الموازية" طرح 40 شركة، منها 12 شركة إدراجًا مباشرًا، و28 شركة اكتتابًا للمستثمرين المؤهلين، غير أن بعض الشركات التي كانت تنوي طرح جزء من أسهمها قرّرت تأجيل هذه الخطوة بسبب تقلبات السوق، مثل

شركة "الريّان المتقدمة للصناعة" التي كانت تنوي النزول بـ 20% من رأسمالها، وهو ما يعادل مليوني سهم بسعر 72 ريالاً للسهم، كما ألغت "الرمز للعقارات" طرح 10% من رأسمالها وهو ما يعادل 3.3 مليون سهم بسعر يتراوح بين 61 و67 ريالاً للسهم، والسبب كان عدم تغطية الاكتتاب لانسحاب البعض، ومثل هذه الإلغاءات تزيد من مخاوف المستثمرين من أن يستمر الأداء المتذبذب للسوق.

ويتفق المختص في سوق الأسهم محمد الشميمري مع المزيد في وجود سيولة شحيحة في السوق، معتبرًا أن هذا الأمر موجود في معظم الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، قائلاً: إن مختلف الأسواق العالمية تعاني شحًا في السيولة وسط ارتفاع أسعار الفائدة، في ظل التراجع المستمر للتداولات اليومية التي تكاد تلامس الأرقام الأدنى في العام، ولم تشذ سوق المملكة عنها، مما دفع "هيئة السوق المالية" مع نهاية العام 2022م الموافقة على اللائحة المقدمة من شركة "تداول" لتنظيم إجراءات "صانع السوق"، التي تهدف من وجوده ضمان توفير السيولة وتعزيز كفاءة تحديد الأسعار في التعاملات، ومن شروطه أن يكون عضوًا في (تداول)، وهو ملزم بتوفير أوامر البيع والشراء بشكل مستمر طوال فترة جلسة التداول، حيث يحصل على محفزات من بينها عمولة تداول مخفّضة، موضحًا بأن الاكتتابات تلقي بظلالها على السوق، ولكنها سلاح ذو حدين، حيث تضيف سيولة لحجم السوق، ولكنّها في المقابل تؤثر على سيولة التداول اليومي وبخاصة في حالة الهبوط.

مؤشرات أفضل

ويرجح أكثر من محلل أن يتجاوز السوق هذا الوضع، وأن يحقق مؤشرات أفضل في النصف الثاني من العام الجاري، في ظل استمرار الآفاق الإيجابية للاقتصاد ونمو الناتج المحلي الإجمالي وظهور آثار تطبيق برامج وخطط رؤية 2030م على الاقتصاد الوطني مما يدعم نتائج شركات سوق الأسهم، هذه التوقعات ـ التي أتفق عليها فدعق والمزيد وكذلك الشميمري ـ مدعمة بعدة عوامل رئيسية أهمها أن تظل أسعار النفط خلال عام 2023م أعلى من 80 دولارًا مما يدعم نتائج الشركات المتعاملة بالنفط وأيضًا الإيرادات الحكومية التي تنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الأكبر في المنطقة العربية.

وفي حال تحقق ذلك، من المتوقع أن تميل السوق بالمملكة للارتفاع، تزامنًا مع الحذر حول المناخ الاستثماري العالمي، وهو ما يؤكده فدعق، بأن ثبات أسعار النفط عند مستويات جيدة ومرتفعة سيكون من العوامل الرئيسية التي تدعم السوق في تلك الفترة حيث شهدت تقلبات كبيرة مع تشديد السياسة النقدية من قبل الفيدرالي الأميركي التي تهدف للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، الأمر الذي أدى إلى أخذ الخطوات نفسها من قبل العديد من البنوك المركزية العالمية، متوقعًا مع المزيد بأن تشهد السوق هدوءًا في سوق الاكتتابات خلال العام الجاري. ■

هل سينكسر الدولار وتتراجع هيمنته على الاقتصاد العالمي؟

تحليل جو الهوا

سيطر الدولار على حركة التجارة العالمية والاحتياطيات ولقب بـ "سيّد العملات" في المائة سنة الأخيرة، وأخذ مكانة الجنيه الإسترليني، الذي تأثر بقوة بالحربين العالميتين (الأولى، والثانية) وفقدت بريطانيا وهجها بسبب الحرب، التي اندلعت في أوروبا وأصبح الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم وبعدها أخذ الدولار الصدارة.

نسمع كثيرًا حاليًا باحتمال إنزال الدولار عن عرشه وبداية فك هيمنته على الساحة العالمية، طبعًا حصلت بعض المكاسب على جبهة اليوان الصيني في مجال التبادل التجاري، ولكن هذا ليس كافيًا فالسيطرة ما زالت واضحة جدًا ومن المستبعد في المستقبل القريب أن يحصل ذلك إلا إذا حصلت تداعيات دراماتيكية تؤدي إلى انهيار النظام المصرفي العالمي.

هناك عدة أرقام مهمة تدعم الدولار من خلال موقعة كعملة أولى في العالم، فمثلا 70% من الفواتير التجارية هي بالدولار، وأيضًا يسيطر على 60% من الودائع والقروض بعملات غير محلية، والرقم الأهم على الاطلاق هو حيازته على حوالي 60% من الاحتياطيات الدولية مقابل أقل من 20% بالنسبة إلى اليورو و5% بالنسبة إلى الين الياباني.

يذكر هنا، أنه منذ إطلاق اليورو (العملة الأوروبية الموحدة) في عام 1999 هبطت حصة الدولار من الاحتياطيات من 71% الى أقل من 60% أي خلال 24 سنة.

الدولة الأبرز التي محط الأنظار ستكون طبعًا الصين، والتي هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتي رغم النمو الكبير الذي حققته، وعلى رغم أنها تعتبر أكبر مصنع في العالم، وأكبر زبون في عدة مجالات وأكبر شريك تجاري لدول عديدة، وبالتالي باستطاعتها أن تفرض عملتها كعملة للشراء والبيع والتبادل التجاري مع البلدان التي لديها مصلحة كبيرة معها، ولكن في المقابل يجب الإشارة هنا

إلى أن تألق اقتصادها لن ينعكس على تألق عملتها، فالصين تعمل على تقييد حركة عملتها ونطاق تذبذبها لكي يبقى الموضوع تحت السيطرة، وبالتالي تفتقر حركة عملتها إلى العمق وأن يكون اتجاه الأسعار تحت تأثير العرض والطلب، بالإضافة إلى ذلك لطالما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات للصين في السنوات الأخيرة بأنها تتلاعب في معدل الصرف وإن عملتها مقيّمة بأقل من قيمتها بنسبة 30%.

دول مجموعة بريكس، والتي تعني الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية من أسماء الدول الخمسة وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب افريقيا، هذه الدول تحاول إيجاد عملة موحدة على غرار تجمع دول منطقة اليورو، لكي يكون التبادل التجاري الكبير بينها من خلال هذه العملة، ولكن إلى الآن ليس هناك شيء جديد بخصوص هذا الموضوع.

وحتى لو أطلقت هذه العملة الخاصة بهذه الدول ليس بالضروري أن تأخذ من حصة الدولار فقط، لا بل أيضًا ستأخذ قسما من حصة اليورو، لكن بلا شك إذا ألقينا نظرة على اقتصادات هذه الدول نرى التطور الكبير الذي حصل منذ بداية تأسيس هذه المجموعة، فالاقتصاد الصيني حاليًا يقترب أكثر وأكثر من الاقتصاد الأمريكي، مع النمو القوي الذي سجله في العشرين سنة الماضية، بالإضافة إلى الصعود الكبير للاقتصاد الهندي، والذي تفوّق حجمه على حجم الاقتصاد البريطاني وأصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم، خلف الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا ومن المتوقع أن يتخطى أيضًا اقتصاد ألمانيا في عام 2026 عدا عن انتزاع الهند من الصين لقب أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان مؤخرًا.

طبعًا تطورات كبيرة حصلت في الهند على جميع الجبهات وخصوصًا في مجال صعود الطبقة المتوسطة وارتفاع القدرة الشرائية عند هذه الطبقة وأصبحت هناك رواتب مهمة خصوصًا في مجال التكنولوجيا مع صعود منطقة السيليكون فالي الهندية.

بالإضافة إلى الهند والصين هناك الصعود المهم لاقتصاد البرازيل والذي رغم الاضطرابات السياسية التي رافقت البلاد في السنوات الأخيرة، ولكن تبقى البرازيل من أبرز الوجهات المفضلة للمستثمرين الأجانب نظرًا إلى ثروة البلاد الكبيرة في مجال سلع ومعادن متعددة، وأيضًا هناك التوقعات الإيجابية بالنسبة لمعدلات النمو المستقبلية، وأصبح هناك أيضًا مزيد من الاستقرار السياسي مما يساهم في بيئة اقتصادية مريحة لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وفي الفترة الأخيرة شاهدنا مواقف تصعيدية من قبل المسؤولين هناك تشجع للخروج من هيمنة العملة الخضراء.

حركة الدولار في الدول النامية تؤثر بقوة على اقتصاداتها، فعند حصول ارتفاعات حادة للدولار يؤدي ذلك إلى انكماش الوضع هناك وممكن يؤدي أيضًا الى اضطرابات اجتماعية، وبالتالي التأثير السلبي للدولار قوي جدًا في هذه البلدان وخصوصًا التي لا تملك احتياطيات كافية للتدخل وحماية عملتها من السقوط، ويزداد الوضع خطورة عندما تكون لدى هذه الدول التزامات وديون بالعملة الخضراء، وبالتالي يصبح من الصعب التسديد في موعد الاستحقاق، ويؤدي ذلك إلى تراجع تصنيف هذه الدول إلى مرتبة متدنية وتصبح سنداتها في مهب الريح.

بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة بالنسبة لواردات هذا البلد خصوصًا بالنسبة إلى الواردات الضرورية والأساسية، مثل الوقود والقمح، وأكبر مثال على ذلك العبارة الشهيرة التي أطلقها قبل 50 عامًا وزير الخزانة الأمريكي وقتهاجون كونالي، حيث قال: صحيح أن الدولار عملتنا.. لكن مشكلتكم. ■

کریتیف

میتاڤیرس

"الميتاڤيرس".. هل تراجع الشغف؟!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في روايته الشهيرة "تحطم الثلج"، التي صدرت عام 1992م، لم يكن يعلم مؤلفها "نيل ستيفينسون"، أن مصطلح الـ "ميتاڤيرس" الذي صاغه في إشارة إلى الحياة في العالم الافتراضي، سيثير ضجة كبيرة بعد نحو 31 عامًا، وتحديدًا عندما أعلنت شركة "فيسبوك" في أكتوبر 2021م عن تغيير اسمها إلى "ميتا"، وتدشين جيل جديد من الإنترنت، يعتمد على عدة تقنيات ناشئة كالواقع الافتراضي والواقع المعزز، ما يمنح المستخدمين الفرصة للدخول والتفاعل في بيئات مختلفة من العوالم الافتراضية، بشكل يتقارب إلى حدٍ كبير مع العوالم الواقعية.

ورغم ذلك، فإن ثمة شكوكا في قدرة شركة "ميتا" على تنفيذ مشروعها الضخم خلال السنوات المقبلة، حيث يواجه تحديات عدة في عامه الثالث بسبب قلة حماس الجمهور وصولاً إلى عدم تطبيق استراتيجيات حازمة في مواجهة مشكلات تتعلق بالأطفال، فضلاً عن غياب الخصوصية والمشكلات والهزّات المالية والقانونية التي تتعرض لها شركة "ميتا" ذاتها، التي خسرت 800 مليار دولار من قيمتها السوقية في أقل من عام.

استثمارات ضخمة

ما من شك أن تقنية الـ "ميتاڤيرس" حديثة وما زالت في مراحل تطورها الأولى، ولم تتضح صورتها بشكل كبير، وأن لدى المتحمسين نحوها مبالغة في الترويج لها، خاصةً وأن بينهم اختلافات وجدالا كبيرا حول ماهيتها، وأن الأمر قد يستغرق سنوات حتى تتضح الصورة الكاملة لها، لكنّها في الوقت نفسه تعد شكلاً من أشكال تطور منظومة الإنترنت؛ إذ لن يكون من خلالها التفاعل مع الإنترنت عبر الشاشات فقط، بل قد يتحول إلى واقع ثلاثي الأبعاد، يمكن الدخول إليه باستخدام معدات بسيطة.

ورغم أن البنية التحتية لهذا العالم لا تزال في طور الإنشاء، إلا أن كبرى الشركات العالمية دخلت هي الأخرى على الخط، وقامت بالفعل بالإعلان عن فتح فروع لها على منصات الـ "ميتاڤيرس" الوليدة، مثل: هورايزون وورلدز، التابعة لشركة ميتا، وكوكاكولا ونايكي لبيع الأحذية الرياضية ومصرف إتش إس بي سي، وبعض تطبيقات الألعاب الإلكترونية كـ "روبلوكس، فورتنايت" وغيرهم.

ويبدو أن إعصار الـ "ميتاڤيرس" يضرب شرقًا وغربًا؛ فأعلنت إحدى الشركات المملوكة للحكومة الصينية مؤخرًا في مقاطعة "خنان" بوسط البلاد، عن استثمارات بقيمة 22 مليون دولار في مشروعات ميتاڤيرس، كما أعلنت "تشجيانغ" عن خطط للتوسع في تقنيات ميتاڤيرس بالمقاطعة، وأيضًا أعلنت شركات يابانية عن إتاحتها فرص عمل في الـ "ميتاڤيرس"، للاستفادة من سوق متسارع النمو، يتوقع أن يبلغ حجمه 7.5 مليار دولار بحلول 2026م.

وتشير تقديرات عدة إلى أن حجم استثمارات الشركات ورؤوس الأموال في عالم "ميتاڤيرس" بلغ 120 مليار دولار خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2022م فيما بلغت قيمة الأراضي المباعة عبر المنصة نحو 1.9 مليار دولار حتى أغسطس 2022م متوقعةً بأن يبلغ معدل النمو السنوي لمنتجات "ميتاڤيرس" 31% حتى عام 2028م وأن تصل قيمته السوقية إلى 2.5 تريليون دولار، بإيرادات في حدود 5 تريليونات دولار بحلول 2030م وأن يقضي ربع سكان العالم ما لا يقل عن ساعة واحدة يوميًا داخله بحلول عام 2026م.

استثمارات ضخمة

ويبدو أن التمدد الـ "ميتاڤيرسي" لن يستثني أحدًا، وأن الجميع يتسابق إلى الولوج إليه، حيث أعلنت العديد من الدول العربية عن الولوج إلى العالم الافتراضي، وتقديم عدة خدمات من خلاله، في إطار جهودها لاستغلال الوسائل المتقدمة في تطوير خدماتها للمواطنين.

ففي إطار حرص المملكة على استخدام

"مليار دولار استثمارات يومية في "ميتاڤيرس" و5 تريليونات دولار إيرادات متوقعة، وكبرى الشركات العالمية دخلت إليه

"التجارة الإلكترونية والعقارات والتعليم أبرز القطاعات المستفيدة من "ميتاڤيرس" ويمنح رواد الأعمال وصغار المستثمرين فرصًا ذهبية

نيل ستيفينسون

التقنيات الحديثة في شتى المجالات، واتخاذها خطواتٍ ملموسة في هذا الشأن، أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان - على هامش مؤتمر "ليب 2023م" - عن إطلاق نافذة "سكني ميتاڤيرس"، التي تسهم في تحسين تجربة المستفيدين في تملك المسكن، دون الحاجة إلى الزيارات الميدانية، حيث عملت الوطنية للإسكان على تطويرها باستخدام التقنيات الناشئة مواكبةً للتوجهات العالمية.

وبهدف تثقيف زوّار بيت الله الحرام وتعريف الحجيج بكامل مناسك الحج في غضون 3 دقائق فقط، أعلنت جامعة الملك عبد العزيز عن إطلاق أول منصة "ميتاڤيرس" بالتعاون مع المكتب الاستشاري للذكاء الاصطناعي خلال مشاركتها في معرض "إكسبو الحج" يناير الماضي، وقد أشادت مجموعة بوسطن الاستشارية العالمية في دراسة لها بخطوات المملكة في مجال التقنيات المتقدمة، معتبرةً أن المملكة أظهرت استعدادًا هائلًا للاعتماد على "الميتاڤيرس"، وأنّها تيح مجالًا مشجعًا لكل المواهب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متوقعةً بأن يجذب سوق "الميتاڤيرس" في المملكة استثمارات ضخمة في السنوات المقبلة.

وعلى صعيد مماثل، أعربت الحكومة المصرية عن عزمها استخدام تطبيقات "الميتاڤيرس" في تحسين مستوى الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين، من خلال تدريب العاملين على تطبيقات الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي وإتاحة خدمات المراكز التكنولوجية على "الميتاڤيرس"، وأعلنت كذلك وزارة الاقتصاد الإماراتية عن افتتاح مقر جديد لها على "الميتاڤيرس"، يمكن لأي شخص في العالم زيارته والتعرف على ما تقدمه من خدمات.

ويمكن القول إن هذه التطورات والخطوات التي تتخذها الدول العربية لاستخدام هذه التقنية يعزّزها النمو الكبير في العمليات الرقمية والزيادة الهائلة في أعداد مستخدمي الإنترنت والمستفيدين من الخدمات الإلكترونية، وهو ما يعكس رغبتها في الاستفادة مما توفره التكنولوجيا الحديثة من فرص استثمارية واعدة، وخلق ملايين الوظائف خلال السنوات المقبلة.

التجارة الإلكترونية

وتعد التجارة الإلكترونية من أكبر القطاعات المستفيدة من عالم "ميتاڤيرس"، حيث تمثل فرصة مواتية للمستثمرين والشركات الناشئة في الدول العربية في هذا المجال؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط بلغ 49 مليار دولار بنهاية 2022م وأن التسوق يأتي على رأس أولويات 70% من المستخدمين لـ "ميتاڤيرس"، كما تناولت دراسة حديثة التأثيرات المحتملة لمشروع "ميتاڤيرس" على الأسواق والتجارة بشكل عام، لتؤكد أن الطبيعة اللامركزية لهذا المشروع ستوفر فرصًا جيدة للشركات (خاصة الناشئة) في الوصول إلى أسواق جديدة، حيث لا قيود أو حواجز على عرض المنتجات وتداولها، لكنّها شدّدت على ضرورة تنظيم هذا السوق، لاسيما من الناحية القانونية، مع ضرورة وجود هيئات حكومية تشرف على جميع المعاملات الرقمية.

وثمة مزايا فريدة للاستثمار في العقارات الافتراضية التي يوفرها "ميتاڤيرس"، أشارت إليها تقارير عدة وأهمها العوائد المرتفعة المتوقعة، خاصة مع الإقبال الكبير على هذه المنتجات، وقيام الشركات بشراء أو استئجار

مساحات مختلفة لبناء متاجرها الافتراضية، وانخفاض الأسعار مقارنة بالعقارات التقليدية، حيث حقّق سوق العقارات الافتراضية معدل نمو مذهل بلغ 879%، لكنها نوّهت إلى المخاطر المحتملة في هذا النوع الجديد من الاستثمار، والتي تتمثل في تقلب الأسواق وعدم وجود لوائح تنظيمية رسمية لهذا العالم الافتراضي، وكذلك في مجال التعليم، من المتوقع أن يحدث ال، "ميتاڤيرس" ثورة هائلة، حيث يستطيع الطلاب الحصول على الدروس والمحاضرات والدورات التدريبية في بيئة تعليمية تشبه التقليدية، دون الحاجة إلى الدخول إلى المنصات التعليمية العادية، والتفاعل مع المعلّمين والزملاء بصورة أكثر سهولة، وبالطريقة نفسها، يوفر "ميتاڤيرس" فرصة ذهبية لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ورواد الأعمال في ممارسة أنشطتهم، دون الحاجة إلى شراء أو استئجار مقرّات لشركاتهم، والتي قد تكلفهم الكثير، وأيضاً عقد الاجتماعات وتوزيع المهام ومتابعة الأعمال وفرق العمل بسهولة.

مستقبل "الميتاڤيرس"

وعلى الرغم من هذه الفوائد والعوائد المتوقعة للـ "ميتاڤيرس"، فإن ثمة شكوكا في يتعلق بنجاحه، نظرًا للعديد من التحديات، بدءً من قلة الحماس الجماهيري للمشروع مرورًا بعدم احتوائه على استراتيجيات حازمة في مواجهة التنمر ضد الأطفال، فضلاً عن غياب الخصوصية، وانتهاءً بالمشكلات والهزات المالية والقانونية التي تتعرض لها الشركة المنتجة التي خسرت المليارات من قيمتها السوقية في أقل من عام؛ إذ خسرت في الربع الثالث فقط من عام 2022م نحو 3.7 مليار دولار مصحوبًا بتوقعات استمرار نزيف الخسائر خلال العام الحالي.

وفي مطلع العام الجاري، أعلنت المفوضية الإيرلندية لحماية البيانات، التي تنوب عن الاتحاد الأوروبي، عن تغريم "ميتا" حوالي 413 مليون دولار، بسبب انتهاكها القانون الأوروبي المتعلق بالبيانات الشخصية والتزاماتها المتعلقة بالشفافية ومعالجة البيانات الشخصية لأغراض دعائية.

ويقارن خبراء بين "ميتاڤيرس" ومشروعات أعلنت عنها كبرى شركات التكنولوجيا في السابق، وكان مصيرها الفشل، مثل نظارات جوجل، وأمازون "فايرفون"، ومايكروسوفت زون ووينـدز فون، وتوشيبا إتش دي "دي في دي" (قدرت خسائر الشركة حينها بنحو مليار دولار).

ومع ذلك، يبقى التفاؤل موجودا بشأن مواصلة شركة "ميتا" لمشروعها التاريخي، الذي سيغير عالم الإنترنت بشكل مذهل، حيث تشير دراسات إلى أنه بحلول 2050م سيعيش معظم سكان الكرة الأرضية في عالم الـ "ميتاڤيرس"، حيث مراكز التسوق والترفيه والشوارع والمطاعم وحتى أماكن العمل في العالم الجديد، كل ما عليك فقط هو ارتداء نظارتك الافتراضية، وهو ما يثير مخاوف تتعلق بالأضرار الصحية والاجتماعية، وخاصة لدى الأطفال والشباب، الناتجة عن الانعزال عن العالم التقليدي والانخراط بشكلٍ كبير في عالم رقمي موازٍ. ■

الذكاء الاصطناعي وأسواق المال!

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

الذكاء الاصطناعي واقترانه بالشركات المالية أوالتي تتعاطى مع أسواق المال لم يكن وليد اللحظة، فآلية البرمجيات الإحصائية للمؤشرات المالية والفنية والاقتصادية والتي تسهل عملية فرز المخاطر وتوقع الفرص الاستثمارية الرابحة المتاحة في الأسواق المالية بقطاعاتها المختلفة (أسهم ـ سندات ـ سلع) اعتمادًا على قاعدة بيانات محدثة وضوابط تقنية محددة سلفًا، قد استخدمت منذ عشرات السنين.

برزت شركة بلاك روك (Black Rock) منذ تسعينات القرن الماضي كأحد أكبر شركات إدارة الأصول الاستثمارية في العالم والتي تعتمد في تداولاتها في أسواق المال على الذكاء الاصطناعي من خلال برنامجها المعروف اصطلاحًا باسم علاء الدين (ALADDIN) وهو اختصار لكلمات تعني (الأصول والأعباء والديون وشبكة الاستثمارات المنبثقة منها) ونتيجة لتحقيق الشركة النجاح في اختيار الأصول الاستثمارية المربحة والابتعاد عن تلك الأصول ذات المخاطر العالية (بعضها أنهار بين عامي 2001 ـ 2002 ـ فقاعة الإنترنت) ذاع صيت الشركة عالميًا وأصبحت شركات مالية كبرى ومؤسسات حكومية دولية تستعين هي الأخرى ببرنامج علاء الدين في اتخاذ بعض قراراتها المالية (تشير بعض التقارير أن حجم الأصول التي يتحكم ويؤثر بها برنامج علاء الدين حول العالم يفوق الـ (20) تريليون دولار).

رغم الهالة الكبيرة التي أسبغت على برنامج علاء الدين للذكاء الاصطناعي وبالتالي على الشركة التي تملكه إلا أنه يجب عدم إغفال عدة عوامل لولاها لما تحقق الجزء الاكبر من تلك النجاحات في تحقيق الأرباح أو الابتعاد عن المخاطر، أولها: إن لدى الشركة القدرة المالية للتأثير بأسعار الأوراق المالية المستهدفة (بيع، وشراء) من خلال الأموال والأصول التي تملكها مباشرة للتحكم باتجاه السعر، أو من الاستشارات (التوصيات الجماعية) التي تقدمها للغير والتي تخدم ذات توجهها، وثانيها: التوافق والتنسيق النوعي في قرارات البيع والشراء في السوق المستهدف مع شركات مالية أُخرى لإيجاد حالة من عدم تضارب المصالح فيما بينهم (دراسة لهارفرد).

لا يمكن التعويل على برامج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الصائبة في أسواق المال للفترات الطويلة لسبب وجيه جدًا هو أن أي تدخل بشري مُستجد يتعلق في القرارات المالية أو الاقتصادية والتي ينعكس أثرها على أسواق المال أو حصول متغيرات اقتصادية وسياسية مفاجئة، من شأنه أن يعكس النتائج التي بنى عليها برنامج الذكاء الاصطناعي قراءته السابقة، لذا تنحو الشركات المالية المعتمدة في تداولاتها بأسواق المال على الذكاء الاصطناعي بالتركيز على الفترات القصيرة (مضاربة).

وقفة:

درج مؤخرًا في العالم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل (ChatGPT ـ OpenAI) وغيره، وهي تطبيقات مفيدة إلا أنها لازالت في البدايات وتتلمس طريقها لبناء برمجياتها من خلال مساهمة الآخرين في تغذيتها بالمعلومات دون دراية منهم (أسئلة ونمط أفكار) فضلاً عن اعتمادها على قاعدة بيانات ومنهجية محدّدة سلفًا، يعتقد البعض واهمًا أن كافة إجابات هذه التطبيقات هي صحيحة في إجابة لأحد نسخ تطبيق (Chat GPT) المعمول لها "جيلبريك" والمسماة بـ "دان" عن توقيت احتمالية انهيار سوق الأسهم الأمريكي حددت الإجابة بتاريخ 15 فبراير 2023م وكرر السؤال بعدها على ذات التطبيق وحددت الإجابة بتاريخ 15 مارس 2023م وفي كلا التاريخين لم يحدث الانهيار، فلا تتوقع أن الأسرار ستقدم إليك على طبق من ذهب ومجانًا.

1/5 سيارات العالم كهربائية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

بعد أن كان من النادر سابقًا رؤية سيارة كهربائية على الطرقات، تزدحم اليوم الطرق حول العالم بها ليصل عددها بحسب تقرير لـ "وكالة الطاقة الدولية" العام الماضي إلى نحو 26 مليون سيارة مقارنة بمليون سيارة فقط عام 2016م، وأخذت تنمو مبيعاتها يومًا بعد الآخر مُحققة قفزات متتالية خلال السنوات الماضية؛ إذ نمت مبيعاتها سواء التي تعمل بالكهرباء المخزّنة فقط أو الهجينة بواقع 10.5 مليون سيارة حول العالم، بزيادة 61.3% عن عام 2021م، وثمّة توقعات بأن تزيد حصتها في سوق السيارات العالمي إلى الخُمس، وأن تحقق معدل نمو قياسي في مبيعاتها العام الجاري بما نسبته 35% لتصل إلى 14 مليون سيارة، وذلك وسط تنامي الإقبال على السيّارات الصديقة للبيئة.

ورغم أن الظهور الأول لهذا النوع من المركبات يعود إلى عام 1830م إلا أن البداية الحقيقية في العصر الحديث، كانت عام 2008م عندما أعلنت شركة "تسلا" الأمريكية عن سيارتها الكهربائية المتطورة من طراز "رودستير"، كأول سيّارة في العالم تستخدم بطاريات ليثيوم أيون (ذات الكثافة العالية للطاقة)، وتكفي الشحنة الواحدة لقطع مسافة 320 كم، بسرعة قصوى تصل إلى 200 كم/ساعة، لتتوالى بعدها شركات السيارات المنافسة مثل (نيسان، شيفروليه) في الدخول إلى عالم السيارات الصديقة للبيئة.

قفزات متتالية

وحققت مبيعات السيارات الكهربائية قفزات متتالية خلال السنوات الماضية، حيث نمت مبيعاتها بنسبة 55% عام 2022م مقارنةً بالعام السابق، وتستحوذ الصين على 59% من مبيعات السيارات الكهربائية عالميًا، يليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد النرويج، من أكثر الدول الأوروبية التي حققت خطوات متقدمة في التحوّل إلى وسائل النقل النظيف، إذ تشير التقديرات إلى أن 80% من مبيعات السيارات العام الماضي كانت من نصيب السيارات الكهربائية، رغم المشكلات المتعلقة بنقاط الشحن، ومن المقرر انتهاء بيع السيارات التقليدية بحلول عام 2025م.

ومن المتوقع أن تزيد حصة السيارات الكهربائية في سوق السيارات العالمي لتصل إلى الخُمس خلال عام 2023م (حوالي 18%، مقارنةً مع 4% عام 2020م و14% العام الماضي)، وأن تحقق معدل نمو قياسي في المبيعات يصل إلى 35% مقارنةً مع عام 2022م، لتصل المبيعات إلى 14 مليون سيارة.

وقد وصف المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول السيارات الكهربائية بـ "التحول التاريخي" في صناعة السيارات في العالم، وأشار إلى أنها تعد إحدى القوى الدافعة في اقتصاد الطاقة العالمي الجديد الذي ينمو بسرعة، لافتًا إلى أن العالم بحاجة إلى مضاعفة مبيعات السيارات بمقدار 18 ضعفا بحلول 2030م لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات.

نتائج إيجابية

وبعد النتائج الإيجابية التي حققتها مبيعات السيارات الكهربائية في الربع الأخير من عام 2022م، بقيمة أرباح صافية بلغت نحو 3.7 مليار دولار، مقابل 2.9 مليار دولار في الفترة المناظرة من 2021م، أعلنت شركة "تسلا" عن استثمار 3.6 مليار دولار لتوسيع قدراتها التصنيعية في ولاية نيفادا الأمريكية، وعزمها إنشاء مصنع جديد للشاحنات الكهربائية في الولاية، فضلا عن استثمار 5 مليارات دولار لإنشاء أكبر مصانعها في المكسيك.

وفي المقابل، أعلنت شركة "هيونداي موتورز"، عن استثمار 2.5 مليار دولار للتوسع في إنتاج السيارات الكهربائية في ولاية تاميل نادو الهندية خلال السنوات العشر المقبلة، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنعها في مدينة "تشيناي" إلى 850 ألف سيارة سنويًا، وتركيب 100 محطة شحن جديدة في الولاية، وبذلك تعزّز حصتها في سوق السيارات الهندي إلى 20% بحلول 2032م علاوةً على خططها لبدء إنشاء مصنعها

10.5 مليون مبيعات السيارات الكهربائية في 2022م وتوقعات بأن تصل المبيعات إلى 14 مليون سيارة العام الجاري

الجديد في كوريا الجنوبية، وبدء الإنتاج في الربع الثاني من عام 2025م بطاقة إنتاجية 150 ألف سيارة كهربائية سنويًا.

السوق الخليجي

وثمة مؤشرات بأن يحقق سوق السيارات الكهربائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل نمو سنوي مركب في حدود 15% حتى 2026م، وذلك أمام ارتفاع قيمته التي بلغت 35 مليون دولار في 2020م وتوقعات بأن تصل إلى 84 مليون دولار بحلول 2026م، وأيضًا أمام خطط حكومات كالمملكة وقطر والإمارات والكويت التي من المتوقع في حال عملها على زيادة عدد محطات الشحن لتحفيز المستهلكين على شراء السيارات الكهربائية، أن تدفع مبيعات سوق السيارات الكهربائية بقوة خلال السنوات المقبلة.

ومن بين دول مجلس التعاون تعد المملكة أكثر أسواق السيارات الكهربائية تطورًا، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والمبيعات ونقاط الشحن، حيث توفر السياسات الحكومية والحوافز فرصًا مربحة للمستثمرين في هذا القطاع، وسط مساعٍ بخفض فاتورة الاستيراد من الخارج بشكلٍ كبير (يمثل قطاع النقل 15% من الواردات).

وكانت المملكة، قد أطلقت أول علامة تجارية لها في صناعة السيارات الكهربائية تحت مسمى "سير"، بالشراكة بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة "فوكسكن" الصينية، وتحصل الشركة على تراخيص تقنية السيارات الكهربائية من شركة "بي إم دبليو" الألمانية، ومن المقرر طرحها في الأسواق عام 2025م، ومن المتوقع أن تجذب العلامة التجارية استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 150 مليون دولار، وتساهم في الناتج المحلي بحوالي 8 مليارات دولار، وتوفر 30 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر بحلول 2034م، كما أعلنت شركة "لوسيد موتورز" المتخصصة في صناعة المركبات الكهربائية الفاخرة عن إطلاق أول سيارة كهربائية يتم تجميعها بمصنعها في المملكة سبتمبر العام الجاري، وتصل الطاقة الإنتاجية للمصنع 155 ألف سيارة سنويًا.

محاولات جادة

وكذلك تسعى بقية دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والإمارات إلى التوسع في إنتاج واستخدام السيارات الكهربائية، في محاولات جادة إلى التحول إلى السيارات الصديقة للبيئة، وتوسيع استثماراتها في الاقتصاد الأخضر، لكنها في ذات الوقت تواجه عدة تحديات، أبرزها الكلفة المنخفضة لوقود السيارات، وتباين انتشار محطات الشحن بين دولة وأخرى، وأيضًا دخلت مصر إلى عالم السيارات الكهربائية، وأعلنت عن بدء إنتاج أول سيارة كهربائية وطرحها في الأسواق بسعر تنافسي، ومن المقرر إنتاج 5000 سيارة شهريًا لمدة 6 أشهر، تسع لخمسة أشخاص وتصل سرعتها إلى 60 كم، بأسعار تبدأ بـ 3 آلاف دولار، ويصل العمر الافتراضي لبطارية الشحن (ليثيوم أيون) إلى 12 عامًا، وضمان 10 سنوات.

وتواجه السيارات الكهربائية في العالم تحديات عدة أبرزها شح الرقائق الإلكترونية، وارتفاع أسعار المعادن اللازمة لصناعة البطاريات، والتضخم الذي تعاني منه الكثير من الدول، لكن مع ذلك، يؤكد خبراء على أن مستقبل هذا القطاع يحمل مؤشرات إيجابية للغاية وفرص استثمارية كبيرة.

فاتح بيرول

الحصة الأكبر

ويبقى الإشارة إلى مستقبل السيارات التقليدية، مع التوغل الحاصل لنظيرتها الكهربائية، ففي حين يرى البعض بأنها ستختفي تمامًا مع الانتشار الهائل للسيارات الصديقة للبيئة، وإعلان عدد كبير من الدول منع استخدامها بحلول 2030م علاوةً على توقعات لدراسات وأبحاث بشأن اختفاء 25% من محطات الوقود بحلول 2035م، يرى آخرون أن السيارات الكهربائية لن تستطيع القضاء تمامًا على التقليدية خلال الـ 25 عامًا القادمة على الأقل، حيث سيتم استخدام النوعين معًا، ولكن ستكون الحصة الأكبر لصالح الكهربائية، ومع ذلك فإن ثمة مشكلات مازالت تواجه بعض الدول في الانتقال إلى استخدام السيارات الكهربائية، أبرزها عدم القدرة على ضخ استثمارات بمليارات الدولارات لإنشاء نقاط الشحن وتوفير مستلزمات وقطع الغيار ومراكز الصيانة المتخصصة في هذا النوع المتطور، وهذه فرصة مواتية لشركات القطاع الخاص للاستثمار فيها. ■

لاشندر
بیوجاز

"البيوجاز" طاقة الأرياف

الاقتصاد - هيئة التحرير

طاقة شعبية، يُشاع استخدامها بين الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم لاسيّما بالمناطق الريفية وعلى أطراف المزارع، تتميز بالبساطة في التنفيذ لاعتمادها على مواد خام رخيصة الثمن، فما هي إلا مجرّد حفرة دائرية محكمة الإغلاق مانعة للهواء مصنوعة من الخرسانة ومتصلة بأنابيب إلى مواقد الإشعال بالمنازل، يوجه إليها المخلّفات الحيوية التي يعاد من خلالها تدوير هذه النفايات الحيوية إلى طاقة نظيفة دون مقابل مادي لشرائها؛ إنه "البيوجاز" أو الغاز الحيوي أو الميثان الحيوي، الناتج عن التحلّل الحيوي لمادة عضوية عند انعدام الأكسجين، وهو نوع من الوقود الحيوي يُنتج عن مواد قابلة للتحلل كالكتل الحيوية والسماد ومياه الصرف الصحي، وكذلك النفايات الصلبة والخضراء والنباتات والمحاصيل.

وفي ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة المتجددة بكافة أشكالها، والتعهد العالمي بشأن تقليل انبعاثات غاز الميثان بنسبة 30% بحلول عام 2030م، وتسريع الدول المعتمدة على الغاز الطبيعي خطوات بحثها عن مصادر بديلة مستدامة للطاقة تتوافق مع بنود اتفاق باريس للمناخ، أخذت تنجذب الحكومات والشركات في العديد من دول العالم إلى "البيوجاز" العضوي باعتباره أحد حلول الطاقة المتجددة، والعمل على تحويلها من صيغتها الشعبية إلى صيغة أعم وأشمل، فازدادت على أثر ذلك حصته السوقية كمصدر مستدام للطاقة في السوق العالمي إلى قرابة الـ 9 مليارات دولار عام 2022م، مع توقعات بأن تزداد إلى نحو الـ 8 أضعاف بحلول عام 2028م؛ وكذلك ارتفع عدد منشآت معالجته عالميًا بأكثر من الضعف عن عام 2015م بأكثر من ألف منشأة ويزيد حاليًا بقدرة إنتاجية 6.7 مليار متر مكعب سنويًا.

مراحل التطوّر

ويعود إنتاج الغاز الحيوي إلى آلاف السنين، عندما بدأ البشر في استخدام النفايات العضوية لإنتاج غاز قابل للاحتراق، ومع ذلك تم تطوير تكنولوجيا إنتاج الغاز الحيوي الحديثة في بداية القرن العشرين، وكان البريطانيون أوائل من استعملوا "البيوجاز" والاستفادة من عوائده الاقتصادية، وذلك بتطويرهم لخزانات الصرف الصحي بما يسمح بتجميع الغاز واستعماله في إضاءة الطرقات، حيث كان الغاز المستخرج من مياه الصرف الصحي يُستعمل في إنارة الشوارع في مدينة إكسير، ومن ثم أخذت تتطور تقنيات إنتاج الغاز الحيوي في العديد من الدول الأوروبية كالدنمارك وألمانيا وهولندا وغيرهم، إلى أن انتقلت إلى بقية الدول، فبحلول عام 1970م وصل عدد وحدات "البيوجاز" في المزارع إلى 6 ملايين وحدة، ونحو مليوني وحدة في الهند، وفي دول أمريكا الشمالية أصبح يُولّد

"ازدادت حصة "البيوجاز" كمصدر مستدام للطاقة في السوق العالمي إلى قرابة الـ 9 مليارات دولار عام 2022م، وثمة توقعات بأن تزداد إلى نحو الـ 8 أضعاف بحلول عام 2028م"

"بحلول عام 2050م يمكن للغاز الحيوي أن يختزل انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو 1.7 مليار طن في العام أي ما يعادل أكثر من 80% من الانبعاثات الحالية الناجمة عن وسائل النقل"

استخدام الغاز الحيوي فيها طاقة كهربائية تكفي لتلبية نحو 3% من نفقات الكهرباء في القارة.

وبشكل عام يصنّف الوقود الحيوي بأربعة أجيال، **الأول:** وهو المنتج من نباتات صالحة للأكل كالسكر والنشا والذرة، **والثاني:** ينتج من نباتات غير صالحة للأكل كالأخشاب والسليلوز، **والثالث:** ينتج من الطحالب وبعض الكائنات الدقيقة، أما **الرابع:** يستهدف تحويل الزيوت النباتية إلى وقود حيوي.

ويعد "البيوجاز" نوعًا من الوقود الحيوي، ينتج عبر عملية هضم لاهوائي أو تخمير للمواد القابلة للتحلل كالمخلفات العضوية للحيوانات والمصانع والمنازل والنفايات في مكبات المدن ومياه الصرف الصحي، وغيرها من المصادر المتوفرة في الطبيعة، وذلك من خلال حاويات محكمة الإغلاق مانعة للهواء، ومن ثم تحويلها إلى وقود (غاز الميثان)، يمكن أن تنتج منه طاقة كهربائية رخيصة، ويمكن استخدامه كغاز بديل للغاز المستخدم في المصانع والمنازل دون أضرار على البيئة.

ويعمل الغاز الحيوي باعتباره وقودًا نظيفًا مستداما يخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتقليل من غاز الميثان المتصاعد من النفايات الزراعية، فضلاً عن التقليل من تسرب السماد الطبيعي إلى الأنهار وإمدادات المياه، وثمة دراسات تشير إلى أنه بحلول عام 2050م يمكن للغاز الحيوي أن يختزل انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو 1.7 مليار طن في العام، أي ما يعادل أكثر من 80% من الانبعاثات الحالية الناجمة عن وسائل النقل، وهو ما استدعى توقيع أكثر من مائة دولة خلال قمة المناخ المنعقدة عام 2021م على تعهد بشأن العمل والتعاون وزيادة التوسع في إنتاج الغاز الحيوي للتقليل من انبعاثات الميثان بنسبة 30% بحلول عام 2030م.

أوروبا الأكثر هيمنةً

وتعد أوروبا الأكثر هيمنةً على سوق مصانع الغاز الحيوي عالميًا بقرابة الـ 19 ألف مصنع، وثمة تقرير لجمعية الغاز الحيوي الأوروبية (EBA) يتوقع بأن يصل إنتاج الغاز الحيوي في أوروبا إلى 98 مليار متر مكعب بحلول عام 2050م بزيادة قدرها 4800% في مستويات الإنتاج الحالية، وهو ما يعزّز من استثمارات بناء مرافق إنتاج الغاز الحيوي مستقبلاً .

وتأتي ألمانيا في مقدّمة الدول الأكثر تطويرًا لمصانع الغاز الحيوي، إذ تنتج وحدها 70% من غاز الميثان المنتج في أوروبا كلها، وعلى مدار السنوات الماضية عملت ألمانيا على تطوير بنية تحتية جديدة للغاز الحيوي، يمكن أن توفر دعمًا إضافيًا لسوق الغاز الحيوي المتنامي، ومن ثم السويد التي بدأت فعليًا في تشغيل قطارات بطاقة الغاز الحيوي، وهولندا التي دعمت فيها منظمة التنمية الهولندية البرامج الوطنية للغاز الحيوي المحلي الهادفة إلى إنشاء قطاعات مجدية تجاريًا للغاز الحيوي المحلي بحيث تقوم الشركات المحلية بتسويق وتثبيت وخدمة مصانع الغاز الحيوي في المنازل، فضلاً عن أنها كانت قد توصلت إلى تقنية جديدة يتم من خلالها تحويل تدفقات النفايات الصناعية المحتوية على السليلوز إلى غاز حيوي، ما يمكن معالجة هذا الغاز الحيوي في الغاز الطبيعي المسال الحيوي بطريقة موفرة للطاقة، ما يمكن أن يوفر قيمة خضراء إضافية من خلال التقاط وتسييل ثاني أكسيد الكربون الحيوي من الغاز الحيوي ليحل محل ثاني أكسيد الكربون الأحفوري.

وعلى مستوى القارة الآسيوية ثمة تجارب ناجحة في تطوير عمليات إنتاج الغاز الحيوي، كدول مثل: بنغلاديش وفيتنام ونيبال وكمبوديا، وحتى على مستوى إفريقيا، دول مثل: السنغال وأوغندا وكينيا لها تجارب لا تقل نجاحًا عن دول العالم المتقدمة.

استثمار الشركات العالمية

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن عددًا متزايدًا من الشركات العالمية تستثمر في استغلال غاز الميثان لتوليد الطاقة، وهي تتكفل بكل قيمة مشاريع استخراج هذا الغاز الحيوي، وأيضًا تدفع مقابلاً ماديا لشرائه، فشركة "نتشر إنيرجي" الدانماركية على سبيل المثال وهي إحدى أكبر شركات إنتاج "البيوجاز" في أوروبا كانت قد أعلنت في أواخر عام 2021م استثمار حوالي 5. 5 مليار دولار لإقامة مصانع جديدة لإنتاج الغاز الحيوي، خلال السنوات الثمانية المقبلة بإقامة مصانع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، حيث تستهدف بناء 15 مصنعًا جديدًا كل سنة اعتبارًا من العام القادم، وأيضًا شركة مالابي فارم البريطانية التي بدأت أعمالها منذ ثمانية أعوام، بمعالجة نحو 30 ألف طن من النفايات الغذائية والعضوية كل عام، وتحويلها إلى أكثر من سبعة آلاف ميجاواط كهرباء متجددة في الساعة يتم تغذيتها في الشبكة الوطنية الإنجليزية، إضافة إلى عملية تحويل النفايات إلى طاقة تنتج أكثر من 25 ألف طن من الأسمدة العضوية الغنية بالمغذيات.

دول الخليج والوقود الحيوي

وكانت المملكة، قد اعتمدت الوقود الحيوي لتشغيل المرافق السياحية في مشروع البحر الأحمر للتطوير، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ليكون وجهة سياحية فاخرة تعمل على استحداث معايير

جديدة للتنمية المستدامة؛ إذ اتفقت كلٌّ من شركة أعمال المياه والطاقة أكوا باور وشركة نيوترال فيولز مذكرة تفاهم للتعاون في توريد وقود حيوي لمشروع البحر الأحمر للسياحة بالمملكة، واختارت شركة "مان" الألمانية لحلول الطاقة، لتوريد 25 مجموعة من مولدات الوقود الحيوي، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 112 ميغاواط، ويُستخدم الوقود الحيوي لتزويد شبكة النقل بمشروع البحر الأحمر بالكامل بالطاقة والمستهدَف هو إنتاج وقود حيوي، ذي بصمة كربونية، صفرية الانبعاثات، أي بلا غازات دفيئة تُسهم في الاحتباس الحراري.

وتعتمد فيولز على مبدأ التجميع والتكرير والإمداد المحلي، وذلك بتجميع زيوت الطهي المستخدمة في الفنادق والمطاعم ومراكز التسوق وشركات إدارة النفايات داخل المملكة لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، وذلك تفاديًا للضغط على المصادر النباتية لهذه الزيوت كالذرة وفول الصويا.

وأنجزت كذلك دولة الإمارات العربية المتحدة مشروعها لتحويل الغاز الحيوي إلى طاقة "بيوغاز" لتشغيل محطة ورسان للصرف الصحي، والذي يعتبر أحد مشاريع الطاقة المتجددة التي تخدم الخطة الاستراتيجية لتحويل أصول بلدية دبي إلى أصول خضراء ومستدامة، ويبلغ حجم الطاقة الكهربائية المُنتجة من المشروع سنويًا 44,250 ألف ميغاواط في الساعة، ستُستخدم في تشغيل محطة ورسان بقدرة تصل إلى 6 ميغاواط من الطاقة الكهربائية في اليوم، والذي يشكل 50% من إجمالي الاحتياجات التشغيلية للمحطة.

وأخيرًا فإنه رغم هذا التوجه العالمي نحو الاستغلال الأمثل لموارد الوقود الحيوي، إلا أن انتشار استخدامه لاسيما في دول منطقة الشرق الأوسط محدودة للغاية ويواجه عددًا من العقبات والتحديات، لعل أبرزها ـ بحسب تقرير بوكالة الطاقة الدولية العام الماضي ـ الافتقار إلى اللوائح والتشريعات والقصور في استعمال التقنيات المُتطورة، وتواضع البنية التحتية المطلوبة لنقل الطاقة وتوزيعها. ■

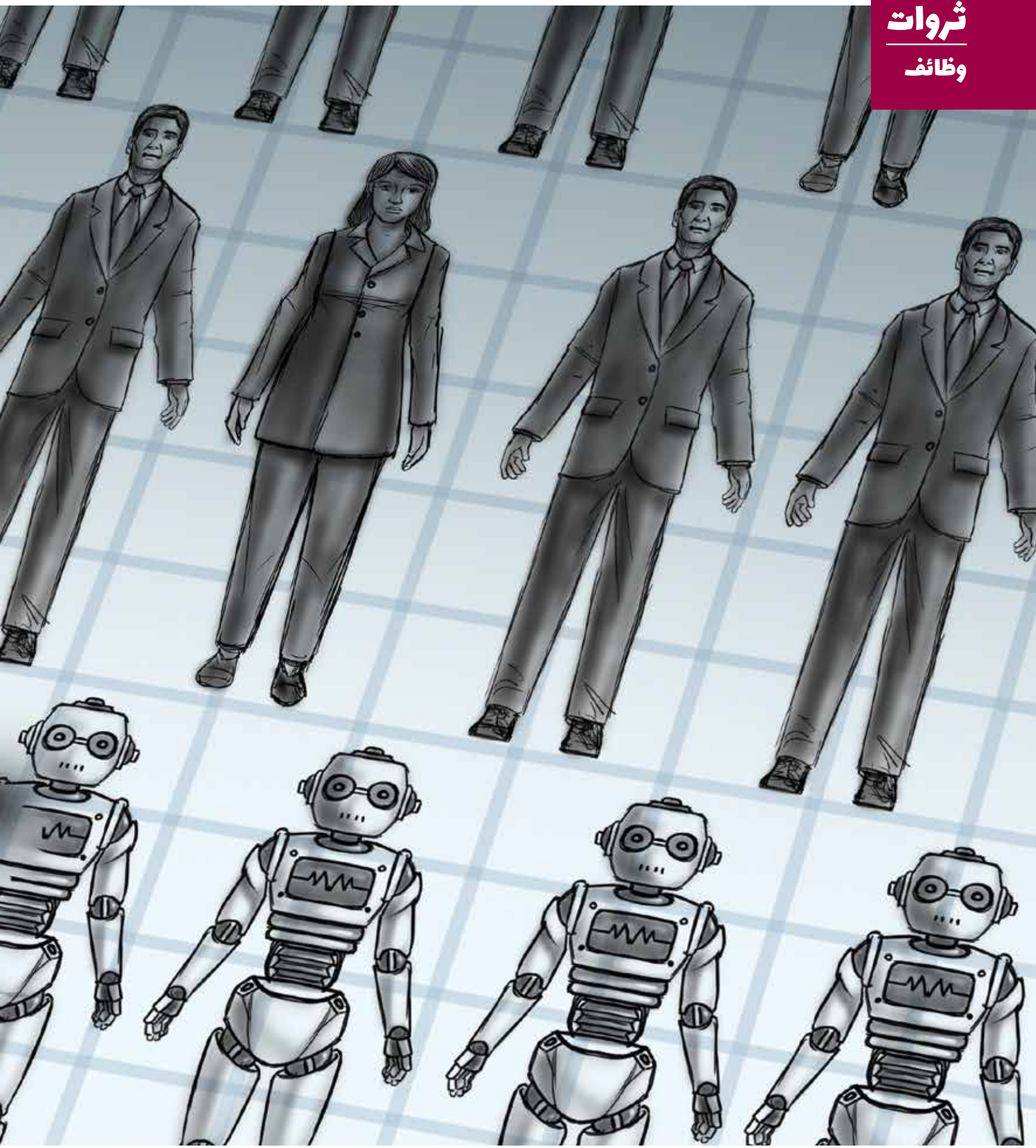

تسريح التقنيين!

الاقتصاد - هيئة التحرير

رغم تصاعد أهمية التقنيين في الآونة الأخيرة وتزايد الاحتياج العالمي لهم، وما يتمتعون به من أجور وحوافز مادية كبيرة تتخطي دائمًا الوظائف الأُخرى، وأصبحت زيادتهم بالشركات أحد مقاييس النجاح جنبًا إلى جنب مع بيانات نمو الإيرادات والهامش التشغيلي، ومنذ بداية العام الماضي ازدادت عمليات تسريح التقنيين، ليبلغ إجمالي من تم تسريحهم حتى بدايات أوائل العام الجاري - وفقًا لبيانات "ترو آب" المتخصصة في تتبع فقدان الوظائف في قطاع التكنولوجيا - أكثر من 300 ألف موظف منهم نحو 225 ألف موظف تم تسريحهم في عام 2022م وقرابة الـ 75 ألف منذ بداية العام، ما يؤشر بمزيد من التسريح لمتخصصي التكنولوجيا خلال العام الجاري، ويثير التساؤل بشأن قطاع كان يُعد الأكثر جذبًا للقوى العاملة طوال السنوات القليلة الماضية.

الخطط المعلنة لأغلب شركات التكنولوجيا تؤشر بالاستمرار في عمليات تسريح الموظفين لا سيما وأن أعداد الموظفين ببعض تلك الشركات لا يزال أعلى من حدود ما قبل الجائحة

تباطؤ الطلب الناتج عن التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، بدوره دفع شركات التقنية الكبرى لخفض التكاليف بتسريح الموظفين باعتبارهم أول المتأثرين بخطط خفض التكاليف

وكانت أكبر التسريحات لدى شركات مثل: أمازون بواقع 18 ألف موظف بما نسبته 6% من عدد موظفيها، وشركة بايتيدنس بواقع 13 ألف موظف بما نسبته 10% من عدد الموظفين، وكذلك شركة غوغل تم تسريح نحو 12 ألف بما يمثل 6% من عدد موظفي الشركة، وشركة ميتا نحو 11 ألف موظف حوالي 13% من عدد موظفيها، وأيضًا مايكروسوفت نحو 10 آلاف موظف بما نسبته 5% من عدد موظفي الشركة، وشركة سيلزفورس نحو 7 آلاف موظف بواقع 10% من عدد موظفيها، وخلال يناير العام الجاري أضافت شركات التكنولوجيا الثلاث (أمازون، ومايكروسوفت، والشركة الأم لـ "غوغل") نحو 30 ألف وظيفة لإجمالي العدد الذي تم تسريحه في عام 2022م.

التسريح مستمر

وثمة مؤشرات عدة تشير إلى تصاعد الموجة بشكل حاد خلال العام الجاري، لا سيّما وأن أعداد الموظفين ببعض تلك الشركات لا يزال أعلى من حدود ما قبل الجائحة، كشركة "ميتا" التي رغم عمليات تسريحها للموظفين فلا يزال العدد الحالي أكبر بحوالي 20 ألف وظيفة، وفق مجموعة من البيانات نشرتها صحيفة "فاينانشال تايمز"، والخطط المعلنة لأغلب شركات التكنولوجيا تؤشر بالاستمرار في عمليات تسريح الموظفين، مثل منصة العملات المشفرة (Blockchain) التي تخلّت عن 28% من قوّتها العاملة، ومستمرة في تنفيذ خططها لتسريح الموظفين، وبورصة العملات المشفرة الأميركية "كوينباس غلوبال" قد كشفت عن خطتها لتسريح 6% من موظفيها، والذي يمثل نحو 12 ألف موظف في العديد من الأدوار بالشركة، وشركة زووم التي ألغت الوظائف وأطاحت بحوالي 1300 موظف، وشركة أمازون التي كانت قد أوقفت أواخر العام الماضي التوظيف التدريجي الجديد، وأعلن رئيسها التنفيذي، آندي جاسي، أن الشركة سوف تقوم بتسريح 18 ألف موظف خلال العام الجاري، وقال:"إننا تجاوزنا اقتصاديات صعبة وغير مؤكدة وسنواصل القيام بذلك، وإن هذه التغييرات ستساعدنا على متابعة فرصنا طويلة الأجل بهيكل ذي تكلفة أقوى".

ولا يتوقف تسريح الموظفين عند حدود شركات التكنولوجيا الكبرى، إذ من المتوقع أن تحذو الشركات التقليدية الأُخرى في تقليص حجم موظفي أقسامها لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك وظائف الأمن السيبراني، لتعتمد بشكل متزايد على الخدمات الاستشارية، وهو ما أشار إليه خبير تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني الأكاديمي، فورست فوكوا، ورغم ذلك، فإنه أمام متطلبات الحكومات وشركات التأمين وغيرها من الشركات ذات الاحتياج لحفظ معلوماتها ربما لم تتأثر أقسام التكنولوجيا لديها بل قد تسعى إلى زيادة أعداد موظفيها من متخصصي الأمن السيبراني خلال الفترات المقبلة.

موجة عاصفة

ويبدو أن وراء هذه الموجة العاصفة من تسريح لموظفي التكنولوجيا العديد من العوامل لعل أبرزها تحقيق تلك الشركات لخسائر كبيرة ومتتالية التي بدأت مع جائحة كورونا وتعمّقت مع اندلاع الحرب الروسية

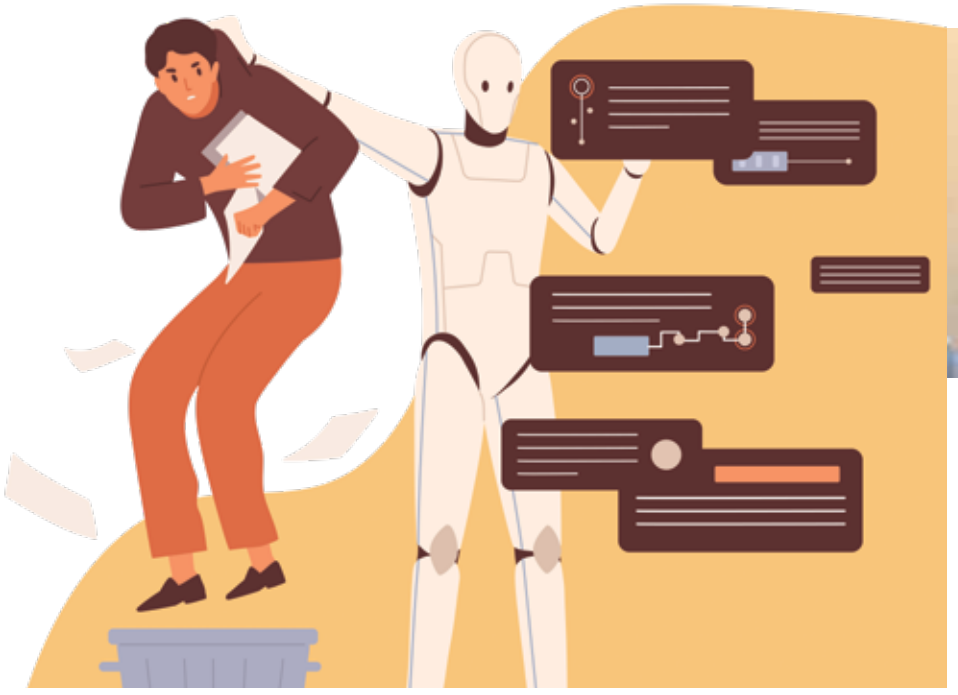

كاثي وود

الأوكرانية وتعطّل سلاسل الإمداد، فقد كانت الشركات قد وسّعت خططها التوظيفية أكثر مما هو مطلوب خلال فترة جائحة كورونا، وسط توقعات بأن يكون الطلب على الخدمات بعد ذلك بمعدلات الطلب نفسها خلال الجائحة، وهو مالم يحدث بسبب انجراف العالم إلى أزمة تضخمية كبرى لا يزال يعاني أثارها، ما أدى إلى انخفاض الأرباح، فشركة ألفبت (Alphabet) بحسب بيانتها للربع الأخير من أكتوبر 2021م إلى ديسمبر 2022م انخفضت أرباحها بنسبة 34%، وأيضًا شركة أمازون التي تضاءلت صافي أرباحها في الربع الأخير للعام الماضي، وشركة أبل (Apple) التي لم ترقَ مستوى التوقعات بشأن الإيرادات لضعف مبيعاتها من هاتف (iPhone).

وبالتالي فإن تباطؤ الطلب الناتج عن التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، بدوره دفع شركات التقنية الكبرى لخفض التكاليف بتسريح الموظفين باعتبارهم أول المتأثرين بخطط خفض التكاليف، أضف إلى ذلك عودة العالم إلى الحياة الطبيعية قبل الجائحة، وبالتالي عودة المستهلكين إلى الأسواق التقليدية وهو ارتداد طبيعي بعد ظروف الإغلاق وانعكاساتها النفسية على المستهلكين، ما أدّى إلى انخفاض الإنفاق من خلال الإنترنت (التجارة الإلكترونية) والاتجاه إلى الأسواق التقليدية، ما تسبّب ذلك في الدفع بتسريح موظفي شركات التكنولوجيا الزائدين عن الاحتياج الطبيعي.

الذكاء الاصطناعي

ويأتي عامل الذكاء الاصطناعي ليلعب دورًا في تفسير آخر لموجة تسريح التقنيين، كونه وفّر طرقًا جديدة لتضخيم الإنتاجية، إذ تقول الرئيس التنفيذي لشركة إدارة الاستثمار (آرك إنفيست) كاثي وود، إنه بحلول عام 2030م تخطط أمازون لإحلال موظفين آليين أكثر من البشر، وإنها تُضيف قرابة الألف روبوت يوميًا إلى قوّتها التشغيلية، إذ تمتلك أمازون حاليًا أكثر من 520 ألف روبوت، علمًا بأن "وود" تتوقع أن تحوّل وتوسع الابتكارات الفرص لصناعة التكنولوجيا باستخدام التقنيات الجديدة، وهو ما يسوق إلى مفهوم النضج الصناعي باعتباره أحد أسباب تسريح موظفي التكنولوجيا، فقد أصبحت التكنولوجيا أكثر استقرارًا بعد انتهاء مراحل نموّها الأولية، وهي المرحلة التي تتطلب توسيع دوائر التوظيف، وبالتالي عندما تنتهي هذه المرحلة وتبدأ الشركات في مرحلة التنويع والتطوير يتبعها عمليات الانتقاء للموظفين ما ينتج عنه تسريح الموظفين غير المناسبين للمرحلة الجديدة، فقد تغيّرت الاحتياجات التقنية للشركات، الأمر الذي يتطلب استبدال الموظفين الحاليين بموظفين جدد بمهارات تقنية مختلفة.

ثقافة مترسخة

ناهيك عن ضغوط المستثمرين من أجل خفض الوظائف لتقليل النفقات، فقد انتاب المستثمرين في التكنولوجيا بعد الجائحة شعورًا بالقلق تجاه الأرباح المستقبلية مستندين على قراءات سوقية تؤشر بتشبع سوق التكنولوجيا وأنها ستكون أقل ربحية العام الجاري، وكان تقرير صادر عن مجموعة بنك أوف أمريكا المصرفية الأمريكية أظهر تراجعًا لحالة الحماس لأسهم شركات التكنولوجيا؛ حيث سجلت خلال يونيو الماضي أول انسحاب للاستثمارات، وأن حجم الأموال التي خرجت من هذا الأسهم ـ بحسب بيانات شركة إي.بي.إف.آر جلوبال للبيانات المالية ـ بلغ نحو 1.2 مليار دولار.

رغم كل العوامل السابقة لا يمكن تجاهل الثقافة المترسخة عند العديد من أصحاب الشركات بأن تخفيض العمالة أحد الأسباب الدافعة إلى زيادة الربحية؛ إذ يؤكد خبراء كلية وارتون للأعمال بجامعة بنسلفانيا، بأن هذه الثقافة متأصلة في معظم الشركات بمساواة تسريح العمال بالربحية بغض النظر عن الظروف الاقتصادية، لافتين إلى أن هذه الثقافة موجودة سواء في الاقتصادات غير المؤكدة أو الاقتصادات ذات الأداء الجيد، فلا تزال الشركات تستخدم تسريح العمال ذريعة لتحسين الأرباح.

وأخيرًا فإن مشكلة تسريح الموظفين التي تواجه قطاع التكنولوجيا تكمن في أن معظم تلك الشركات توسعت بالتوظيف بشكل مبالغ فيه إلى أن جاء الوقت لتنظر إلى هذه الوظائف ذات التكلفة المرتفعة وسط ظروف عالمية متغيرة، وبالتالي ستواصل عمليات الانتقاء والاستبعاد للموظفين غير الضروريين أو من لهم بدائل "روبوتية"، ويبقى أن إجراءات تسريح الموظفين من أكثر الأمور صعوبة في أي شركة، وتؤثر هذه الإجراءات بشكل سلبي على الشركة والموظفين على حد سواء. ■

تقرير
مؤتمر

الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين
10TH ARAB - CHINA
BUSINESS CONFERENCE
中阿合作论坛第十届企业家大会

إعلان الرياض

الاقتصاد - هيئة التحرير

تزامنًا مع ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين العالم العربي والصين الذي بلغ وفقًا لإحصاءات عام 2022م إلى حوالي 430 مليار دولار، منها أكثر من 106 مليارات دولار بين الصين والمملكة فقط، بمعدل نمو بلغ 30% مقارنة بعام2021م، انعقدت في العاصمة الرياض منتصف شهر يونيو الماضي أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الأعمال العربي الصيني، برعاية، صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز)ولي العهد رئيس مجلس الوزراء (وانتهت بعقد قرابة الـ 23 صفقة استثمارية، وبإطلاق "إعلان الرياض"، متضمنًا لتسعة بنودٍ رئيسية، شملت تعزيز الشراكات واستكشاف الفرص ودعم ريادة الأعمال وتعزيز سبل التبادل العلمي، وتعزيز رأس المال البشري بتنظيم برامج تأهيل وتدريب مشتركة، والعمل على استقرار السوق، وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي، وتعظيم مصادر الطاقة المتجددة.

وتضمن المؤتمر الذي شارك فيه أكثر من 4500 من صنّاع القرار والمستثمرين، والخبراء، والمختصين، والمبدعين، وقادة الأعمال من القطاعين العام والخاص من 26 دولة ونظمته وزارة الاستثمار بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، واتحاد الغرف العربية، نحو 9 جلساتٍ حوارية، و18 ورشة عمل بحثت عددا من الموضوعات الرئيسية كسلاسل التوريد الخاصة بقطاعي النفط والغاز، وشراكات الابتكار والبحث، والتحديات والحلول لسلاسل التوريد التجارية العالمية، والتعدين، وتصنيع الأغذية، فضلاً عن العديد من اللقاءات التي شارك فيها 150 متحدثًا.

23 صفقة استثمارية

واختتمت أعماله بعقد 23 صفقة استثمارية بقيمة إجمالية زادت عن الـ 10 مليارات دولار في العديد من المجالات بين القطاعين العام والخاص بالدول العربية والصين، وجاءت اتفاقية واحدة منها بين وزارة الاستثمار وشركة هيومان هورايزونز الصينية المتخصصة بتطوير تقنيات القيادة الذاتية وتصنيع السيّارات الكهربائية، بما قيمته الـ 5.6 مليار دولار، لإنشاء مشروع مشترك لأبحاث تطوير وتصنيع وبيع المركبات الكهربائية تحت العلامة التجارية (HiPhi)، إلى جانب اتفاقياتٍ أخرى وقعتها وزارة الصناعة والثروة المعدنية وشركة هيبوبي للتكنولوجيا المحدودة (مطور برمجيات الأندرويد في هونغ كونغ)، وعددٍ من الجهات الأخرى المشاركة في الحدث.

هذا وشهد المؤتمر العديد من الاتفاقيات الأُخرى بين الشركات المشاركة، منها على سبيل المثال صفقة بقيمة 533 مليون دولار بين شركة أمار الأولى ومجموعة زهونغهوان الدولية (هونغ كونغ) المحدودة لإنشاء مصنعٍ لمعالجة الحديد الخام، وتصنيع كريات الحديد لمعامل الصهر في المملكة، واتفاقية بقيمة 500 مليون دولار بين مجموعة (ASK) وشركة التعدين والجيولوجيا الوطنية الصينية لتطوير وتمويل وإنشاء وتشغيل مشروعٍ لتعدين النحاس في منطقة الدرع العربي، وتم توقيع اتفاقية إطارية بقيمة 266 مليون دولار بين شركة مباني الصفوة المحدودة وشركة مجموعة غيزهوبا للهندسة الدولية المحدودة، ومؤسسة توب العربية للهندسة الدولية المحدودة لتشييد المباني المتقدمة في المملكة.

وكذلك وقعت وزارة الاستثمار وشركة هيبوبي للتكنولوجيا المحدودة اتفاقية بقيمة 266 مليون دولار لتطوير تطبيقاتٍ في مجال السياحة، وعددٍ من التطبيقات الأخرى، وصفقة بقيمة 250 مليون دولار، بتسهيل من وزارة الاستثمار، بين شركة الخطوط الحديدية السعودية وشركة CRRC لصناعة عربات القطار المملوكة للحكومة الصينية والمدرجة في سوق الأسهم، وتهدف لتصنيع عددٍ من عربات وعجلات القطارات في المملكة، وصفقة بقيمة 150 مليون دولار بين وزارة الاستثمار ووزارة الصناعة والثروة المعدنية من جهة، وشركة سوندا للتصنيع الصناعية، تهدف لإنتاج الصودا الكاوية، والكلورين ومشتقاته، والبارافينات المكلورة، وكالسيوم الكلوريد، والبولي فينيل كلوريد (PVC)، ومنتجات التحويل ذات الصلة في المملكة.

"23 صفقة استثمارية بقيمة إجمالية زادت عن الـ 10 مليارات دولار في العديد من المجالات بين القطاعين العام والخاص بالدول العربية والصين"

"وزارة الاستثمار وشركة هيومان هورايزونز يتفقان على إنشاء مشروع مشترك لأبحاث تطوير وتصنيع وبيع المركبات الكهربائية بما قيمته الـ 5.6 مليار دولار"

تسع جلسات

وكانت هذه الدورة، قد جاءت في إطار متابعة تنفيذ أنشطة منتدى التعاون العربي الصيني، واستكمالاً للنتائج الإيجابية التي نتجت عن الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة السابعة لندوة الاستثمارات المنعقدة في الصين عام 2021م، وبهدف زيادة تعزيز وتوثيق التعاون التجاري والاقتصادي بين مجتمعي الأعمال العربي والصيني، واستكشاف فرص الاستثمار البينية في العديد من القطاعات كالتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والزراعة، والعقارات، والمعادن، وسلاسل التوريد، وغيرها.

وناقش المؤتمر خلال جلساته التسع مجالات التعاون المشتركة في الاقتصاد والاستثمار والتجارة، إذ ركّزت جلسته الأولى على الاستثمار والتمويل مع مبادرة الحزام والطريق، وناقشت الثانية الطاقة النظيفة والمتجددة باعتبارها السبيل لخفض الانبعاثات الكربونية، وخُصصت الجلسة الثالثة للقطاع السياحي وجاءت بعنوان (السياحة والترفيه من أجل التنوع)، فيما جاءت الجلسة الرابعة حول الأمن الغذائي والزراعة، أما الجلسة الخامسة تناولت قطاعات الصناعة، والتعدين والمعادن، وكانت الجلسة السادسة مخصصة للحديث عن بناء المرونة في اللوجستيات وسلاسل الإمداد والبنية التحتية، في حين خُصصت الجلسة السابعة لمناقشة الرعاية الصحية، والأدوية الحيوية، وجاءت الجلسة الثامنة لمناقشة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وآفاقه المستقبلي، وأخيرًا ناقشت الجلسة التاسعة القطاع المالي لدعم نمو الأعمال التجارية العربية الصينية.

تعزيز التواصل الحضاري

وعدَ وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان، في كلمته التي ألقاها بالنيابة عن سمو ولي العهد، هذه الدورة بمثابة الفرصة للعمل على تعزيز الصداقة العربية الصينية وبناء مستقبل مشترك، وأكد على تعزيزه للتواصل الحضاري والتبادل التجاري بين العرب والصين، وأهمية التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف بين الدول العربية والصين، وقال: "إن طموحنا المشترك في التعاون من أجل الرخاء يؤكد على رؤيتنا المشتركة لعلاقات الاستثمار الاقتصادي بين الدول العربية والصين، ويدعم حرصنا على بناء مستقبل أفضل للأجيال

القادمة"، فيما دعا وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، للعمل من أجل إطلاق طريق حرير جديد وعصري، تقوده رؤيتنا للتعاون والتشارك، ويكون وقود انطلاقته هم شبابنا وابتكاراتنا، لنحقق مصالحنا ومصالح شركائنا في كل أنحاء العالم.

ومن جانبه أشاد وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بالتعاون مع بكين، وقال: "إن المملكة والصين بينهما قدر كبير من التعاون"، وأضاف أن المملكة تتجاهل الانتقادات الموجهة لتنامي علاقاتها مع بكين، وأشار إلى أن الطلب على النفط في الصين لا يزال في تزايد، مؤكدًا أن المملكة منخرطة مع الجميع، وتأمل في تصدير الكهرباء للهند.

وارتكزت بشكل عام مباحثات المشاركين تعزيز سبل التعاون والاستثمار بين العرب والصين في مختلف المجالات والعمل على تعزيز سبل بناء سلاسل توريد أكثر مرونة تربط المنطقتين العربية والصينية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وأسواق رأس المال لتسهيل نمو الأعمال داخل الدول العربية والصين، كما شهد المؤتمر عرضًا تقديميًا حول المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم الإعلان عنها حديثًا داخل المملكة، والتي تسعى هيئة المدن الاقتصادية والمناطق الخاصة من خلالها لتأسيس مساراتٍ جديدةٍ مبتكرةٍ تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر.

البنود التسعة

1. تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية وغيرها ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، والارتقاء بها لخدمة المصالح المشتركة والإسهام في تحقيق تطلعات الجانبين في إطار رؤى وإستراتيجيات الدول العربية ومبادرة الحزام والطريق الصينية، واستمرار العمل على معالجة التحديات التنموية المشتركة، والدعوة لإطلاق طريق حريرٍ عصريةً جديدة.
2. استكشاف المزيد من الفرص الجديدة لتعزيز التعاون والاستثمار بجميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع النوعية ذات الأولوية للجانبين.
3. استمرار المشاركة الفعالة في التعاون

العربي الصيني العربي في المجالات النوعية كالطاقة، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال والاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتشجيع الشركات العاملة والمؤسسات المتخصصة من الجانبين على تعزيز التواصل والتعاون بمجالات الصناعات المتقدمة والحيوية، والاتصالات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وشبكة الإنترنت الصناعية، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية، وغيرها.

4. تشجيع الشركات والمؤسسات البحثية والتطوير من الجانبين للتواصل بشكل دوري، للمساهمة في التحوّل والتنوع الاقتصادي، وتعزيز تبادل المعلومات حول مشاريع الاستثمار وأُطرها القانونية والسياسات الاستثمارية المتعلقة بتلك المشاريع، والعمل على ترويجها وتقديم الدعم اللازم لها، والاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال البحث العلمي والابتكار.
5. التأكيد على أهمية الموارد البشرية في العالم العربي لإطلاق طاقات التعاون بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، وتبادل الخبرات وتنظيم الدورات التدريبية للتدريب التقني وبناء القدرات.
6. تثمين تجاوب الجهات الصناعية والتجارية العربية والصينية لما دعت إليه الحكومات، ودورها في تعميق التضامن والتعاون والدعم السياسي وتعزيز تبادل المعلومات واستئناف حركة تبادل الأفراد بشكل ملائم ومنتظم، وتسريع وتيرة استئناف العمل والإنتاج، والعمل على استقرار الأسواق المالية وسلاسل الإمداد.
7. العمل على معالجة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والركود الاقتصادي العالمي، وتداعيات الأزمة الأوكرانية كأولوية للمجتمع الدولي والانتعاش الاقتصادي.
8. العمل على تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف وفقاً لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية.
9. التأكيد على أهمية تخفيض انبعاثات الكربون التي التزمت بها كلٌ من الدول العربية والصين حتى عام 2060م، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى إضافة نحو (1000) جيجا واط من الطاقة المتجددة تضاف إلى المنطقة العربية ومنطقة أفريقيا، وهذا يعطي القطاع الخاص في الوطن العربي والصين فرصًا سانحه للتوسع في الاستثمارات في سلسلة القيمة في هذا المجال. ■

غرفة الشرقية تُطلق نسختها السادسة من "صنعتي2023م"

تطلق غرفة الشرقية برعاية صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، بنسختها السادسة من فعاليات «صنعتي 2023م»، في أغسطس القادم ويستمر حتى أول سبتمبر، بأرض معارض شركة "الظهران إكسبو" طريق الدمام ـ الخبر الساحلي.

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن هذه النسخة الجديدة من معرض «صنعتي» تأتي امتدادًا للنجاح الكبير الذي حققه المعرض خلال النسخ السابقة منذ انطلاقه عام2015م، واستمرارًا لما توليه الغرفة من أهمية للأسر المنتجة والحرف والأعمال اليدوية في كافة أرجاء المنطقة، كونها أحد التطبيقات الفعلية لممارسة العمل الحر، والقادرة على الإسهام بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط عملية الإنتاج والتسويق وتوفير فرص العمل.

وأثنى الرزيزاء، على رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية للمعرض في نسخته السادسة والدعم الكبير الذي تجده الأسر المنتجة من سموه، قائلاً: (إنه دائم الحرص على رعايتها ودعمها للارتقاء بدورها في كافة محافظات المنطقة)، وأكد بأن مشروعات الأسر المنتجة والحرف والأعمال اليدوية أخذت تلعب دورًا مهمًا في اقتصاديات العديد من الدول حول العالم، وأنها خطوة أولى للانخراط في مسارات العمل الحر، مشيرًا إلى دورها في تحقيق توازن التنمية، وذلك لما يمكن أن توفره هذه المشروعات من فرص عمل للمرأة المُعيلة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأوضح الرزيزاء، أن هذه النسخة يشارك فيها نحو 300 مشارك ومشاركة و22 جمعية حاضنة وقرابة الـ5 جهات حكومية؛ وتتنوع أعمال المشاركين ما بين الأعمال اليدوية والرسم والديكور والأزياء والعطور والبخور والقهوة والحلويات، وتستهدف زيادة مساهمة هذه الفئات في تطوير نشاطها وتسويق منتجاتها من خلال أجنحة المعرض المجانية، وأشار إلى إنه تم وضع مجموعة من المعايير لاختيار الفئات المشاركة في المعرض، وإنه سيسبق المعرض سلسلة من الدورات والبرامج التدريبية التطورية لجميع الفئات، وذلك لأجل إتاحة الفرصة لجميع الفئات المشاركة بالاستفادة من هذه البرامج والدورات التي يقدمها نخبة من المتخصصين.

وأفاد بأن الغرفة تواصل جهودها لجعل الأسر المنتجة وأصحاب الحرف رقمًا في الحركة الاقتصادية بالمنطقة، منوهًا إلى أن تفعيل دورهم وتطوير أدائهم يدعم التقليل من واردات المملكة للمشغولات اليدوية فضلاً عن تنشيط القطاع السياحي، لافتًا إلى أن (صنعتي) نافذة تسويقية جيدة في المنطقة، وثمة تخطيط من قبل مركز المسؤولية الاجتماعية بالغرفة لعقد عدد من اللقاءات التعريفية والبرامج التحضيرية استعدادًا للمعرض.

افتتاح فرع المركز السعودي للأعمال ببرج غرفة الشرقية

افتتحت معالي نائب وزير التجارة المشرف العام على المركز السعودي للأعمال الاقتصادية، الدكتورة إيمان بنت هباس المطيري، فرع المركز السعودي للأعمال في برج غرفة الشرقية، بحضور رئيس الغرفة بدر بن سليمان الرزيزاء، وأعضاء مجلس الإدارة، وعدد من رجال وسيدات الأعمال في المنطقة، وأشارت إلى أن المركز أحد مبادرات رؤية المملكة 2030م ويسعى إلى الإسهام في تعزيز الأعمال الاقتصادية من خلال رفع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال، وتسهيل رحلة المستثمرين لبدء وممارسة أعمالهم في ظل وجود تمثيل للوزارات والجهات الحكومية المعنية بقطاع الأعمال.

وتوجهت المطيري بالشكر لصاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لدعمه المستمر للجهات المعنية بخدمة قطاع الأعمال، ونوهت بدور صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية وصاحب السمو الملكي، الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبد العزيز، سمو نائب أمير المنطقة في دعمهما المركز السعودي للأعمال الاقتصادية، مشيرةً إلى أن هذا الدعم كان له أثر كبير في نجاح أعمال المركز في المنطقة.

ومن جانبه أشار الرزيزاء إلى تطلع قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية بأن يكون المركز أحد الممكنات الرئيسية التي تعزز قيمة وحجم الاستثمارات في المنطقة، وأن تسهم خدماته في تسهيل الإجراءات على المستثمرين، والرفع من مستوى جاذبية بيئة الاستثمار في المملكة.

ويذكر أن للمركز السعودي للأعمال الاقتصادية عدد من الأدوار المهمة، أبرزها اقتراح تطوير السياسات والإجراءات بالتكامل مع الجهات الحكومية المعنية، ومراجعتها، وإعادة هندستها لتكون أكثر اختصارًا وأقل تكلفة، وذلك مواكبة لأفضل الممارسات العالمية للوصول إلى بيئة أعمال جاذبة تعزز نمو الاقتصاد الوطني.

أرامكو تستعرض فرصًا استثمارية ضمن "تسهيل" في دورته العاشرة

أطلقت غرفة الشرقية منتصف يونيو الماضي دورتها العاشرة من برنامجها المعني بتنشيط الحركة الاستثمارية في المنطقة وزيادة الاعتماد على المكون المحلي وتوطين الصناعات المساندة (تسهيل)، استعرضت خلالها شركة أرامكو السعودية إجراءات تسجيل وتأهيل الموردين لديها، وبرامجها (اكتفاء وتليد)، وما يتضمناه من مبادرات وما يُقدماه من فرص استثمارية للمستثمرين المحليين.

وكانت قد توفرت خلال هذه الدورة قاعة خاصة للتسجيل، ضمت مجموعة من الأجنحة التي أتاحت للمُصنعين والموردين والمستثمرين المحليين تسجيل بياناتهم كموردين مُحتملين.

وأكد رئيس الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء، على أهمية برنامج "تسهيل"، في إثراء الحركة الاقتصادية بالمنطقة بتقديمه مزيد من الفرص الاستثمارية سواء للمشتريات أو التصنيع أو غيرها أمام قطاع الأعمال، ودوره في مواكبة أهداف الرؤية بزيادة الاستثمارات الوطنية وتوطين الصناعات المساندة، مشيدًا بدور أرامكو في دعم الخيارات الوطنية لتوطين أعمال الصناعات والخدمات، وزيادة نشاط الحركة الاستثمارية بالمنطقة ومساهمتها في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برامجها المتعددة.

وقال الرزيزاء، إن سعي الغرفة لإطلاقها هذه الدورة الجديدة من البرنامج، هو لاستكمال دورها في مواكبة مستهدفات وتطلعات الرؤية بالعمل على تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني؛ مشيرًا إلى أن اللقاء يُشكل دعمًا قويًا للحركة الاستثمارية في المنطقة، ويصب فيما تهدف إليه بلادنا من تمكين المحتوى المحلي، متمنيًا بأن تكون هذه الدورة قد

ساهمت في استكشاف قطاع الأعمال بالمنطقة للفرص التي يوفرها برنامجي (اكتفاء وتليد)، وأن يكونوا قد تعرفوا على إجراءات شركة أرامكو في تسجيل وتأهيل الموردين.

ومن جانبه قال نائب رئيس أرامكو للعقود والمشتريات، المهندس سالم الهريش، إن برنامج (تسهيل) يتماشى مع أهداف أرامكو السعودية في تحقيق نموٍّ أكثر استدامة، وتنوع اقتصادي، وتوفير فرص وظيفية لأبناء وبنات الوطن تحت مظلة رؤية السعودية 2030م، ويُعد هذا البرنامج امتدادًا للعلاقة الوثيقة بين الشركة وغرفة الشرقية، والتي تجسدت في افتتاح مكتب أرامكو السعودية في الغرفة منذ عام 2012م الذي كان وسيظل أحد العوامل الداعمة لتسهيل تقديم خدماتنا للشركات".

واستعرض الهريش دور الشركة في تمكين المحتوى المحلي عبر برنامج (اكتفاء) الذي يُسهم في تعزيز جهود التوطين من خلال مجالات رئيسة تشمل: الرقمنة، والاستدامة، والخدمات الصناعية، والتصنيع، حيث حقق البرنامج نسبة تصل إلى 63% من أهدافه في توطين المحتوى المحلي من مشتريات أرامكو في عام 2022م، وأكد اعتزام أرامكو مواصلة الأعمال من أجل تأسيس قاعدة صناعية متنوعة داخل المملكة، تكون قادرة على المنافسة عالميًا، وذلك بهدف تحفيز بناء القيمة المحلية، وتعظيم النمو الاقتصادي طويل الأجل، والتنويع، وبناء سلسلة إمداد عالمية المستوى.

وفد تجاري سلوفاكي يبحث تطوير سبل التعاون الاقتصادي

بحث وفد تجاري سلوفاكي، يرأسه السفير السلوفاكي رودلف ميخالكا، ويضم مجموعة من رجال الأعمال والمسؤولين السلوفاكيين، خلال شهر مايو الماضي، سبل التعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال في كل من البلدين.

وقال رئيس غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء، خلال اللقاء الذي حضره النائب الثاني للرئيس حمد بن محمد العمار الخالدي والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، ومدير التجارة الدولية في وكالة التجارة والاستثمار السلوفاكية ايغون زوراد، بأن العلاقات الاقتصادية بين المملكة والجمهورية السلوفاكية، تدخل بافتتاح مقرٍ للسفارة السلوفاكية في الرياض مرحلةً جديدة من مراحل نموها وتطورها، وتؤكد على الاهتمام والمساعي المتبادلة من قيادة البلدين بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية والتجارية، بأن تتخذ العلاقات الاقتصادية بين البلدين موقعًا مهمًا على خارطة الاقتصاد العالمي، وأن تشهد الفترات المقبلة تطورًا كبيرًا وفرصًا استثمارية واعدة تفتح المجال أمام القطاع الخاص من البلدين على شراكات استثمارية جيدة في مختلف المجالات.

وأوضح الرزيزاء بأن اللقاء يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والعمل على فتح مسارات للتواصل والشراكات الاستثمارية مع رجال أعمال المنطقة الشرقية، وتوسيع قنوات التجارة والاستثمار وتلبيةً لتطلعات رجال الأعمال في البلدين، حاثًا رجال الأعمال التعرف على الفرص الاستثمارية ومجالات التعاون المشتركة نحو تعزيز مجالات السياحة والأغذية والتقنية والصناعات الدوائية والبناء والتشييد وغيرها من المجالات الأُخرى، وما تخطوه المملكة من خطوات لأجل تحقيق مستهدفات رؤية 2030م بتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني.

.. وآخر نرويجي يستهدف زيادة حجم التجارة والاستثمار بين البلدين

التقى رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء شهر يونيو الماضي، نائب سفير مملكة النرويج، مونيكا توفسن، وبحثا الاثنان أوجه التعاون الاقتصادي المشترك، وسبل زيادة حجم التجارة والاستثمارات بين القطاع الخاص في البلدين.

وحضر اللقاء من الغرفة النائب الثاني لرئيس الغرفة حمد بن محمد العمار الخالدي، وعضوا مجلس الإدارة بدر بن محمد العبدالكريم وأغاريد بنت إحسان عبدالجواد، والأمين العام عبد الرحمن بن عبدالله الوابل، ومن الجانب النرويجي المستشار التجاري بالسفارة، وفيق النمري.

وقال الرزيزاء، إن الغرفة وفي إطار رؤيتها ورسالتها الداعمة لتطوير العمل الاقتصادي والعمل كمنصة لتعزيز فرص التواصل، تضع كافة إمكاناتها سواء فيما يتعلق بتزويدكم بالمعلومات التجارية والفرص الاستثمارية التي تتميز بها المنطقة الشرقية أو تحقيق تواصلكم المباشر مع قطاع الأعمال في المنطقة، وذلك لأجل توسيع دوائر الاستثمار والتبادل التجاري بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

وأشار إلى أن المملكة والنرويج يرتبطان بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية، أثمرت صعودًا في حجم التجارة بين البلدين بلغت في عام 2021م نحو 955.9 مليون ريال، لتسجل ارتفاعًا بما نسبته 41.7% عن عام 2020م التي بلغت 674.7 مليون ريال، وتأتي النرويج في المرتبة الـ (92) في قائمة الدول التي صدرت إليها المملكة عام 2021م، كما وارتفعت قيمة صادرات المملكة إلى النرويج في العام نفسه بمقدار 59.5 مليون ريال بما نسبته 251% مقارنة بعام 2020م، مؤكدًا بأن هذه الأرقام تؤشر بأن تشهد الفترات المقبلة قفزة كبيرة في العلاقات التجارية بين البلدين لاسيما في ظل العوامل المشتركة وما تخطوه حكومتنا الرشيدة اليوم نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في إطار تنفيذ رؤية 2030م التي تعزز توليد اقتصاد عملاق في مختلف القطاعات.

10 مشروعات ناشئة طرحها رواد الأعمال في لقاء المستثمرين

قدَّم رواد الأعمال خلال لقاء المستثمرين، الذي أطلقته غرفة الشرقية ممثلة بحاضنة ريادة الأعمال منتصف يونيو الماضي، نحو 10 من المشروعات الناشئة والأفكار الريادية المتنوعة أمام مجموعة من المستثمرين لبحث فرص الاستثمار فيها.

وهدف اللقاء إلى المساهمة في تحقيق رؤية 2030م بدعم ريادة الأعمال وتنمية مهارات الشباب بإتاحة الفرصة للمحتضنين لعرض مشاريعهم على المستثمرين، وتحفيز الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي للأعمال، وتسليط الضوء على مشاريع الشباب وإبرازها للمجتمع.

وقال عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية، محمد بن علي المجدوعي، إن المملكة رسمت بتوجيهات قيادتها الرشيدة -حفظهم الله - خارطة طريق جديدة نحو تحقيق نمو اقتصادي وطني مستدام، فعزّزت وشجعت على استنهاض الاستثمارات في مختلف الأنشطة والمجالات، كونها القادرة على تفعيل دورة النمو والازدهار الاقتصادي في البلاد، التي تتحقق بالأساس من خلال سواعد وعقول وأموال أبناء هذا البلد المعطاء.

وأوضح المجدوعي بأن غرفة الشرقية ممثلة بحاضنتها لريادة الأعمال، إذ تستكمل بهذا اللقاء دورها في مواكبة مستهدفات وتطلعات الرؤية بالعمل على تحفيز رواد الأعمال وتعزيز دورهم في الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن رؤية المملكة 2030م وما انطوت عليه من توجهات جديدة في بنية الاقتصاد الوطني بتنويع القاعدة الاقتصادي، فتحت المجال أمام رواد الأعمال من أصحاب الأفكار الابتكارية والمشروعات الريادية الناشئة للقيام بدور أكبر في عملية التنمية، شكّلت انطلاقة جديدة نحو تشكيل حاضنات ومسرعات الأعمال التي تقوم اليوم بدور كبير في التنسيق بين الرواد والمستثمرين، وباتت منصات حيوية لانطلاق المشاريع الريادية والإبداعية. ويذكر أن مشاريع المحتضنين التي تم طرحها انبثقت من دراسات قدمت حلولاً وأفكارًا جديدة في قطاعات الحلويات واللوجستية والبناء والترفيه، والسياحة، والتعليم، ومشاريع الخدمات، والحلول البيئية، والنظافة.

46 فرصة استثماريه بـ 1.3 مليار ريال تطرحها "سار" للمقاولين

طرحت الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الشرقية ممثلةً بلجنتها للمقاولات، لاستعراض أبرز مشاريع الشركة المستقبلية وفرص الاستثمار المتاحة لقطاع المقاولات، قرابة الـ 46 فرصة استثمارية تقدر قيمتها بنحو 1.3 مليار ريال، وتنوعت ما بين البنى التحتية والصيانة والخدمات الاستشارية.

وقال نائب الرئيس للخدمات المشتركة، المهندس صلاح بن عبد الله العمير، إن الشركة حريصة على تقديم كل الدعم لقطاع الأعمال الذي يعتبر شريكًا رئيسًا في تنفيذ مشاريع وخطط الشركة الحاضرة والمستقبلية، وأشار إلى أن الفرص المعروضة تتنوع ما بين الخدمات والبنى التحتية بواقع 25 مشروع، ومشاريع الصيانة بـ 7 مشروعات، والخدمات الاستشارية والتطويرية بـ 11 مشروع، ومشاريع الإشارات والتحكم بـ 3 مشاريع.

وأكد العمير، على أن الشركة تسير وفق رسالة واضحة تؤكد على خدمة المجتمع والعملاء من خلال تقديم حلول نقل لوجستية آمنة ومستدامة ومتقدمة تكنولوجيًا، وخلق قيمة للمساهمين، وإنها تستهدف بمشاريعها تحقيق عدة أهداف وهي: الوصول إلى قيمة أعلى للمساهمين، بالإضافة إلى دعم الشركات المحلية وزيادة المحتوى المحلي، وتقليل الحوادث والانبعاثات الكربونية، وتقديم خدمة متميزة تحوز على رضا العملاء، واستقطاب أصحاب الكفاءات والخبرات المتميزة في المملكة والمحافظة عليها، وتطوير البنية التحتية للسكك الحديدية لتكون الأفضل.

ومن جهته قال نائب رئيس لجنة المقاولات بالغرفة، المهندس ضاري بن عبد الرحمن العطيشان، إن قطاع المقاولات ينظر باهتمام إلى المشاريع التنموية المتعددة التي تُنفذ في مختلف مناطق المملكة، وأشار إلى أن شركة الخطوط الحديدة بما تؤديه اليوم من أدوارٍ للارتقاء بالخطوط الحديدية والعمل على اتساع شبكتها وزيادة أطوالها وتعزيز تنافسيتها، وعملها الدؤوب على رفع الكفاءة واستغلال الإمكانيات الكامنة في القطاع بما يتفق والأهداف التنموية الكبرى، ساهمت بشكل كبير في إيجاد بيئة نقل سككي متميزة وتنافسية، ولفت إلى أن القطاع الخاص بحجمه الكبير قادر على استيعاب المشاريع مهما بلغت ضخامتها، مؤكدًا أن (سار) دائمًا ما تتشارك مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريعها بجودة ومعايير عالية، تواكب رؤية المملكة2030م.

غرفة الشرقية تستضيف رئيس هيئة الموانئ لتعزيز سبل التعاون والعمل المشترك

استضافت غرفة الشرقية أواخر شهر يونيو الماضي، رئيس الهيئة العامة للموانئ، عمر بن طلال حريري، وكل من نائب رئيس الهيئة للأعمال التجارية، عبد الله المنيف، ونائب الرئيس لقطاع الساحل الشرقي، هاني الغصاب، ومدير ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، فهد العامر، وذلك للبحث في سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك، والتعرف على مستجدات الهيئة وما ترتكز عليه من محاور وخطط توسعية لاسيما في ميناء الملك عبد العزيز.

وكان في استقبال رئيس الهيئة الموانئ، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، وعضوا مجلس الإدارة، محمد بن علي المجدوعي، وأغاريد بنت إحسان عبد الجواد، ورئيس اللجنة اللوجستية بالغرفة، راكان بن عبد الرحمن العطيشان، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، وجرى خلال اللقاء مناقشة كافة العوامل التمكينية التي أطلقتها الهيئة لأجل تعزيز وتفعيل دور الغرفة والقطاع الخاص مع هيئة الموانئ.

وقال رئيس الغرفة، إن الموانيء تمثل شريان تغذية رئيس لكافة البرامج والمشروعات التي تنفذها الدولة في مختلف المجالات الموانئ، وجاءت على قائمة المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني، وأشار إلى أن المملكة تمتلك اليوم سلسلة موانئ متكاملة بإمكانات لوجستية عالية، فأصبحت أكبر منظومة موانئ في الشرق الأوسط، والأعلى نموًا في المنطقة من ناحية ربط الموانئ بالموانئ العالمية، وتقع في الصدارة الدولية نتيجة للأداء والكفاءة في عملياتها، وهو ما يعكس الجهود الوطنية الطموحة نحو ترسيخ مكانة البلاد كمركز لوجستي عالمي ومحور ربط للقارات الثلاث.

وأكد بأن الهيئة العامة للموانئ بما تؤديه من أدوار في الارتقاء بالموانئ بإعادة صياغتها للإجراءات التنظيمية والتشغيلية وعملها الدؤوب على رفع الكفاءة واستغلال الإمكانيات الكامنة في القطاع بما يتفق والأهداف التنموية، ساهمت بشكل كبير في إيجاد بيئة موانئ تنافسية، قائلاً: (أصبحنا نرى ثمارها في تنامي مُشاركة القطاع الخاص بكافة أنشطتها الاستثمارية).

شباب الأعمال يستكشفون التجربة المصرية في دعم ريادة الأعمال

نائب سفير خادم الحرمين الشريفين في جمهورية مصر العربية مع الوفد

ضمن برنامج زياراته الخارجية، زار شهر يونيو الماضي وفد مجلس شباب الأعمال بغرفة الشرقية جمهورية مصر العربية، للاطلاع على التجربة المصرية في حاضنات الأعمال والتعرف على المراكز الداعمة لرواد الأعمال، واستكشاف الفرص الاستثمارية المناسبة لرواد ورائدات الأعمال في البلدين.

والتقى الوفد خلال زيارته وزير قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية، المهندس الدكتور محمود عصمت، للبحث حول سبل تعزيز التعاون بما يخدم رواد الاعمال في البلدين.

وكذلك التقى الوفد بنائب رئيس هيئة الاستثمار المصرية للمناطق الحرة، عمرو نور الدين، ونائب الرئيس التنفيذي لجهاز المشروعات الصغيرة، حسام دشاش، والتقى كذلك بنائب رئيس غرفة القاهرة، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، وزار كل من غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتحاد الصناعات المصرية، ومسرّعة الأعمال (Plug and Play)، ومركز (شارك هب) في القاهرة، والتقى أيضًا برئيس مركز "فكرتك شركتك"، حسام عبدالقادر، للتعرف على وسائل دعم المركز لمشاريع رواد الأعمال في مختلف القطاعات بالإضافة الى الخدمات المقدمة لهم، كما زار الوفد حاضنة الشركات الناشئة "فلك" واجتمع خلال الزيارة بالرئيس التنفيذي للحاضنة، أحمد حازم، تعرف خلالها على الخدمات والبرامج التمويلية التي تقدمها الحاضنة لرواد الأعمال بالإضافة إلى مجالات الاستثمار التي تقدمها للمحتضنين.

هذا واستضاف نائب سفير خادم الحرمين الشريفين، عبد الرحمن الدهاس، وفد مجلس شباب أعمال الشرقية، والذي أكد على دعم القيادة الرشيدة للبرامج النوعية والهادفة إلى تسهم في تمتين العلاقات الاقتصادية

والاجتماعية بين البلدين، كما حث على أهمية عقد الشراكات التجارية بين قطاع الأعمال في البلدين والاستفادة من أوجه الدعم التي تقدمها المملكة ومصر والتي تؤكد على التنمية والتكامل الاقتصادي.

وقال رئيس مجلس شباب الأعمال بالغرفة، سعد بن خالد المعجل، إن الوفد اطلع خلال زيارته للعديد من المؤسسات المصرية ذات الارتباط برواد الأعمال على التجربة المصرية في دعم شباب الأعمال، والفرص الاستثمارية المناسبة في البلدين، وأشار إلى أن اللقاءات التي تمت تتماشى مع توجهات وأهداف المجلس المتمثلة بإعداد جيل جديد من الشباب يمتلك المعرفة بالتجارب من حوله، وذلك لتعزيز مستوى مهاراتهم مما يسمح لهم بالتنافس في الاقتصاد العالمي.

وأشار المعجل إلى أن المجلس يسعى من خلال برنامج الزيارات الخارجية إلى تقديم صورة واضحة عن تنوع الأعمال التجارية ومستوى الفرص الاستثمارية الموجودة، وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى تلبية طموحات رواد ورائدات الأعمال ورفع قدرتهم على صناعة الأفكار وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة، لافتًا إلى أن هذه الزيارات الخارجية بجانب أنها فرصة ليتعرف من خلالها شباب الأعمال على تجارب رواد الأعمال في البلدان الأُخرى والاستفادة منها عند تأسيس كياناتهم التجارية الخاصة بهم، فإنها أيضًا بمثابة فرصة لمن يريدون التوسع من رواد الأعمال والدخول في أسواق جديدة والتعامل مع الممكنات الاقتصادية التي تساعدهم على الانخراط في الأسواق الجديدة وتحقيق الإنجازات فيه.

معالي وزير قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر

جانب من لقاءات المجلس بمسؤولي الاستثمار

من لقاءات المجلس

الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تحسين الإنتاجية وتقليل الأعطال

أكد المدير المنتج في Guru By42، علي بن حسن آل عبدالباقي، بأن استخدامات الذكاء الاصطناعي باتت متنوعة ومتعددة، وتعمل على تحسين الإنتاجية وتقليل الأعطال، لافتًا إلى أنها تدعم قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والنقل والمالية وخدمات العملاء وغير ذلك.

وقال خلال ورشة العمل التي نظمتها غرفة الشرقية مؤخرًا، ممُثلة بلجنة الاتصالات والتقنية، إن الذكاء الاصطناعي فرع من علوم الحاسب الآلي يهدف إلى تطوير أنظمة تتصرف بشكل يشبه الذكاء البشري، ويعتمد على الخوارزميات وتعلم الآلة لتحليل البيانات ومن ثم اتخاذ القرارات الذكية، التي تؤدي زيادة كفاءة العمل من خلال تطوير التقنيات وتحسين التفاعل مع المستخدمين، كونه يقوم بتشغيل المهام تلقائيا، مما يزيد من الكفاءة ويقلل من العمل اليدوي، ويتفاعل مع البشر عبر اللغة ويفهمها.

وعن استخدامات الذكاء الاصطناعي، قال بأنه يُستخدم في مجالات هامة للحياة اليومية منها: الصحة حيث يتم من خلاله تشخيص الأمراض وتوجيه العلاجات المناسبة بناء على تحليل البيانات الطبية الضخمة، وفي مجال التصنيع من خلال تحسين إنتاجية المصانع وتقليل الأعطال من خلال التنبؤ بالصيانة وتحسين العمليات، والنقل واللوجيستيات حيث يعمل على تحسين توزيع الشحنات وتخطيط الطرق لتقليل الوقت والتكاليف، والتجارة الإلكترونية حيث يستخدم في تحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت وتسويق المنتجات المناسبة للعملاء، ومجال التمويل ليمكنه من تحسين تحليل البيانات المالية وتنبؤات السوق لاتخاذ قرارات استثمارية ذكية، وخدمات العملاء بهدف تحسين دعم العملاء وتوفير إجابات سريعة ودقيقة عبر الدردشة والاستجابة الصوتية.

وتبعًا لتعدد الاستخدامات، قال: إن الذكاء الاصطناعي قد يكون محدودًا، وقد يكون قويًا عامًا، وذلك تبعًا للمهام المطلوبة، فالأول يتم تصميمه لأداء مهام محددة ومركزة على مجال محدد، لذا يتفوق في هذا المجال الذي يركز فيه، ويفتقر إلى القدرات الإدراكية العامة، وذلك بخلاف القوي الذي يمتلك مستوى ذكاء يستطيع أداء مهاما فكرية كالتي يؤديها الإنسان، ويتمتع بمجموعة واسعة من القدرات الإدراكية بما في ذلك الاستدلال والتعلم وحل المشكلات.

ولفت إلى أن من النماذج اللغوية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي هو نموذج (ChatGPT) المتقدم الذي يستخدم لتوليد إجابات واستجابات فعالة ومفهومة في الحوارات (الدردشة)، والذي يعتمد على تقنيات التعليم العميق والشبكات العصبية العميقة لفهم السياق وإنتاج ردود ذات صلة، ويستخدم في تطبيقات من الدعم الذكي للعملاء ومساعدات الحوارات (الدردشة) الافتراضية وإنتاج المحتوى بشكل آلي، لأنه يتفاعل مع المستخدمين بشكل لغوي طبيعي، ويقوم بتوليد الإجابات والمحادثات بشكل مفهوم، ويستند على تقنيات التعلم العميق لفهم السياق وتحسين الأداء.

غرفة الشرقية تستعرض لوائح نظام السياحة الجديدة

نظمت غرفة الشرقية ممثلة بلجنة الضيافة والترفيه مؤخرًا، ورشة عمل استعرضت خلالها لوائح نظام السياحة الجديدة، تحدث فيها مسؤول تطوير التراخيص بوزارة السياحة، نواف بن صالح بن شديد، والمستشار التنظيمي في الأنظمة واللوائح بالوزارة، المعتصم بالله بن سعد الماضي، وأدار الورشة عضو لجنة الضيافة والترفيه بالغرفة، عبد الإله بن أحمد المرشد.

وبيّن المشاركون بأن الوزارة عملت على إعداد لوائح الأنشطة السياحية وفق أفضل الممارسات العالمية في (20) دولة وفق مؤشر القدرة التنافسية للسياحة والسفر، وبما يتماشى مع الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م وتطوير إجراءات ومتطلبات ممارسة الأنشطة السياحية، والالتزامات التي تضمن رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للسياح، والتفتيش عليها.

واستعرض المشاركون المبادئ التي تم مراعاتها عند إعداد اللوائح، لتمكين القطاع الخاص من خلال زيادة فرص العمل، وإضافة أنشطة جديدة للسوق السياحي، ومراعاة حجم المشاريع والقيمة المضافة، وإشراك المجتمع المحلي، وأشاروا إلى أنه في جانب الاستدامة تم الأخذ بالاعتبار معيار المحافظة على البيئة، والصيانة الدائمة، والحوكمة، والتطوير المستمر للعاملين، وفما يخص الرقابة وحقوق السائح قالوا بأن المعايير أكدت على رفع مستوى جودة الخدمات، وأمن وسلامة السائح، والتعويض عن الضرر، وضمان الالتزام والامتثال، وإنه في جانب الاستثمار عملت على تقليل المتطلبات وتسهيل الإجراءات، وتشجيع الابتكار والتطوير، وجذب الشركات العالمية، وتوفير الفرص للمنشآت الصغيرة.

وأبان المشاركون أن عملية تطوير أنواع ومعايير مرافق الضيافة السياحي مرت بمراحل عدة، بدأت في الاستعانة بشركة استشارية، ودراسة الوضع الراهن من خلال التقارير، ومرورًا بالزيارات الميدانية، وقراءة نتائج تطبيق المعايير الحالية، وانتهاءً بعقد اجتماعات مع الشركات العالمية، والممارسات الدولية، وإعداد النسخة الأولية، ومشاركتها مع المستثمرين والشركاء من عقد ورش عمل مع وأيضا العرض في منصة استطلاع، حتى الوصول إلى النسخة النهائية.

ومن أبرز التطورات في أنواع مرافق الضيافة ومعايير التصنيف، قال المشاركون، هي: العمل على تذليل صعوبات الترخيص والتصنيف، وإعادة تنظيم الأنواع، وتعزيز الاستدامة، وتوحيد وثائق الاشتراطات والمعايير، والمرونة في بعض المعايير لمنطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وزيادة وضوح الاشتراطات، حيث تم تغيير 373 معيار قديما في قطاع الفنادق الى 361 معيارا جديدا، وفي قطاع الشقق المخدومة تم تغيير 296 معيارًا قديمًا الى 236 معيارًا جديدًا.

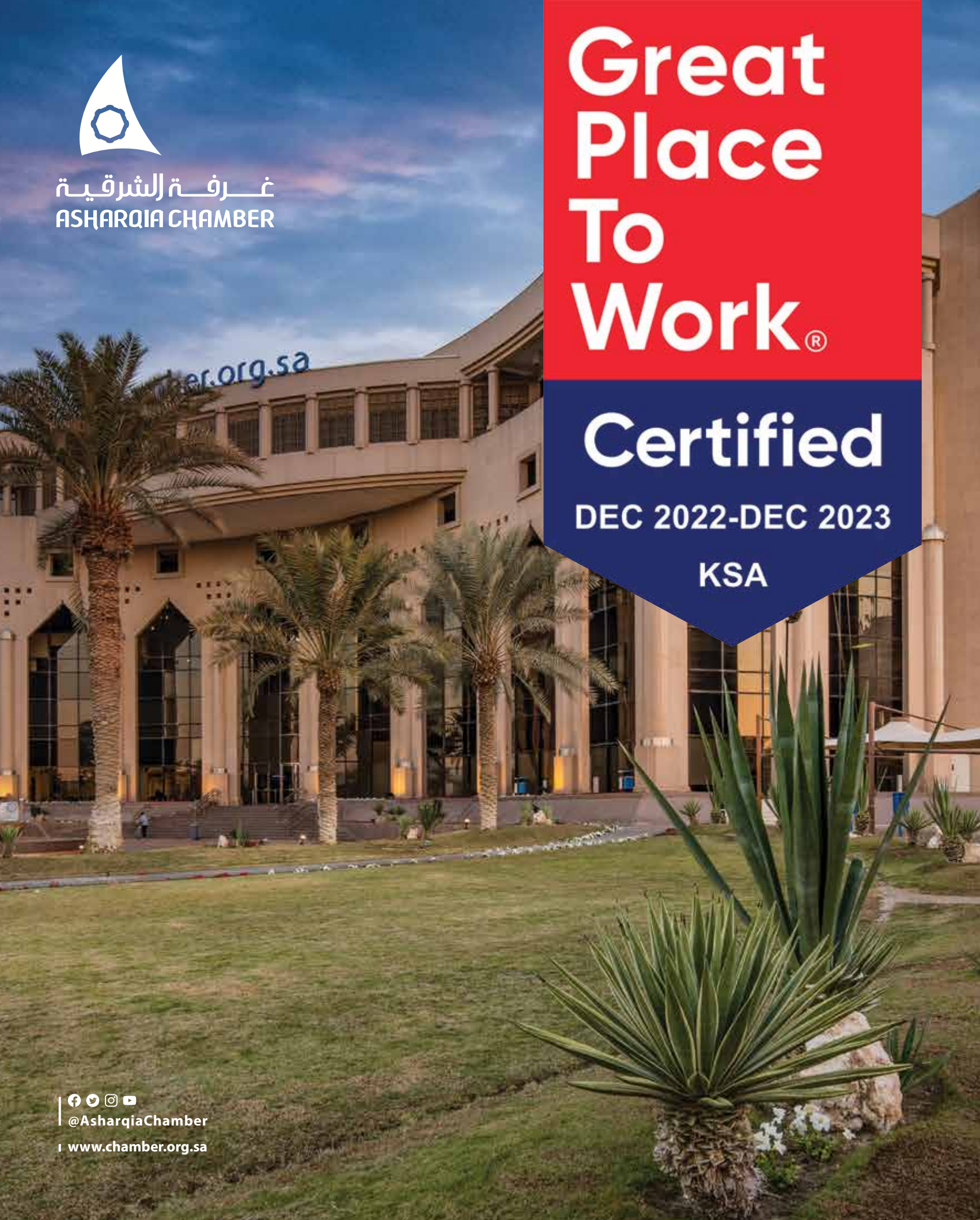
غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER
Great Place To Work®
Certified
DEC 2022-DEC 2023
KSA
@AsharqiaChamber
www.chamber.org.sa

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة
ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقيـــة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
  تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات
  (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة
الطعـام
مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

FUSION BOND EPOXY

WATE-KOTE

ahqsons.com

AL-QAHTANI
PIPE COATING INDUSTRIES
Tariq A.H. AL Qahtani & Bros.

شركة القحطاني لصناعات تغليف الأنابيب
طارق عبد الهادي القحطاني وإخوانه

Kingdom of Saudi Arabia
P. O. Box 1980 Dammam 31441
Tel (03) 857 5400 I (03) 857 4150 Fax (03) 857 2255 info@aqpci.net

U.S.A. Office I Houston
Tel 001 713 781 0366 Fax 001 713 811 344 info@saosi.com

المملكة العربية السعودية
ص.ب 1980 الدمام 31441
هاتف 5400 857 (03) | 4150 857 (03) فاكس 2255 857 (03) info@aqpci.net

مكتب الولايات المتحدة الأمريكية | هيوستن
هاتف 0366 781 713 001 فاكس 344 811 713 001 info@saosi.com